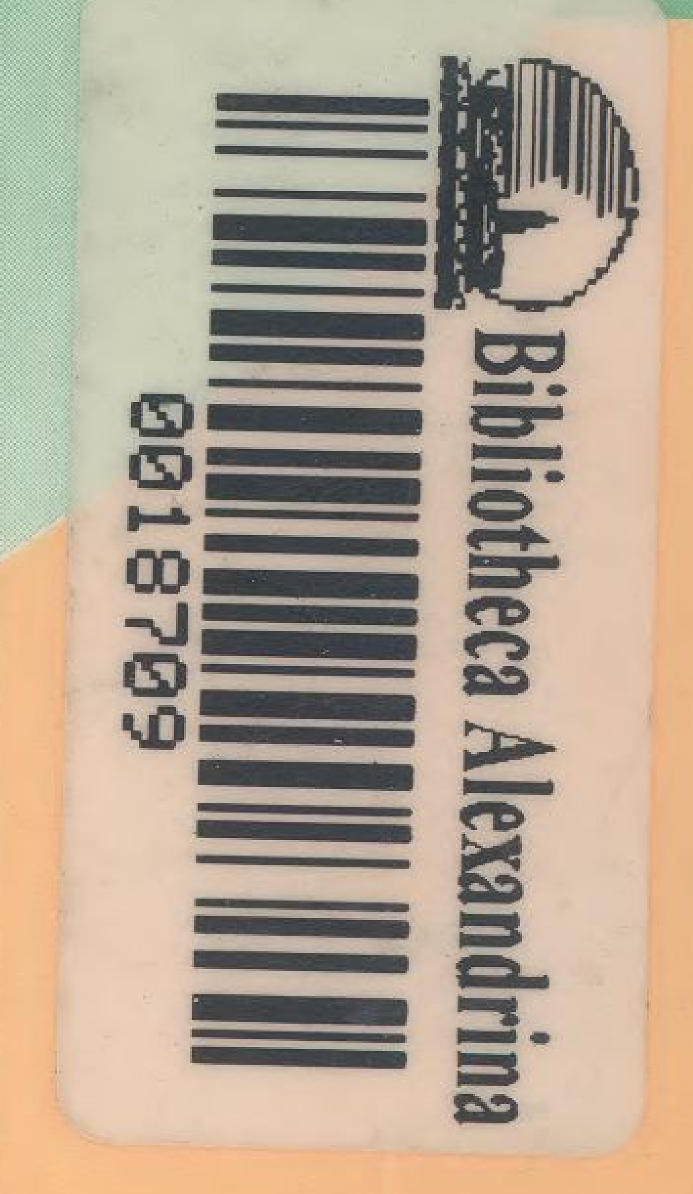
سلسلة الدراسات الإستراتيجية الإسلامية

الدولة الاسلامية

بين النظام الوطني الديمقراطي القائم على توزيع السلطات والصحوة الارهابية الداعية لنظام الخلافة العالمية الاستبدادي

عثمان عبد عثمان



دار ومكتبة الهلال


الدولة الإسلامية

سلسلة الدراسات الإستراتيجية الإسلامية

الدولة الإسلامية

بين

النظام الوطني الديمقراطي القائم على توزيع السلطات

و

الصحوة الارهابية الداعية لنظام الخلافة العالمية الاستبدادي

عثمان عبد عثمان

دار ومكتبة الهلال

جميع الحقوق محفوظة
للناشر والمؤلف

الطبعة الأولى
١٩٩٤

دار ومكتبة الهلال

بيروت - بئرالعبد - شارع مكرزل - بناية برج الضاحية
ملك دار الهلال - تلفون : ٨٣٦٩٨١ - ٨٢٠٦٧٧
ص . ب . : ٥٠٠٣ / ١٥ - برقياً : مكتهلال

مقدمة

ما هي الدولة الإسلامية التي يحتاج اليها المسلمون، وتلك التي يريدها أنصار الصحوة الإسلامية في أيامنا المعاصرة؟

ماهي طبيعة الاهداف التي يسعى اليها ادعياء الصحوة الاسلامية الذين يتخدون من العنف والارهاب وسيلة لهم اليوم ؟.

هل يدعو هؤلاء الى اقامة الدولة الاسلامية على اساس وطني ، ام على اساس عالمي شمولي ؟.

لمن الاولوية في برامج ادعياء الصحوة الاسلامية ، هل هي لاغلاق محال بيع الخمور ، ام لمحاربة الشيوعية ، ام لمحاربة الاقباط المصريين بقصد تصفيتهم وابادتهم ؟ ام لمحاربة اوروبا المسيحية ، ام لتطبيق الشورى واقامة سلطة تشريعية بدلاً من الديكتاتورية المستبدة القائمة ، لتتولى بدورها تطبيق احكام الشريعة الاسلامية ؟.

هل بالإمكان قيام الدولة الإسلامية مجدداً اليوم؟

وإذا كان هذا الهدف الإسلامي ممكناً، فما هو إطار، ومضمون، هذه الدولة، الأمل؟

هل هي دولة «**الخلافة**» من طشقند حتى طنجة؟ أم هي «**دول**» وطنية إسلامية؟

ما هي المهمات الأساسية للدولة الإسلامية المرجُوّة؟ هل هي محاربة الصين للقضاء على الماركسية، أم لتحرير أوروبا من المسيحية، أم لتحرير فلسطين من الغزو الإستيطاني اليهودي، أم للإهتمام بإقامة نظام إقتصادي وسياسي يكفل إعادة التنمية وإطعام الجياع ومحاربة الفقر والتخلف؟

ما هي طبيعة النظام السياسي للدولة الإسلامية المطلوبة، وأين موقع الشورى الإسلامية منها؟ هل ستكون دولة مؤسسات تتوزع فيها السلطة الى أجهزة متخصصة، أم تنحصر جميع السلطات في شخص واحد بإسم «الخليفة»، أو بإسم «أمير المؤمنين»، أو بإسم «الفقيه»، أو بإسم «رئيس الجمهورية»، أو بإسم «الملك»، أو بإسم «الرفيق»، أو بإسم «الرئيس الأعلى»، أو بإسم «حارس العتبات المقدسة»، الخ...

أين موقع النهج المحمدي في النظام السياسي للدولة الإسلامية المطلوبة.

وأخيراً، ما هو السبيل الشرعي الأمثل، للوصول الى بناء الدولة الإسلامية؟
... هل هو في اسلوب الاغتيالات السياسية لتصفية قادة الأنظمة الحالية المعادين لإستعادة بناء الدولة الإسلامية؟
... هل هو في اسلوب خطف رعايا أمريكا وأوروبا رهائن، لإجبار أمريكا علي الاعتراف بحقوق المسلمين وللضغط على القوات الإسرائيلية للإنسحاب من القدس والجولان؟
... هل هو في إحراق الملاهي وكنائس المسيحيين ومحلات بيع الخمور؟
... هل هو في الإنقلابات العسكرية للإطاحة بالأنظمة القائمة ولاستعادة بناء الدولة الإسلامية
... اية دولة اسلامية ؟

تبدو أهمية طرح هذه التساؤلات، من خلال متابعة ما يجري في البلدان الإسلامية اليوم، بين قوى المشروع الصليبي الصهيوني وحلفائهم من جهة، وبين الرافضين لذلك المشروع من جهة اخرى.
كما تبدو أهمية هذه التساؤلات، من خلال متابعة الأعمال اليومية التي يقوم بها دعاة الصحوة الإسلامية اليوم ضد الأنظمة السياسية الحاكمة في بلدانهم، وهي تدور في دوامة من العبث، والفوضى. وتنتهي الى فشل دعاة الصحوة، الى جانب عجزهم عن تحقيق أهدافهم المعلنة.
بل إن اسلوب دعاة الصحوة الإسلامية اليوم، يتعارض مع النهج المحمدي. وهذا هو السبب الجوهري لفشل اولئك الدعاة الجدد في تحقيق أهدافهم .

ما دفعني لإنجاز هذه الدراسة، هو تلك المسألة التي اصبحت تشكل القضية الساخنة والأساسية في أيامنا المعاصرة، الا وهي :
حركة الاغتيالات السياسية التي اتجهت الى تنفيذها الجماعات الإسلامية المتطرفة في مصر والجزائر. حيث ان هذا النهج الارهابي باسم الاسلام جاء متلازماً مع انهيار الاتحاد السوفييتي السابق.
في الجزء الأول من هذه السلسلة من الدراسات الاستراتيجية الاسلامية ، أوضحت اسلوب الرسول المصطفى، محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة والسلام، في إدارة الصراع ضد قوى الشرك المحلية، والإقليمية، والدولية التي واجهها المسلمون خلال، وبعد، قيام الدولة الإسلامية الوطنية الأولى في «يثرب».
وللوصول الى فهم أعمق لمشكلات الصحوة الإسلامية المعاصرة، لا بد من الأطلاع على ذلك

الجزء المشار اليه. لأنه يشكل مدخلاً أساسياً لهذه الدراسة، التي أضعها أمام الباحثين والدارسين اليوم.

إذ كيف يمكن الحديث عن صحوة إسلامية دون معرفة أهدافها السياسية؟

وكيف يمكن الحكم على الاسلوب الذي تمارسه حركة إسلامية معينة، دون مقارنة موقع اسلوب تلك الحركة، **بالاسلوب المحمدي في بناء الدولة الإسلامية الوطنية** ، وفي إدارة الصراع ضد النظام المعادي للمبادئ الإسلامية؟

من خلال متابعتي لأنشطة الجماعات الإسلامية التي تنسب لذاتها، قيادة الصحوة الإسلامية لإستعادة الدولة الإسلامية العالمية ... تبين لي، أن تلك الجماعات تتجاهل الموضوعات الأساسية التالية:

١ - موضوع قيام الدولة الدنيوية الاسلامية . وهل هو عقد اتفاقي أم أمر الهي؟ واركان تلك الدولة.

٢ - السلطات في النظام الوطني الإسلامي. ماهي ؟ وهل توزع في عدة مؤسسات ، ام تنحصر جميعها في شخص امير المؤمنين الجديد؟

٣ - موضوع النظام السياسي للدولة الاسلامية .... وهل هو نظام وطني ؟ ام نظام دولة واحدة عالمية؟.

٤ - الاسلوب الإسلامي المحمدي في بناء النظام الوطني الإسلامي ومواجهة الازمات ، وادارة الصراع الدولي.

بالمقابل، فلقد اتضح لكل باحث ودارس، أن المنطقة الإسلامية تعرضت منذ مطلع هذا القرن، لهجمة صليبية صهيونية عدوانية، متحالفة مع الاحتكارات الاستعمارية والامبريالية الأمريكية لاحقاً، وما تزال. ولقد لجأت تلك القوى المعادية للإسلام، الى اتباع خطط جهنمية، استهدفت تشويه النظام السياسي الوطني الاسلامي، بغية إرباك المسلمين، وجعلهم عاجزين عن إقامة الأنظمة الوطنية الإسلامية على الأسس والمناهج المحمدية.

ولشد ما أثار انتباهي في هذه المسألة، أن بعض الجماعات التي تدّعي قيادة الجهاد الإسلامي المعاصر، والصحوة الإسلامية المعاصرة للإنتقام من الصهاينة والأمريكان، تلجأ الى تنفيذ خطط وضعتها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية للقضاء على الإسلام. بل إن تلك الخطط وضعت، ليتم تنفيذها بأيدي جماعات الصحوة الإسلامية انفسهم ، وبدون وعي من تلك الجماعات للمصالح الصهيونية والأمريكية في تلك الخطط، بكل تأكيد.

لم يعد اسلوب الاتهامات المرسلة للحركات السياسية بمفيد، اطلاقاً. هذا عدا عن كونه، اسلوباً يعمّق الأزمة، ولا يساعد في ايجاد الحل المطلوب.
لذا، فإن الاسلوب الإسلامي المحمدي في التصدي للعدوان الصليبي الصهيوني المدعوم من وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A ، على البلدان والمصالح والمبادئ الإسلامية، وما يقوم به المعتدون من تشويه مقصود ومتعمد للمبادئ الإسلامية في الدائرة السياسية، الى جانب الاسلوب المحمدي في مناقشة الأساليب التي يمارسها بعض دعاة الصحوة الإسلامية للرد على العدوان الصليبي الصهيوني الأمريكي المعاصر... للرد على أساليب طرفي الصراع وفقاً للمنهاج الإسلامي المحمدي في بناء الدولة الوطنية الإسلامية، لا بد من إعطاء الأولوية للموضوع الأساسي، وهو ، **السلطات في النظام الوطني الإسلامي**. إذ ما معنى أن تحدث الفتن، وتعم الكوارث، ويسقط الضحايا، ثم نفاجأ بأن الحكومة الجديدة لدعاة الصحوة الإسلامية على افتراض قيامها في بحر من الدماء ، يحتكر قادتها كل السلطات؟ بل ولا يعترفون بأهمية الفقهاء ودورهم في أن يكون لهم سلطة تشارك بالحكم الى جانب السلطات الاخرى؟

استطيع أن اؤكد، وبأمر ربي، أن النظام الوطني الإسلامي يقوم على سلطات أربع هي :
١ - السلطة الفقهية.
٢ - السلطة التشريعية.
٣ - السلطة التنفيذية.
٤ - السلطة القضائية.
وعند اتفاق وحدة الرأي حول هذا الموضوع الأساسي، وبعد إغنائه بالحوار الجاد ، والبحث عن مؤيداته، والتأكد من مصداقيته بكل وضوح، ودون أي إبهام، يصار الى الانتقال الى الموضوع الثاني وهو : **الاسلوب الأمثل لإقامة السلطات الإسلامية الأربع.**

في هذه المرحلة، وهي مرحلة الانتقال إلى موضوع الاسلوب الأمثل لإقامة النظام الوطني الإسلامي، أي إقامة السلطات الإسلامية الأربع، يمكن مناقشة كافة الأساليب التي طرحها قديماً ويطرحها حديثاً، بعض المتطرفين من دعاة الصحوة الإسلامية المعاصرة.
عندها، يكون من السهل مناقشة القضايا الإسلامية المعاصرة، مثل الغزو العسكري البعثي العراقي للكويت. كما يمكن معها، مناقشة عمليات خطف الرهائن الأجانب في لبنان،

والإغتيالات السياسية التي تمارسها الحركات الإسلامية المتطرفة في مصر والجزائر حالياً.
فلهيب الفتنة ينتشر في أغلب ديار المسلمين اليوم.
... مع إنتشار لهيب الفتنة، فقد طلب مني بعض ذوي الرأي، أن أخصص في دراسة مستقلة، موضوع خطف الرهائن والاغتيالات السياسية. وأن أوضح موقف السنة المحمدية من هذه الممارسات. خاصة بعد قيام الحركة المسماة «حركة الجهاد الإسلامي» في مصر، باغتيال رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب المصري.

فلقد ادعى القتلة، أنهم نفذوا عمليتهم بدوافع إسلامية، ولتحقيق أهداف سياسية إسلامية، أهمها، إقامة نظام حكم إسلامي، على حد قولهم. إضافة الى هدف سياسي آخر لتلك الحركة، كما قال المتهمون من اعضائها، ألا وهو تخليص مصر من اتفاقات الصلح المشينة التي سبق وأبرمها الرئيس المصري الراحل أنور السادات مع العدو الإسرائيلي عام ١٩٧٨، والتي اغتيل بسببها عام ١٩٨١.

وهكذا، فإن الأحداث الساخنة التي تشهدها المنطقة الإسلامية العربية في أيامنا المعاصرة تؤكد تؤكد خطورة الأحداث وضرورة التصدي لها. خاصة ، موجة الإغتيالات السياسية التي تقوم بها جماعات تدّعي لنفسها الجهاد الإسلامي، للإنتقام من النظام المصري بسبب تمسكه باتفاقات الصلح مع العدو الإسرائيلي. وللإنتقام من الولايات المتحدة الأمريكية عموماً.
اضافة الى لجوء النظام البعثي العسكري العراقي الى احتجاز مواطني عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة عقب احتلاله للكويت في اغسطس/اب ١٩٩٠ ، لمنع تلك الدول من اتخاذ أي إجراء عسكري ضده، بسبب غزوه الآثم للكويت في حينه.

من خلال عملية التحليل الإستراتيجي لهذه الأحداث، يتضح عدد من الحقائق.
الحقيقة الأولى، هي أن هناك علاقة جدلية بين الطبيعة القمعية للنظام البعثي العسكري العراقي، وبين غزوه الآثم للكويت. فلو كان ذلك النظام يطبق الشورى الإسلامية، ولو كان للسلطات الأربع في ذلك النظام وجود مادي حقيقي، وفاعل، لما حدث الغزو العسكري للكويت، أساساً.
الحقيقة الثانية، هي أن الحركات السياسية التي تدعي قيادة الجهاد بإسم الإسلام، وتقوم باغتيالات سياسية ضد رموز نظامها الوطني القمعي، إنما تقوم بعملها الارهابي ذاك، لأن نظام

بلدها الوطني، يغلق في وجهها كافة سبل التعبير عن اجتهاداتها السياسية المعارضة. هذا فضلاً عن أن النظام، يمنعها من توجيه النقد لمؤسساته القمعية.

أي أن الارهاب بإسم الإسلام، **إنما ينشأ في الأنظمة القمعية المعادية للنهج المحمدي.**

الحقيقة الثالثة، هي أن الجماعات التي تمارس الارهاب بإسم الإسلام، لا تسعي لإقامة النظام الوطني الإسلامي القائم على الشورى. بل هي تسعى عملياً، الى اغتيال النظام الديكتاتوري أو الفردي القمعي القائم ، اما سعياً لإقامة نظام قمعي آخر بديل، متعاطف معها، او سعياً لاقامة نظام الخلافة الاسلامية العامية. وتلك ، هي قمة المأساة والعبث السياسي.

الحقيقة الرابعة، هي أن الأنظمة العربية التي تحالفت مع القوى الأمريكية الصليبية الصهيونية المعادية للإسلام، إنما هي أنظمة لا تتبع نهج الشورى المحمدية. وبعضها متصالح مع العدو الصهيوني، مثل النظام العسكري المصري. فلو كانت تلك الأنظمة تطبق الشورى المحمدية وتسمح بالمعارضة الشرعية لاستبداد السلطة التنفيذية، أولو كان بها سلطة تشريعية مستقلة عن السلطة التنفيذية، وسلطة فقهية مستقلة عن السلطة التنفيذية، لما اتجهت تلك الأنظمة الى التحالف مع القوات الأمريكية. ولكانت اتجهت تلك السلطات الإسلامية الى التعامل مع غزو النظام العسكري العراقي للكويت، بالرؤية الإسلامية، وبالحلول الإسلامية.

أهم تلك الحلول هي حل النزاع العراقي الكويتي سلماً، وإجبار النظام العراقي على الامتثال للمبادئ الإسلامية وسحب قواته من الكويت.

الموقف الإسلامي الصحيح من غزو قوات النظام العراقي للكويت، هو ذاك الموقف الذي تمسكت به الجمهورية الإسلامية الايرانية طيلة فترة الأزمة. والسبب في ذلك، أن نظام الجمهورية الإسلامية الايرانية، يقوم على أساس الشورى المحمدية.

فلقد استقر رأي فقهاء المسلمين في الجمهورية الإسلامية الايرانية، على إدانة الغزو العسكري العراقي للكويت، إلى جانب إدانة الوجود العسكري الأمريكي الصليبي الصهيوني في منطقة الخليج، أساساً.

ودعا علماء المسلمين الايرانيين النظام العراقي الى سحب قواته من الكويت، والى انسحاب القوات الأجنبية وغير الإسلامية من منطقة الخليج بأسرها.

ولقد وقف البرلمان الايراني الموقف ذاته.

أمام هذا الرأي الاجتهادي الحيوي والأساسي، كان لا بد لحكومة الجمهورية الإسلامية الايرانية، أن تستجيب لاجتهاد علماء المسلمين، ونواب الشعب المسلم الايراني.

لو أن النظام المصري يعترف بوجود «سلطة» لفقهاء المسلمين وعلمائهم، الى جانب السلطات الثلاث الاخرى، التشريعية والتنفيذية والقضائية، لما تحالفت حكومة النظام العسكري المصري مع القوات الأمريكية الصليبية الصهيونية.
ما حصل كان العكس من ذلك. حيث استطاع النظام المصري تجنيد علماء مؤسسة الأزهر لتأييد الصلح مع العدو الإسرائيلي عام ١٩٧٨، ذلك الصلح الذي تضمن تنازل النظام عن القدس الإسلامية لصالح الاحتلال الإسرائيلي. كما استطاع النظام المصري في أيامنا المعاصرة تجنيد علماء الأزهر لإصدار الفتاوي بتأييد التحالف مع القوات الأمريكية.
والسبب في الفارق بين موقف الفقهاء المسلمين في ايران، وموقف نظرائهم في مصر تجاه التحالف مع القوات الإمريكية الصليبية الصهيونية من عدمه، هو أن العلماء والفقهاء المسلمين في ايران، لهم سلطة تشارك بالحكم، ومستقلة بهم. وعلى قدم المساواة مع الحكومة، ومع البرلمان، الى جانب السلطة القضائية.
بينما علماء الأزهر لا سلطة لهم.
فهم لا يملكون حتى سلطة إصدار توجيهات للحكومة.
لماذا؟ لأن كل علماء وفقهاء مصر، هم **موظفون في أجهزة السلطة التنفيذية**.
هذه الحقيقة السياسية والدستورية، لا تنقص من القيمة الفقهية والعلمية الكبيرتين لعلماء وفقهاء مصر عموماً، ومؤسسة الأزهر خصوصاً. بل إن لدى بعضهم من العلوم والقدرة على الاجتهادات الفقهية ما يفوق بعض الفقهاء المسلمين في الجمهورية الإسلامية الايرانية. ولكن المسألة تتعلق بمدى مشاركة الفقهاء في الحكم من عدمه، في أي من البلدين.
ما ينطبق على علماء مصر، ينطبق على نظرائهم في الأنظمة الاخرى المشابهة للنظام المصري.
هذه الحقائق مجتمعة، تؤكد على العلاقة الجدلية بين السلطات الأربع في النظام الوطني الإسلامي، وبين كل من : نشوء الارهاب في الأنظمة القمعية، والأزمات الإقليمية والدولية التي تفجرها الأنظمة التي ترفض وجود السلطات الأربع في نظامها القمعي، أو العسكري.
بل إن بعض الأنظمة التي ترفع راية الإسلام، وتدّعي قيادة الدول الإسلامية، لا يوجد لها دستور. ولا يوجد بها حتى لحظة كتابة هذه الدراسة، نظام إداري لحكام مناطقها. ولا تعرف مجالسها البلدية اسلوب الانتخاب الشعبي لاختيار أعضاء مجلس البلدية.
بل إن تلك الأنظمة الرافضة لوجود السلطات الأربع للنظام الوطني الإسلامي، تخوض حرباً شبه يومية، ضد إرهاب المنظمات المعادية لها. دون أن تدرك تلك الأنظمة، أنها في التحليل الإستراتيجي المحمدي، تقف في ذات المستنقع الذي تقف فيه المنظمات المعارضة لها، والتي

تمارس الإرهاب والعنف والاغتيالات السياسية المعاصرة في مصر والجزائر . هذا الى جانب خطف الرهائن.
الا أن الملاحظة الجديرة بالإهتمام، هي أن لجوء النظام البعثي العسكري العراقي الى احتجاز رعايا الدول الأجنبية رهائن لديه، لمنع حكومات الدول التي ينتمي الرهائن الى رعويتها، من محاربة النظام العراقي، شكلت قمة السقوط السياسي في إدارة الصراع الدولي المعاصر.
كما كشف اسلوب النظام العسكري العراقي ، عن إفلاس في الفكر السياسي لقيادة ذلك النظام. الى جانب عداء قيادة ذلك النظام للنهج الإسلامي المحمدي في إدارة الصراع. وادت بالتالى ، الى طرد قواته الغازية من الكويت.

... كان لابد من تضمين هذه الدراسة في هذا الكتاب بحثاً عن خطف الرهائن ، وتبيان موقف الاسلام من هذا الاسلوب في العمل السياسي بعد ان لجأت جماعة الصحوة عام ١٩٨٠ في مصر والمسماة بجماعة « التكفير والهجرة» باختطاف الشيخ الذهبي واغتياله . وهي تواصل هذه الايام ذات الاسلوب باغتيال رموز النظام العسكري المصري الحاكم.

الارهاب لا يقف عند خطف الرهائن من رعايا الدول الاجنبية ، وإن كانت بعضها معادية للحقوق الاسلامية ، بل يتعداه ليشمل اشكالاً اخرى ، تمس موظفي ، وقادة النظام السياسي لدى الجماعات والمنظمات المعارضة لتلك الانظمة. وقد يأخذ الارهاب شكلاً اكثر خطورة ، وتدميراً للقيم الاسلامية ، وهذا مايظهر واضحاً ، بأسلوب الانقلابات العسكرية .

ان حرية العقيدة الاسلامية، والاجتهاد في امور الشريعة، حق لكل مسلم عاقل بلغ سن الرشد ، ويمتلك أسس الاجتهاد ، وهي العلم في امور العقيدة والشريعة. وبالتالي، فإن من حق قادة المنظمات الاسلامية الاجتهاد ، ما داموا يملكون الاهلية لذلك، ولا تملك أية جهة حرمانهم من ذلك الحق، او المساءلة السياسية او الدينية.
الا أن جنوح تلك المنظمات الاسلامية ، الى اسلوب العنف، والارهاب، والتصفيات الجسدية لخصومها ، سواءً كانوا في الحكم. ام خارجه ومن دونه، هو محل المساءلة ، والمحاكمة الفقهية والشرعية معاً.
هل تجيز الشريعة الاسلامية الاغتيالات السياسية باسم الجهاد الاسلامي المزعوم لنصرة الاسلام،

والشريعة ؟

هل تجيز الشريعة الاسلامية، والاسلام السياسي، اختطاف مواطني الدولة المعادية الذين يقيمون في ديار المسلمين بشكل مشروع، وبموجب اتفاقات، واخذهم رهائن، للحصول على مكاسب سياسية مقابل اطلاق سراحهم؟

ما هو الاسلوب الاسلامي الأمثل، للخلاص من الحكم المستبد في اي بلد اسلامي ؟

هل هو اسلوب الاغتيالات، وتدمير المؤسسات الاقتصادية، ام اسلوب الشورى الاسلامية، «لعزل» الحاكم المستبد وبطانته الفاسدين، سلميا، واعمالا لمبدأ الشورى الاسلامي؟؟

عام ١٩٩١ اضافت المنظمات الارهابية في مصر، الى مسلسل اعمالها، جريمة سياسية جديدة، تمثلت باغتيال رفعت المحجوب، رئيس مجلس الشعب المصري ... وقد اعترف القتلة لدى محاكمتهم انهم اغتالوا المحجوب بطريق الخطأ ، حيث انهم كانوا ينوون اغتيال وزير الداخلية.

هل تحول النظام في مصر عقب الجريمة، الى نظام اسلامي يقوده أولئك القتلة؟ او انصارهم؟ وهل أمطرت السماء المن والسلوى على مصر، لاحياء الجياع عقب اغتيال رفعت المحجوب؟

ما هو موقف الاسلام والسنة النبوية من الاغتيالات السياسية؟

... مما لاشك فيه، أن الذين اغتالوا رفعت المحجوب، ومن قبله انور السادات، ومن قبله الشيخ الذهبي انما انطلقوا في أعمالهم، من فكرة سياسية سيطرت عليهم ، واصبحت تمثل عقيدة سياسية ودينية إسلامية لديهم. فاعضاء تنظيم ما يسمى " بالجهاد الاسلامي " لم يغتالوا السادات، ورفعت المحجوب، لقاء مال كسبوه. كما لم ينفذ اعضاء التنظيم عملياتهم تلك، بدافع خصومة عائلية، او منافسة شخصية، مع المغدور بهم.

يجب الإعتراف بكل صراحة، ان المنظمات الاسلامية التي تلجأ الى الارهاب، والتصفيات الجسدية ضد خصومها، انما تنطلق من فكر سياسي متطرف، يجد جذوره في مئات الكتب التي تمتلىء بها المكتبات الإسلامية في الأنظمة ذاتها التي تعارض الإغتيالات.

ما يعتبر خروجاً على الشريعة ، هو الاسلوب الذي تراه تلك الجماعات المتطرفة وسيلة للوصول الى اهدافها ، وللتعبير عن فهمها للشريعة الاسلامية، وللنظام السياسي الاسلامي.

فمثلا ، تلتقي جميع المنظمات الاسلامية المتطرفة، والانظمة التقليدية عند نقطة واحدة، تؤمن بها بصلابة، وتسيطر على " الثقافة الدينية والتاريخية " لتلك المنظمات والانظمة معاً ، وهي فكرة تقديس "الخلافة الإسلامية" بعد عصر الخلفاء الراشدين. بالمقابل، فإن السلطة الحاكمة، لسبب او لآخر، ترفض السماح للمفكرين والمجتهدين، طرح هذه المسألة على اهميتها ، للحوار الحر والمتواصل.

وترفض السلطة الحاكمة اعطاء المثقفين المسلمين حق استخدام وسائل الاعلام لمناقشة هذه المسألة البالغة الاهمية.

تواصل جماعات متطرفة، تدعي عن نفسها القول، بأنها تمثل الصحوة الاسلامية. وتطرح تلك الجماعات بضاعتها بالادعاء، أن سبب المآسي للعرب والمسلمين، هو عدم وجود "الخلافة" الاسلامية، وأن طريق الخلاص، يتمثل في "عودة الخلافة الاسلامية" يمثلها مستبد عادل، يجمع في شخصه الساحر كل السلطات، لدولة واحدة تجمع المسلمين من كشمير حتى نواكشوط، ومن عدن حتى يوغسلافيا، والأندلس بعد تحريرها من المملكة الاسبانية المسيحية (كذا...).

هل يتعايش الاستبداد والعدل؟ هذا هو السؤال المطروح.

... يفسر فلاسِفة الصحوة الاسلامية المعاصرة، هزيمة الدولة الاسلامية العالمية، بقيادة الطبقة الاقطاعية التركية، بأنها نتيجة لمؤامرة الغرب المسيحي الصليبي ضد الاسلام، وليس لسبب استبداد الارستقراطية التركية، وحكمها الفردي والقمعي المعادي للشورى الاسلامية.

... ويفسر فلاسفة الصحوة الاسلامية المعاصرة، حركة الاستقلال الوطنية العربية عن هيمنة الطبقة الاقطاعية التركية على الدولة الاسلامية العالمية، بأنها حركة معادية للاسلام، قادتها القوى المسيحية العربية التي تلقت علومها بأوروبا (كذا...).

لعل أخطر ما في الجماعات التي تمارس الارهاب باسم الاسلام، أنها تعطي لقادتها، ولكل عضو فيها، حق الوصاية على الاسلام. فهم الفقهاء، وهم مشرعو النظام الخيالي الجديد، وهم السلطة التنفيذية للخلافة، وهم القضاة الذين يصدرون أحكام الموت في جنح الظلام ضد خصومهم، ايا كانت صفة هؤلاء الخصوم. أي ان مكمن الخطر في الجماعات الارهابية، انها تجيز لنفسها، محاربة المنكر باليد، باعتبارهم حماة الرسالة الاسلامية.

من هنا، كان لا بد لي في سبيل استكمال الدراسة، ومعالجة جذور المشكلة، من التصدي للسلطة الفقهية في النظام الوطني الاسلامي

واذا كان الحكام من بني أمية، ومن بعدهم السفاح ابي العباس وورثة نظامه، ثم المغول من بعدهم، فالاتراك في آخر المسلسل، قد حاربوا وجود سلطة فقهية تشارك بالحكم، وقضوا على صرح هذه المؤسسة الشرعية والدينية معا، فإنهم بذلك تخلوا عن اهم مؤسسة شرعية قادرة على التصدي للارهاب، سواء كان ارهاب خصوم النظام، ام ارهاب مؤسسات النظام الوطني الاسلامي ذاته.

فالضابط الوحيد للتصدي للارهاب، وضمان تنفيذ الشرعية الاسلامية، هو في وجود السلطة

الفقهية كمؤسسة سياسية اساسية مستقلة عن السلطة التنفيذية ، وحيوية في آن واحد.
والذين يعارضون وجود هذه السلطة ، والمؤسسة معا ، انما يعطون خصومهم السلاح الذي سيقضي عليهم ، هم.

ليس هدفي تقديم خدمة سياسية للانظمة العسكرية او القمعية التي تواجه اعمال الارهاب من منظمات الصحوة الاسلامية المزعومة، ذلك ان مبدأ الشورى الاسلامية يتعارض كلية وقانون الطوارىء والاحكام العرفية المتبعة في الانظمة العسكرية الوطنية العربية.

... النظام السياسي الوطني الاسلامي، لا وجود له في ظل الانظمة العسكرية.
ان احد اهم معايير النظام السياسي الوطني الاسلامي، هو وجود اربع سلطات في النظام ، وهي:

١- السلطة الفقهية.
٢- السلطة التشريعية.
٣- السلطة التنفيذية.
٤- السلطة القضائية.

أما عن موقع المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الوطني الاسلامي فهو موقع احدى المؤسسات التي تقع تحت السيطرة الكاملة للسلطة التنفيذية. والأخيرة تخضع لرقابة السلطات الثلاث الأخرى، الفقهية والتشريعية، والقضائية.

... في الانظمة العسكرية لا وجود للسلطة القضائية المستقلة. كما لا وجود للسلطة التشريعية المستقلة، إضافة الى التدمير الكامل للسلطة الفقهية والمبادئ الإسلامية معاً. وهي ان وجدت ، جردوها من كل صلاحية ، وفعالية. فهي صورية ولخداع الناس فقط.

انني لأعلن بأعلى الصوت، وبالوقائع التاريخية، أن وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية، هي التي تُسَوِّق من خلال قادة المنظمات الاسلامية الارهابية، فكرة « الخلافة الاسلامية العالمية» وأطروحاتها.

ما هي مصلحة وكالة الاستخبارات المركزية بذلك؟ ولماذا ، وكيف ، تنتشر التنظيمات السرية باسم الاسلام على ارض نظام حليف للهيمنة الامريكية؟

... هذه الاسئلة والاجابة عليها، هي التي تشكل موضوعات هذا الكتاب.

ان أقصى ما يطمح اليه المؤلف من نشر هذا الكتاب، هو طرح الموضوعات التي تتناولها الدراسة، للحوار الجاد، والمخلص، وبهدف الدفاع عن المبادىء الاسلامية.

وبخطٍ موازٍ، فإن كشف عملية التخريب الكبرى التي يتعرض لها النظام السياسي الوطني الاسلامي من قبل اعداء الاسلام، هي الهدف الأسمى، والواجب الشرعي.

والله من وراء القصد

صيف ١٩٩٣

عثمان عبد عثمان

فرضية الدراسة

الفرضية التي تطرحها هذه الدراسة للنقاش، والبحث، سعيا للتحقق من مدى صوابيتها ، ومن ثم انعكاساتها على المبادىء الاسلامية، والنظام السياسي الوطني الاسلامي، تتكون من أربعة موضوعات، او فرضيات متلازمة ، ومندمجة معاً.

الفرضية الأولى، هي ان الثقافة التاريخية الاسلامية السائدة، والتفسير الديني السائد للاحداث التاريخية الاسلامية، خاصة فيما يتعلق بحكم الخلافة لسلالة ابي سفيان والعباسيين والاتراك، لجهة ما اسبغه كتاب السلطة الاموية والعباسية، والمغولية من الألوهية لمنصب الخليفة، وللدولة الاسلامية العالمية المركزية الواحدة .. هذه القدسية والافكار الدينية والتاريخية التي ترتبط بها، وهي السائدة في الدول الاسلامية، هي المنبع الذي يستمد منه الارهابيون مبرر اعمالهم . فهم يعتقدون ، ان اعمالهم تستهدف العودة للاصول ، وهي " الخلافة المقدسة " !

لذا ، فإن التصدي للارهاب الذي تمارسه المنظمات المتطرفة التي تدعي وصايتها على الاسلام، لا يكتمل ، ولا يكون صادقاً ، إلاّ من خلال التصدي لموضوع الخلافة ، والدولة الاسلامية ، فيما اذا كانت امراً الهياً ، ام عقداً اتفاقياً بين ممثلي الجماعة التي تعيش على اقليم جغرافي محدد .

الفرضية الثانية، التي تطرحها هذه الدراسة للبحث ، هي ، ان المنظمات المتطرفة انما تتواجد ، وتنشأ ، وتمارس نشاطها ، في ظل الانظمة العسكرية، والفردية القمعية التي لا تطبق مبدأ الشورى الاسلامية .

والعكس صحيح . فحيث توجد الشورى، تنعدم الاعمال الارهابية .

وبناءً عليه، فإن الوصول الى فهم علمي لظاهرة الارهاب، بهدف القضاء على جذوره الفكرية والموضوعية ، انما يرتبط بدراسة اهمية الشورى في النظام الوطني الاسلامي ، وعما اذا كانت

الشورى ، ركناً هاماً من اركان النظام السياسي الوطني الاسلامي ، أم هبة وتفضلاً من الحاكم ، يمنحها وقت شاء ، ويلغيها وقت يشاء ، وتحت ذرائع الحرب احياناً .

الفرضية الثالثة، هي ان فكرة إعطاء حكام المسلمين ، من بعد الخلفاء الراشدين . ولاية الامور الدينية والدنيوية ، يعني عملياً ، وبالقاموس السياسي ، اعطاء الحاكم كافة السلطات . وهي في النظام السياسي الاسلامي الدنيوي ، اربع : السلطة التشريعية ، التنفيذية ، الفقهية ، والقضائية . فما دامت الثقافة التاريخية الاسلامية السائدة ، تدعوا علنا لمزج الولاية الدينية والولاية الدنيوية بشخص الحاكم ، " الخليفة " وحتى في أيامنا المعاصرة ، وفي الانظمة المعاصرة ، فإن معنى ذلك ، ارتباط الامور الفقهية بالسلطة التنفيذية . واستطراداً ، فإن كتاب السلطة الاستبدادية للترك ومن قبلهم لسلاطين المغول والعباسيين وبني ابي سفيان ، يعتبرون كل دعوة لتوزيع السلطات الاربع في النظام الاسلامي، امر في منزلة الكفر (١) .

وهكذا ، تجد المنظمات الاسلامية المتطرفة نفسها محرومة من الاجتهاد خارج نطاق التبعية للسلطة التنفيذية . فلا تجد امامها سوى طريق واحد للتبشير بإجتهاداتها الفقهية والسياسية ذات الصفة الفقهية ، وذلك بالسعي للوصول السريع الى السلطة التنفيذية . من هنا ، يمكن فهم اعتبار تلك المنظمات ، اعمالها الارهابية، من اغتيال لرموز السلطة او ضد (مظاهر الكفر) اعمالاً استشهادية ، في منزلة الجهاد لاستعادة الخلافة الاسلامية .

الفرضية الرابعة لهذه الدراسة، والمندمجة بسابقاتها ، فهي ان الصهيونية العالمية ومن منطلق عدائها للاسلام ، ومع تحليلها الاستراتيجي للواقع الدولي ، ولواقع الدول الاسلامية ، وانظمتها السياسية الراهنة ، تدرك استحالة وجود دولة اسلامية تمثل الخلافة الاسلامية ، كما يدعو اليها المتطرفون اليوم . فقررت الصهيونية الدعم السري ، او العلني ، لمثل تلك المنظمات الاسلامية ، وصولاً الى ما يحقق الاهداف الصهيونية في احداث الانقسامات في الصفوف الاسلامية ، واحداث فتن اسلامية بين البلدان الاسلامية فيما بينها تنعكس لصالح الهيمنة الاسرائيلية في المنطقة. من هنا ، راحت الصهيونية العالمية ، ومعها ربيبتها وكالة

الاستخبارات المركزية C.I.A تدعم سراً جميع المنظمات التي تدعو الى استرجاع الخلافة الاسلامية اولاً ، وقبل تحرير فلسطين. وهي ذاتها المنظمات التي ترفض الديمقراطية بمفهومها الغربي ، ومن باب اولى رفض اعطاء الاولوية لنظام الشورى الاسلامية .

موضوعات هذا الكتاب ، تدور حول هذه الفرضيات الاربع ، والتصدي لها من واقع الكتاب، والسنة النبوية ، واسلوب الخلفاء الراشدين ، وفي دائرة النظام السياسي الوطني الاسلامي، فقط .

المدخل الى الدراسة

تندرج موضوعات هذه الدراسة في الأبواب التالية :

الباب الأول : ويشمل النظام الوطني الإسلامي واركان الدولة الاسلامية.

الباب الثاني : ويشمل الخطط الإستراتيجية الأمريكية والصهيونية للقضاء على محاولات إستعادة النظام الوطني الإسلامي، ولتوظيف الإسلام في خدمة الإحتكارات والاهداف الأمريكية الصهيونية.

الباب الثالث : ويشمل الصحوات الإسلامية المعاصرة واسلوبها في بناء الدولة الإسلامية. بما في ذلك، مفهوم تلك الصحوات للنظام السياسي الإسلامي.

ولقد راعيت في ترتيب موضوعات الأبواب الثلاثة، التسلسل المنطقي. إضافة الى علاقة التفاعل، والسببية بين هذه الموضوعات، في الأبواب الثلاثة.

الباب الأول

النظام الوطني الإسلامي

يشمل هذا الباب الموضوعات التالية :

١ ـ هل الدولة أمر الهي أم عقد اتفاقي؟

٢ ـ موقف السنة النبوية من دولة الخلافة العالمية.

٣ ـ السلطات في النظام الوطني الإسلامي.

٤ ـ مفهوم السيادة في الإسلام.

٥ ـ مبدأ الشورى في القرآن والسنة.

٦ ـ العلاقة بين السلطات الأربع في النظام الإسلامي الوطني.

٧ ـ السلطة الفقهية في النظام الوطني الإسلامي.

٨ – اركان الدولة الاسلامية.

تحديد عناصر المشكلة

ترتبط مسألة ما يدعى لفظيا، بالصحوة الاسلامية المعاصرة، في الساحات العربية وغير العربية، بالموقف من النظام السياسي الذي تعيش في ظله الجماعات الداعية للصحوة، سعياً للتأثير على النظام في اتجاهات معينة، ان سعياً لهدمه، لتحل محله، لبناء نظام سلطوي جديد، كما حدث في ايران، أو لمجرد هدم النظام القائم ولتنصيب خليفة إسلامي جديد مستبد عادل ، كما يقولون هم ، لتبرير منحه كل السلطات.
كما أن هناك صحوات اسلامية، تم الاعلان عنها في بيانات رسمية مفاجئة، من السلطة الحاكمة للنظام السياسي ذاته، وهو ما حصل في الأنظمة الديكتاتورية العسكرية، مثل النظام الديكتاتوري النميري في السودان، والنظام الديكتاتوري العسكري في باكستان للجنرال الراحل ضياء الحق.
ازاء هذا الربط، الذي أقحمه دعاة الصحوات الاسلامية، بين القرآن والسلطة القمعية الحاكمة للخليفة في الدولة، عادت نظرية الحق الالهي في الحكم، للعودة مجدداً. ولكن بصيغة اخرى باسم الاسلام هذه المرة. وبالادعاء، أن الحكم الالهي باسم الاسلام، يختلف عن الحكم الالهي باسم المسيحية الذي ساد العصور الوسطى !؟
والظاهرة الملفتة للانتباه حقاً، هو هذا الترابط الزمني والسياسي، بين تصاعد وحشية الأنظمة الديكتاتورية الوطنية، وبين تصاعد حدة الصحوة الاسلامية الأمريكية الداعية للحكم الالهي باسم الاسلام. لاقامة ديكتاتورية أكثر تعطشاً لسفك الدم باسم الاسلام، في ظل ديكتاتورية الخليفة المنتظر أو الامام، أو باسم تطبيق الشريعة الاسلامية.

يتزامن مع هذا الصراع، وفي خطٍ موازٍ له، الهجوم الاسرائيلي على الشعوب العربية ومنها الشعب الفلسطيني المسلم، لاقتلاعه من جذوره. والهجوم الاقتصادي الرأسمالي الغربي الأمريكي والأوروبي الياباني، لتدمير أي بادرة تسعى لاقامة تجمع اقتصادي اقليمي، بين الدول العربية الإسلامية فيما بينها، والدول الإسلامية غير العربية فيما بينها.
بالرغم من هذا التناحر الظاهري، بين هذه القوى : الديكتاتوريات العسكرية الوطنية،

الصحوات الاسلامية المدعى بها، الهجوم الأمريكي الاقتصادي، العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى، فانها - أي هذه القوى المتناحرة ظاهرياً - تتفق جميعها، على محاربة عدو واحد مشترك لها جميعاً، هو : خيار الشورى والحرية الاسلامية للانسان.

وفي الواقع العملي، فان مسألة دحض الفكر الديكتاتوري الوطني، وحليفه الفكر العدواني الأمريكي والاسرائيلي، غني عن كل رد. أما المسألة التي تمتلك القدرة على احداث خلل في الصف الوطني، أكثر من سواها، فهي تلك الدعوات التي تنسب لذاتها، الوصاية الالهية على ادارة الصراع في المجتمع، باسم الصحوة الاسلامية، وهي الصحوة الإسلامية الأمريكية حقيقة.
بالرغم من تعددية مراكز التوجيه المباشر، والوصاية السياسية، على تفسير مدلولات الصحوة الاسلامية الأمريكية، وأهدافها المباشرة، فانها جميعها، تلتقي عند نقطة واحدة، تتمترس خلفها، وتدعي بها، وهي أن الدولة أمر الهي كما يقولون (؟!)

أما الذين يدعون إلى تطبيق الشريعة في ظل نظام فاسد وقمعي، ولا يدعون لاسقاط النظام القمعي أولاً، فهم يحملون ذات التوجهات التي يحملها الداعون لاسقاط النظام الوطني لديهم. ولكن تجنبهم ذكر هدفهم، باسقاط النظام، انما هو خطوة تكتيكية، لتجنب الصدام المباشر مع النظام. وهؤلاء اذ ينادون بتطبيق الشريعة الاسلامية، فانما يفسرون الحكم بأنه أمر الهي.
والذين يقولون بأن الحكم أمر الهي، يمزجون بين الحكمة الالهية التي تمثلها رسالة التوحيد، وبين الدولة الدنيوية. ويرفضون بالتالي، الاعتراف بالخصائص المميزة لكل من ، العقيدة «والدولة».
والقاسم المشترك لكل الصحوات الاسلامية الأمريكية المعاصرة، أنها تدعو، للعودة إلى تطبيق نهج «الخلافة» في السلطة، وهي الخلافة التي تعطي الخليفة المزعوم كل السلطات، وتبيح له الاستبداد. كما تحرم توجيه النقد اليه.

في تلك الدعوة، ومعها، الدعوة لتطبيق الشريعة الاسلامية في ظل الحكم القمعي، فان مفهوم هذه الدعوات، أنها تؤمن **بالمنهج العالمي لدولة الخلافة**، أو دولة الامامة، أو دولة الشريعة. أي دولة مركزية واحدة للمسلمين.
وفي جميع الدعوات الثلاث، تلك، يتفق دعاتها ومنظروها، على توحيد السلطات كلها بيد الخليفة المقبل، أو الامام، أو الحاكم الجديد الديكتاتوري، مثل الديكتاتور نميري، والجنرال

الباكستاني الراحل ضياء الحق.

لذا، فان بحث موضوع الصحوة الاسلامية المعاصرة، يرتبط جدلاً ببحث عدد من الموضوعات، ترتبط بالتساؤلات التالية :

١ ـ هل دعا الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، إلى دولة موحدة مركزية للمسلمين... أم إلى «وحدة دول» للجماعات الاسلامية «دول المسلمين».

٢ ـ هل الدولة الدنيوية للجماعة الاسلامية أمر الهي، أم واقع اتفاقي بين المسلمين، في كل تجمع انساني وطني؟

٣ ـ هل النظام الوطني الإسلامي يقوم على مؤسسات متخصصة، تشارك جميعها في الحكم، أم بدون مؤسسات، ومن خلال سلطة واحدة يمثلها الخليفة الحاكم المطلق؟

٤ ـ هل يتعارض الاسلام مع مبدأ توزيع السلطات، وتقييد سلطة الحاكم في الدولة الدنيوية؟

٥ – ما هي اركان الدولة الاسلامية ؟.

سنتولى فيما يلي محاولة الاجابة على هذه التساؤلات، حسب تسلسلها.

موقف السنة النبوية

من

دولة الخلافة العالمية

السؤال المطروح : هل الاسلام كيان سياسي تلتحم فيه الشريعة ورسالة التوحيد، بشخص الحاكم، الخليفة قديماً، مع القوانين التي تنظم التعامل الزراعي، والعسكري، وقوانين العمل داخل كيان الجماعة الاسلامية فيما بينها، وفيما بين الجماعة الاسلامية ذاتها، وغيرها من المجتمعات الاسلامية منها وغير الاسلامية؟

اذا رجعنا إلى السنة النبوية، فاننا لا نجد ما يشير إلى تسمية الكيان السياسي المرتبط بالاقليم الجغرافي للجماعة الاسلامية الأولى، باسم «الدولة الاسلامية». ولا دولة الخلافة الاسلامية

كلنا يعلم، أن أول كيان سياسي للجماعة الاسلامية الأولى، ظهر في «يثرب»، وهو الاسم الذي استبدل فيما بعد، إلى اسم المدينة المنورة.

والدستور الذي وضعه الرسول محمد، لتنظيم علاقات أهل يثرب، من مهاجرين وأنصار، مسلمين ويهود، أطلق عليه الرسول محمد عليه الصلاة والسلام تسمية «الصحيفة» وأطلق على المهاجرين والأنصار واليهود تسمية «أهل الصحيفة».

في صلح الحديبية، لم يطرح الرسول محمد عليه أفضل الصلاة والسلام تسمية «الدولة الاسلامية» في الصلح، بل ولم يطرح اسم دولة يثرب، كما أن قريش رفضت، أن يشار إلى الرسول محمد، بصفته نبياً ورسولاً.

في جميع الرسائل التي وجهها رسول السلام والهداية، إلى قادة العالم في حينه : امبراطور

الروم، ملك الفرس، ملك الحبشة، الملوك والامراء العرب في الجزيرة العربية... لم يخاطب الرسول أياً من هؤلاء، بصفته «خليفة» للدولة الاسلامية. بل خاطبهم بصفته نبياً ورسولاً، داعياً للاسلام.

الصحيح في رأينا، وبالاستناد إلى السنة النبوية الكريمة، أن يشار إلى الكيانات السياسية للتجمعات الاسلامية، باسمائها الوطنية، أو القومية.

فالاسلام عقيدة، ورسالة توحيد. ودولة العقيدة لا ترتبط بموقع جغرافي، ولا بانسان. فموقعها السماوات. وإن كان الانسان المؤمن بها يعيش على الأرض.

أما النظام الاجتماعي على الأرض، لمجموعة من المسلمين سواء كانوا بضعة آلاف، أم مئات الملايين، فيرأسه انسان ينتخب من قبل هذه المجموعة. سواء كان اسمها شعباً، أم امة. وبين هذه الجماعة يعيش المسلمون وغير المسلمين. كما أن النظام السياسي الدنيوي لهذا التجمع من الناس، المسلمين بدرجة متساوية مع مصالح غير المسلمين، ما داموا مخلصين في تعاملهم الزراعي والاقتصادي والتجاري، ويرضون بالقضاء والحدود التي نصت عليها الشريعة.

فالقرآن الكريم وضع مبادئ عامة للكيانات السياسية للجماعات الاسلامية. أن أخذت بها ضمنت قيام علاقات أفضل بين اعضاء الجماعة الاسلامية ذاتها، في الكيان السياسي الواحد.

وسنرى في بحث لاحق، كيف أن الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، رفض وجود كيان سياسي واحد للجماعات العربية الاسلامية، وللجماعات العربية الاسلامية والفارسية والرومانية والحبشة، إن هي أسلمت.

على الأرض، في الدولة الدنيوية في يثرب، وضع الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، نظام الدولة التي يعيش فيها المسلمون مع غير المسلمين، على اسس مشتركة، من وحي المبادئ العامة الاسلامية.

لم تقم دولة يثرب، على أساس المسلمين لوحدهم. وفي هذا أبلغ العبر من الله سبحانه وتعالى، أن النظام السياسي للناس على الأرض، مسلمين وغير مسلمين، لا يعني دولة للمسلمين فقط.

وعليه، فان الصحيح أن يقال عن الدول التي يعيش في غالبيتها مسلمون تسمية، «دول الجماعات الاسلامية» أو «دول اسلامية».

إنهيار الدولة الاسلامية العالمية
من الداخل

ارتبطت الحروب الاسلامية ـ الاسلامية، والتي تجاوز عددها المئات، وذهب ضحيتها عشرات الملايين من المسلمين، بيد المسلمين أنفسهم، بالخلاف حول المسائل الثلاث التالية، مجتمعة أو منفردة :

١ ـ الادعاء بأن الدولة أمر الهي.
٢ ـ الادعاء بأن للمسلمين دولة مركزية واحدة، من طشقند حتى الأندلس.
٣ ـ الادعاء بأن رئيس دولة المسلمين، هو خليفة رسول الله، وبالتالي فان له ما كان للرسول صلوات الله وسلامه عليه، من جمع لكافة السلطات في يده وشخصه.

كان المطلوب تاريخياً من الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بعد أن تمت هزيمة النظام الفارسي في شمال الجزيرة العربية، وكذلك الروماني في بلاد الشام، أن تعلن بلاد الشام دولة مستقلة، وأن يعلن العراق، دولة مستقلة، وأن تعلن مصر دولة مستقلة. وجميعها تطبق المبادئ الاسلامية.
مثل هذا الاجراء، يأتي ترجمة عملية لممارسة الرسول عيه السلام، في العلاقة بين الدولة الاسلامية في الحجاز، وبين غيرها من الممالك العربية، كما اتضحت في رسائله صلى الله عليه وسلم، إلى ملوك اليمن، وعمان، والبحرين، ووالي الشام الغساني.

الا أن الخليفة عمر رضي الله عنه، جعل الاستقلال قائماً عملياً، ولم يسمح للولاة، بأن يمارسوا أي قهر قبلي، أو قومي، على المسلمين من قبائل وقوميات اخرى.
ولعل في حادثة اعتداء عمرو بن العاص على عامل مصري مسلم، والحكم الذي أصدره الخليفة، عمر على عمرو بن العاص، لصالح المصري المسلم المضروب، بأن يقتص من القائد والوالي عمرو

بن العاص، بذات الطريقة التي تم بها الاعتداء... في ذلك النهج «العمري» أكبر دليل، على أن عمر بن الخطاب، الخليفة، كان يعتبر مهمة الوالي المسلم، الذي تعينه القيادة الاسلامية، على بلد جديد، دخل سكانه في دين الاسلام، مهمة اقامة العدل في البلد، ونشر الاسلام، **وليس «ضم» البلد إلى الدولة المركزية**، مع تحريم البطش، والتعسف، والظلم.
هذا النهج العمري في «ادارة الولايات» يختلف اختلافاً جذرياً عن النهج الاموي، الذي أباح، ليس صفع المسلمين في الطرقات على وجوههم، بل أباح للطبقة الارستقراطية من بني أمية، امتلاك مئات الجواري البربريات، والفارسيات. وأباح قطع الرؤوس، والخروج على طاعة الخليفة علي بن أبي طالب، المنتخب شرعاً.

لو أعلن النظام السياسي «الدولي» للمجتمعات الاسلامية، في ظل تعاون اسلامي، أو تجمع دولي اسلامي، بدلاً من الدولة المركزية الواحدة، بقيادة احدى الطبقات الارستقراطية، لاحدى القوميات، لما قامت الدولة الاموية، بطبيعتها القيادية القبلية التسلطية، ذات الوجه القومي التسلطي على غيرها من القوميات.

ولو أعلن النظام السياسي الدنيوي للدول، والدويلات الاسلامية، لما كان هناك، من مبرر لمعركة الجمل، ولا لمعركة صفين، ولا لمعارك الخوارج، ولا لمئات المعارك الدموية بين المسلمين الفرس، والمسلمين العرب، أو بين المسلمين المغول، والمسلمين العرب. ولا بين المسلمين الأتراك والمسلمين العرب من جهة، والمسلمين الفرس من جهة اخرى.
واذ لم يُعلن هذا النظام الدولي الاسلامي، في العلاقات الدنيوية بين الشعوب الاسلامية، فقد انطلقت الفتنة، تحت ستار الدمج العفوي بين العقيدة الاسلامية، ومركزية الدولة الواحدة لعموم من أعلن اسلامه.
لذا، سوف نتصدى لهذه المسائل الثلاث، التي ارتبط الخلاف حولها، بانهيار الدول الاسلامية جميعها، وليس الدولة الاسلامية المركزية وحدها. ذلك، أن لأن كل دولة او امارة نصّبت خليفة جديدا راح يدّعي انه ، هو وحده الذي يمثل الخلافة الاسلامية (الخ...)

المسألة الخلافية الأولى :

هل الدولة الدنيوية

أمر الهي؟



عقد اتفاقي؟

لسوف نتناول في هذه المسألة ثلاثة مواضيع مترابطة، وحسب تسلسلها التاريخي، أدت إلى قيام دولة يثرب. وهذه الموضوعات هي :

١ ـ اتفاق العقبة الكبرى.   ٢ ـ دستور الصحيفة.   ٣ ـ صلح الحديبية.

أولاً : اتفاق العقبة الكبرى

تمت بيعة العقبة الكبرى في مكة المكرمة قبل الهجرة، في السنة التالية لبيعة العقبة الصغرى، والتي كان قد حضر فيها ١٢ رجلاً من الأنصار في المدينة إلى الرسول الكريم في مكة، وأعلنوا اعتناقهم الاسلام. ففي البيعة الصغرى تلك، تعهد الانصار للرسول بنصرته لنشر الدعوة، ان هو حضر إلى يثرب.

وفي السنة التالية لتلك البيعة الصغرى، حضر ٧٣ ثلاث وسبعون رجلاً من الخزرج من سكان

يثرب، بالاضافة إلى امرأتين.
كان الهدف من حضور هذا العدد الكبير من قبيلة الخزرج في يثرب، بالاضافة إلى اعلان اعتناقهم للاسلام، هو دعوة الرسول والمسلمين معه من أهل مكة، للحضور إلى يثرب، للاقامة فيها ولنشر الدعوة الاسلامية. وأثناء هذا اللقاء في مكة، بين هذا الوفد الاسلامي «الخزرجي» من سكان يثرب تم الاتفاق المبدئي، على ضمان هجرة الرسول إلى يثرب.
وللدلالة على الصفة التعاقدية، لبيعة العقبة الكبرى هذه، أن الرسول الكريم طلب من أعضاء الوفد اليثربي، الخزرجي، الحاضر في حينه، أن ينتخبوا اثني عشر شخصاً منهم. وعندما فعلوا ذلك قال عليه السلام، لمن تم انتخابهم، وقد اسماهم عليه السلام، «بالنقباء».
«أنتم على قومكم، ككفالة الحواريين لعيسى بن مريم، وأنا كفيل على قومي».
وقبل انتخاب النقباء، لتأكيد الاتفاق، دار حوار صريح وشامل، حول ذلك الاتفاق.
فلقد استوضح العباس عم النبي، ولم يكن قد دخل الاسلام بعد، عن الضمانات التي يقدمها الخزرج للرسول الكريم اذا رحل اليهم، والتي تكفل حمايته من القتل من قبل اعدائه. كما استوضح العباس، عن ضمانات الخزرج من عدم تخليهم هم أنفسهم، عن الرسول، اذا رحل اليهم.
بالمقابل، استوضح الخزرج عن عدة مسائل من الرسول محمد نفسه، عندما يرحل اليهم.
فلقد قال أحدهم، وهو أبو الهيثم ابن النهيان مخاطباً الرسول الكريم :
«يا رسول الله، ان بيننا وبين الرجال (يعني اليهود) حبالاً، وانا قاطعوها. فهل عسيت ان نحن فعلنا ذلك ثم اظهرك الله أن ترجع إلى قومك وتدعنا؟»
فتبسم الرسول وقال قولته المشهورة :
«بل الدم الدم، والهدم الهدم (أي ذمتي ذمتكم وحرمتي حرمتكم) انا منكم وأنتم مني. احارب من حاربتم، واسالم من سالمتم».

ثم طلب عليه السلام من الأنصار، أن ينتخبوا اثني عشر نقيباً منهم. وعندما فعلوا، قال عليه السلام للنقباء :
«انتم على قومكم ككفالة الحواريين لعيسى بن مريم، وأنا كفيل على قومي».
وهكذا يبدو **الاتفاق التعاقدي واضحاً، وصريحاً**، بين المهاجرين والأنصار لاقامة الدولة الوطنية الاسلامية في يثرب. وأساس قيامها التحالف لحماية طرفي الاتفاق، المهاجرين ويمثلهم الرسول، والأنصار ويمثلهم النقباء الاثناعشر.

وهكذا جاء الاتفاق السياسي في العقبة الكبرى في مكة، **سابقاً على هجرة الرسول** صلى الله عليه وسلم، إلى يثرب.

بينما يدعي المتطرفون المسلمون، المتعطشون لسفك الدم المسلم، أن الاتفاق السياسي على اقامة الدولة الاسلامية، جاء نتيجة تابعة للهجرة، وبعد أن وصل الرسول إلى يثرب.
أي أن الارهابيين من المسلمين يجردون بيعة العقبة الكبرى من مضمون العهد، وطبيعة التزامات الأطراف المشاركة بها.
بعض علماء المسلمين، متفقون فيما بينهم، على تفريغ بيعة العقبة الكبرى من مضمونها السياسي الاتفاقي، والادعاء بأن الخزرج بايعوا الرسول، فقط، على نصرته عندما يحضر إلى يثرب لاقامة الدولة.
ذلك أن ايضاح الأساس التعاقدي الاتفاقي للدولة الوطنية الاسلامية، كما تم في العقبة الكبرى، له دلالة سياسية وتاريخية وعقائدية كبيرة. وهي أن «الدولة» للمسلمين، دولة اتفاقية، دنيوية.
يترتب على هذه الحقيقة التاريخية الكبرى، نتائج كثيرة، أهمها، سقوط الدعوة العباسية وخلافتها، وسقوط كل الدعوات التي قامت على التشيع لآل البيت، وللارستقراطية الأموية من قبل. ثم، دعوات الارستقراطية الفارسية، والخراسانية، والتركية والمغولية.
ففي جميع الانقسامات، والحروب الاسلامية ـ الاسلامية، كان أساس الحروب هو الادعاء، بأن فلاناً، ابن فلان، من بني أمية أو بني العباس، هو الذي له حق الخلافة، أو الامامة.
من هنا، يمكن أن نفهم، تلك الحرية التي اعطيت لعلماء السلطة الحاكمة الاسلامية، في تطوير كافة أنواع العلوم، بما فيها علم الفقه، والكلام، باستثناء علم السياسة، الذي يبحث مسألة الخلافة، والفكر السياسي عموماً.
وحيث أن الدولة الوطنية الاسلامية قامت بموجب اتفاق سياسي، شارك فيه العباس عم النبي، وهو الذي لم يكن قد دخل إلى الاسلام، وتأكيد الرسول للخزرج، أنه سيحارب من يحاربونه، وأن ذمته ذمتهم، معنى ذلك بالنتيجة، أن تشكيلات مؤسسات الدولة، ورئيس الدولة ذاته، **خاضعة لاتفاق مواطني الدولة.**
هذه النتيجة السياسية لتعيين حاكم على المسلمين، بالاتفاق، يتعارض مع سياسة بني أمية بجعل الخلافة بالوراثة.
وعليه، فقد كان على علماء السلطة الأموية، أن يتجنبوا علم الفكر السياسي، وأن يتجنبوا أي

تفسير، مثل هذا الذي نوضحه عن مضمون «**بيعة العقبة الكبرى**».

كما أن هذه النتيجة السياسية، لاخضاع تعيين رئيس الدولة الاسلامية لادارة الامة، يتعارض مع دعوات التشيع، والتي زعمت أن الخلافة هي الامامة، وأن الامامة انحصرت بارادة الهية، كما يزعمون، بنسل الحسن بن علي!

كما أن النتيجة الاخرى المرتبطة بسابقتها، عن معطيات الأساس التعاقدي الاتفاقي للدولة الاسلامية، هو أن الدولة للمسلمين ليست تفويضاً الهيا مطلقا لشخص اسمه بلقبه " الخليفة".

وبالتالي، فان العقيدة الاسلامية ليست مندمجة بدولة المسلمين. والا ، كيف نفسر عقيدة المسلمين الذين يقيمون في دولة غير اسلامية شيوعية مثلاً ؟

وكيف نفسر عقيدة غير المسلمين مثل اليهود في دولة اسلامية ؟.

القول بأن هناك " اندماج" بين العقيدة الاسلامية والدولة الاسلامية وبأنه لا يمكن الفصل بينهما ، يعني اندماج عقيدة المسلمين في دولة غير اسلامية بعقيدة تلك الدولة ، واندماج عقيدة اليهود في دولة اسلامية بعقيدة تلك الدولة.

فالدولة هي الدولة ، سواءً كانت اسلامية ام غير اسلامية . والاختلاف يكون في النظام السياسي الذي تطبقه الدول في علاقة المحكومين فيما بينهم ، وفي علاقة السلطات مع المحكومين في تلك الدولة.

إن ما يؤكداستقلالية العقيدة الاسلامية عن دولة المسلمين، هو دستور الدولة الذي وضعه الرسول في يثرب، وهو موضوع البحث التالي.

ثانياً : دستور دولة يثرب «الصحيفة»

لدى وصول الرسول محمد صلوات الله عليه إلى يثرب، ودخول اعداد كبيرة من الأوس والخزرج في الاسلام، آخى الرسول عليه السلام بين الأوس والخزرج، كما وضع مبادئ التعاون بين المهاجرين والأنصار.
كان على الرسول أن يوضح واجبات جميع سكان يثرب، وحقوقهم. وسبل الحفاظ على سلامة الدولة الجديدة، فلم يدخل جميع سكان يثرب في دين الاسلام، اذ بقي حوالي ثلثهم يدين باليهودية.
وقد استجاب الرسول لهذا المطلب التنظيمي لشؤون الحياة الدنيوية في يثرب، وعلاقات المجتمع.
دوّن الرسول عليه السلام كتاباً ينظم هذه العلاقات داخل يثرب، والعلاقات بين يثرب وغيرها. وقد اطلق صلوات الله وسلامه عليه على هذا التنظيم لفظ «الصحيفة»، أي الكتاب الذي تم فيه تنظيم هذه العلاقات ، وهو ما يعرف بالدستور في ايامنا المعاصرة.

أهل الصحيفة

اطلق الرسول محمد صلوات الله عليه وسلم عبارة «أهل الصحيفة» على سكان يثرب، مسلمين ويهود. ولقد تكرر الاصطلاح (اهل الصحيفة) اربع مرات.

دستور الدولة الاسلامية :

تعتبر «الصحيفة» أول دستور مكتوب لدولة المسلمين، وقد قبلها المسلمون كما قبلها اليهود في يثرب.
تضمن الدستور «الصحيفة» قواعد قانونية في المجالات التالية :
١ ـ ضمان حرية الأديان في دولة المسلمين.
٢ ـ حق المشاركة لجميع الأديان في الدفاع عن الدولة ضد أي عدوان خارجي، وتحديد نفقات الدفاع.
٣ ـ اقامة سلطة القضاء في الدولة لحل النزاعات بين سكانها.
٤ ـ تحديد مبادئ علاقات الدولة مع غيرها من الدول والجماعات.

٥ ـ تأكيد الصفة التعاقدية للدستور.
وسنتولى فيما يلي شرح المبادئ كما وردت في دستور «الصحيفة»

١ـ مبدأ حرية الأديان في دولة المسلمين.

ورد في «الصحيفة» النص التالي : «لليهود دينهم وللمسلمين دينهم». اي ان المواطنية في الدولة الاسلامية تتسع لتشمل غير المسلمين من ابناء الدولة الوطنية الاسلامية.

٢ـ حق مشاركة أتباع جميع الديانات في الدفاع عن الدولة.

ورد في الدستور «الصحيفة» النص التالي :
«لليهود دينهم وللمسلمين دينهم. وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة».
كما ورد النص التالي :
«... وأن كل جماعة تنفق على نفسها في حالة الحرب. فعلى اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على كل من حارب أهل هذه الصحيفة».

يتضح من هذه النصوص ما يلي :

أ ـ أن الدفاع عن الدولة الوطنية الاسلامية واجب على جميع مواطني الدولة، مهما تعددت أديانهم.
أي أن العبرة في المواطنية ، او الرعوية ، هي الانتماء للاقليم الجغرافي « الجنسية» وليس للمذهب الديني.
ب ـ إن على جميع مواطني الدولة، من مسلمين ويهود ، أن يكون هدفهم تحقيق النصر على اعداء الدولة. اي ان الدولة تكفل الدفاع عن كل مواطن فيها ، ولو كان من غير دين الاسلام ، مثل اليهود وغيرهم . كما تكفل الدولة الاسلامية التصدي لاي عدوان خارجي يستهدف غير المسلمين في الدولة الاسلامية.
جـ ـ أن يساهم غير المسلمين في نفقات الدفاع. فاليهود ينفقون على قواتهم، والمسلمون ينفقون على قواتهم.

أي أنه تم تحديد التزامات كل طرف التزاماً واضحاً. فلا يجوز للمسلمين أن يطلبوا من اليهود تغطية نفقات قوات المسلمين. وبالمقابل، على اليهود التزام، بأن يغطوا هم نفقات قواتهم، لا أن يطلبوا من المسلمين هذه النفقات.

٣ ـ اقامة سلطة القضاء في الدولة الاسلامية.

تم في الدستور «الصحيفة» تحديد المبادئ التي يقوم عليها القضاء في الدولة الاسلامية بشكل واضح لا لبس فيه. حيث تحدد مصدر التشريع القضائي بأنه القرآن والسنة. فقد ورد في «الصحيفة» ما نصه :

«... وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث واشتجار يخاف فساده، فان مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وورد في موقع آخر، النص التالي :

«وانكم مهما اختلفتم فيه من شيء فان مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد صلى الله عليه وسلم».

ويفهم من هذين النصين، وجود القضاء. وهذا أحد مظاهر الدولة القانونية.

الا أن الدستور (الصحيفة) للدولة الاسلامية في يثرب، حدد حسب النصوص الواردة في الصحيفة، مصدر التشريع القضائي بشكل واضح ومحدد، وهو القرآن والسنة. وأن هذا التشريع القضائي يطبق على الجميع، حيث ورد النص صريحاً «على جميع أهل الصحيفة».

٤ ـ تحديد مبادئ العلاقات الدولية للدولة الاسلامية.

ورد في الدستور (الصحيفة) ما يلي :

«لا تجار قريش ولا من نصرها».

ومعنى هذا النص، أن الدولة الاسلامية لن تدافع عن قريش مستقبلا اذا تعرضت الأخيرة لغزو، أو عدوان، وطلبت من دولة المسلمين نصرتها على عدوها.

كما يطبق هذا المبدأ على كل من ناصر قريش.

أي أن الدستور الاسلامي، خصص قريش وأنصارها، من دائرة الجماعات أو الدول، غير القابلة للتحالفات لدرء اعتداءات عليها.
ومعنى ذلك، أن باقي الجماعات أو الدول الاخرى، من غير قريش وأنصارها، يمكن التحالف معهم دفاعاً عن عدوان، قد تتعرض له الجماعات أو الدول.
ويبدو ، أن هذه القاعدة، وضعت قيداً على أي مؤامرة قد يندفع اليها يهود دولة يثرب مستقبلاً، بالتحالف مع أخطر أعداء المسلمين، وهم قريش.

٥ ـ تأكيد الصفة التعاقدية للدستور

ورد في الصحيفة ما نصه :
«وأن بين المتعاهدين النصر على من دهم يثرب وأن كل جماعة تنفق على نفسها في الحرب، فعلى اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم».

وواضح أن تعبير «**المتعاهدين**» جاء تأكيداً صريحاً على الصفة التعاهدية لاطراف «الصحيفة» أو «لأهل الصحيفة» كما تردد في أكثر من مكان من خطاب الصحيفة.
والمعنى السياسي للصفة التعاهدية لأهل الصحيفة، هو أن دستور دولة المسلمين، تعاقدي، وليس دستوراً الهياً. وبالتالي ، فإنه يجوز تعديل الدستور تبعاً لتغير الزمان او المكان.
وحيث أن دستور دولة المسلمين عبارة عن عقد، فهو يختلف وبهذه الطبيعة التعاقدية وحدها، عن العقيدة الاسلامية، من حيث أن القرآن منزل من الله تعالى.

وبناءً عليه، فان العقيدة الاسلامية ليست منصهرة في «الدولة»، دولة المسلمين.
ان من مصلحة المسلمين الأكيدة تطبيق المبادئ الاسلامية العامة في ادارة الدولة، واقامة العدل. ولكن هذا التطبيق، لا يعني اندماج العقيدة بالدولة. لأن دولة المسلمين قامت باتفاقات ارادة المتعاهدين، بينما «القرآن» نزل من الله وتبلغه الرسول محمد، الذي بلغ الرسالة بدوره.

فالمخاطبون بالقرآن هم المسلمون. والمخاطبون «بالصحيفة» هم مواطنو الدولة، مسلمين ويهود.
وما دامت دولة المسلمين، نشأت بموجب عقد ذو أهداف سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية لجماعة بعضها يدين بالاسلام، والبعض الآخر، باليهودية، فان المعنى الواضح

والصريح لهذا العقد، أن دولة المسلمين ليست ذات طبيعة الهية.
الطبيعة الدنيوية والواقعية لدولة المسلمين، تؤكد، أن هذه الدولة ليست مندمجة اندماجاً عضوياً بالشريعة الاسلامية.
وهذا النفي عن الدمج بين العقيدة «والدولة»، يعني الاستقلال الحتمي.
الا أن استقلال العقيدة الاسلامية، عن الدولة لا يعني بالضرورة، التناقض بينهما، كما لا يعني عدم امكانية التعايش بينهما.
بل العكس هو الصحيح.

النص الحرفي
لدستور الدولة الإسلامية
التي أقامها الرسول المصطفى في «يثرب»

وفيما يلي النص الكامل للصحيفة كما ورد في مؤلف نظرية الدولة في الاسلام للدكتور عبدالغني بسيوني عبدالله.

جاء في هذا الكتاب، الذي يعتبر أول وثيقة دستورية تصدر عن الدولة الاسلامية الوليدة «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من محمد صلى الله عليه وسلم، بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم، فلحق بهم، وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة من دون الناس.. وأن لا يحالف مؤمن مولى مؤمن دونه، وأن المؤمنين المتقين على من بغى منهم، أو ابتغى دسيعة ظلم (ظلم عظيم) أو إثم أو عدوان، أو فساد بين المؤمنين، وإن أيديهم عليهم جميعاً، ولو كان ولد أحدهم، ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر، ولا ينصر كافراً على مؤمن، وإن ذمة الله واحدة يجير عليهم أدناهم، وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس، وإنه من تبعنا من يهود فان له النصر والأسوة، غير مظلومين ولا متناصرين عليهم، وإن سلم المؤمنين واحدة، لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله، إلا على سواء وعدل بينهم، وإن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضاً، وإن المؤمنين يفئ بعضهم على بعض بما نال دماءهم في سبيل الله، وإن المؤمنين المتقين على أحسن هدي وأقومه، وإنه لا يجير مشرك مالاً لقريش ولا نفساً، ولا يحول دونه

على مؤمن، وإنه من اعتبط (أي قتل بلا جناية) مؤمناً قتلاً عن بينة فإنه قود به إلا أن يرضي ولي المقتول، وإن المؤمنين عليه كافة، ولا يحل لهم الا قيام عليه، وإنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر، أن ينصر محدثاً ولا يؤويه، وإنه من نصره أو آواه، فان عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل، وانكم مهما اختلفتم فيه من شيء، فان مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمد صلى الله عليه وسلم. وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وان اليهود امة مع المؤمنين، لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم، الا من ظالم وأثم، فانه لا يوتغ (أي يهلك) الا نفسه، وأهل بيته... وان بطانة يهود كأنفسهم. وانه لا يخرج منهم أحد الا باذن محمد صلى الله عليه وسلم، وانه لا ينحجز على ثار جُرح، وانه من فتك فبنفسه فتك، وأهل بيته، الا من ظلم، وان الله على أبر هذا (أي على الرضابة) وان على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة وإن بينهم النصح والنصيحة، والبر دون الاثم، وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه، وإن النصر للمظلوم، وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وإن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة، وان الجار كالنفس غير مضار ولا آثم، وانه لا تجار حرمة الا باذن أهلها، وانه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فان مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمد صلى الله عليه وسلم، وان الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره، وإنه لا تجار قريش ولا من نصرها، وان بينهم النصر على من دهم يثرب، واذا دعوا إلى صلح يصالحونه وتلبسونه، فانهم يصالحونه ويلبسونه، وانهم اذا دعوا الى مثل ذلك فانه لهم على المؤمنين، الا من حارب في الدين، على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم، وان يهود الأوس، مواليهم وأنفسهم، على مثل ما لأهل هذه الصحيفة، مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة»).

هذا ولا بد من الاشارة إلى واقعة تاريخية مهمة، وهي أن التآخي بين المهاجرين والأنصار، تم فور اصدار الصحيفة، أي دستور الدولة ، وليس قبل اصدارها.
فبعد اصدار الصحيفة آخى الرسول صلى الله عليه وسلم، بين المهاجرين والأنصار، إذ قال: «تآخوا في الله اخوين اخوين». ثم أخذ علي بن أبي طالب، فقال: «هذا أخي».

ثالثاً : صلح الحديبية

في السنة السادسة للهجرة، أي بعد مرور ست سنوات على قيام دولة يثرب الاسلامية، خرج المسلمون بقيادة الرسول الكريم، قاصدين مكة معتمرين لا محاربين. وكان هدفهم دينياً، يتمثل في رغبتهم بالطواف حول الكعبة.

اعترضت قريش على هدف المسلمين، وخرجت عن بكرة أبيها، واستنفرت معها كل حلفائها، للتصدي للمسلمين ورسولهم، بغية الحيلولة دون تحقيق هدفهم.
نزل المسلمون في نهاية المطاف في سهل الحديبية، وعلى مقربة منهم عسكرت قوات قريش.
أرسل الرسول وفداً برئاسة عثمان بن عفان للمسلمين. بهدف اقناع قريش، بالسماح للمسلمين، بالطواف حول البيت الحرام.
ثم أرسلت قريش عدة وفود للتفاوض، كان آخرهم، برئاسة سهيل بن عمرو، كبير دهاة قريش.
استجاب الرسول محمد عليه السلام، لاصرار قريش، على تأجيل طواف المسلمين في البيت الحرام في مكة إلى العام التالي، وإلى ابرام صلح تعامل مع دولة قريش.
والرسول لم يستجب لاتفاق الصلح، خضوعاً لدهاء مفاوض قريش، ولا تخاذلاً منه أمام قوة قريش. ولا عن ضعف أو تردد. بل انه صلى الله عليه وسلم، قبل بالصلح تحقيقاً لجملة مصالح عليا للدولة الاسلامية ذاتها، وصيانة لدماء المسلمين.

كان المسلمون في مواجهة واحد من اثنين، أما الصلح مع دولة قريش، واما الحرب.

حلل الرسول المعلومات عن حشود قريش وبمشاركة القيادة الاسلامية معه، فتبين له تماسك بيئة قريش وقوة مقدرتها. بل انه عرف أسماء وقوة وأهمية القبائل التي جاءت لتقاتل في صف قريش. وهذا هو تحليل المعلومات.
بالمقابل، كانت المقدرة الاسلامية كلها في الحديبية، وجهاً لوجه مع قريش.

صلح الحديبية على صعيد الدافع له
مــن هـــدف إســلامي معـــلن

ماذا كان الهدف الاسلامي؟ وماذا كان هدف قريش؟

كان الهدف الاسلامي المعلن، في الحديبية، يتمثل في مطلب المسلمين : بالطواف حول الكعبة فوراً، وتحت ظل سيطرة «دولة قريش الكافرة».

وكان هدف قريش، منع المسلمين من تحقيق هدفهم الفوري ولو أدى ذلك لحرب ابادة.

وجد الرسول محمد، أن تحقيق هدف المسلمين في التفاوض، ومن ثم في الصلح، أفضل من تحقيق الهدف نفسه، في حرب شرسة قد تضعف المقدرات الاسلامية والاستراتيجية الاسلامية.

وهذا القرار السياسي الذي اتخذه الرسول محمد بالتفاوض، بصفته القائد السياسي والعسكري للمسلمين، هو جوهر علم الاستراتيجية.

الاستراتيجية الاسلامية في الحديبية بقبول التفاوض ضمنت بالتالي، الوصول إلى الهدف بأقل التكاليف. وهذا هو أحد أهم بنود علم الاستراتيجية.

هذا مع العلم، بأن الرسول محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، كان يسعى الى أهداف استراتيجية اخرى من خلال إبرام صلح مع قريش. أهمها التوجه لإقامة تحالفات مع قبائل الجزيرة العربية، ودعوة قادة دول العالم في حينه الى الإسلام سلماً.

وقد أوضحت هذه المسألة تفصيلاً في الجزء الأول من مؤلفاتي من سلسلة الإستراتيجية الإسلامية. فيمكن الرجوع اليها لمن شاء منعاً من التكرار.

العلاقة بين الدولة الإسلامية
والدول غير الإسلامية
كما تأكدت في صلح الحديبية

انتهت المفاوضات بين الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، وبين ممثل قريش في مفاوضات الحديبية، سهيل بن عمرو، إلى قبول الرسول محمد والمسلمين معه، بالرجوع ذاك العام، دون الطواف في البيت الحرام، وأن يعودوا للطواف في العام المقبل. كما قبل الرسول، والمسلمون معه، بأن يعيدوا لقريش من يأتي منها إلى المسلمين مسلماً دون اذن وليه.
وعند انتهاء التفاوض حول هذين المبدأين، نادى الرسول علياً بن أبي طالب ليكتب صك الصلح.

كانت العبارة الأولى التى أملاها الرسول محمد لسيدنا علي ليكتبها في الصك هي «البسملة» أي،
«بسم الله الرحمن الرحيم»

الا أن ممثل قريش سهيل بن عمرو، اعترض على كتابة البسملة في متن الصك. ودافع عن وجهة نظره، وهي وجهة نظر قريش، بأن قريش لا تؤمن باله محمد. وأصر ممثل قريش على استبدال البسملة، بعبارة لقريش هي :

«باسمك اللهم».
ونزل الرسول محمد عند هذا الشرط لقريش.
ثم طلب الرسول محمد من علي أي يكتب العبارة التالية :
«هذا ما صالح عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو»

فاعترض ممثل قريش على عبارة «رسول الله» أي صفة النبوة لمحمد. وقال مدافعاً عن اعتراضه

«اني لو كنت أؤمن أنك رسول الله لما حاربتك».
وأصر ممثل قريش، أن يكتب الاسم العائلي للرسول منسوباً إلى أبيه، بعبارة «محمد بن عبدالله»
... ووافق الرسول محمد على هذا الشرط الثاني لقريش. وطلب من علي أن يمحوا عبارة «رسول الله». فرفض علي قائلاً : «والله لا أمحوها».
فما كان من الرسول الا أن أخذ الرقعة من علي، ومحا عبارة «رسول الله» بيده الكريمة.
ثم كتب الشرط الثالث لقريش، وهو الخاص بتعهد المسلمين، باعادة من يأتيهم مسلماً من قريش دون اذن وليه. الى جانب الشروط الاخرى ، ومدة الصلح.

تلك الشروط التي فرضتها دولة قريش على الدولة الاسلامية في صك صلح الحديبية، كادت أن تحدث انقساماً خطيراً في وحدة الصف الاسلامي في الحديبية.
وما دفع الرسول محمد إلى القبول بهذه الشروط، هو حرصه صلى الله عليه وسلم على الدم المسلم في الحديبية.

لا بل أنه وقبل الانتهاء من صياغة الفقرة الأخيرة من صك الصلح، والخاص بمدته، وهي عشر سنوات، جيء بابن سهيل بن عمرو مفاوض قريش نفسه. مكبلاً بالقيود بسبب اسلامه. وهو ينزف دماً من شدة الضرب. والقي به أمام الرسول. وأخذ أبوه يضرب وجهه، وظهره بالسياط والشوك. والابن يردد نداءات التوحيد. فالهب مشاعر المسلمين تأثراً، وزاد من رفضهم للشرط الخاص بالتزام المسلمين باعادة من يأتيهم من قريش مسلماً دون اذن وليه.

ولسنا ندري، ما اذا كانت تلك الحادثة مفارقة تاريخية ومصادفة، أم حدثاً مفتعلاً، استغلت قريش توقيته، لافشال الصلح، أو لاحداث انقسام بين المسلمين.
طالب سهيل بن عمرو فوراً، بالبدء بتنفيذ الصلح وطلب من الرسول محمد، أن يأمر باعادة ابنه اليه.
عرض الرسول مالاً كبيراً على سهيل بن عمرو لعتق ابنه، فرفض سهيل.
ومن يقرأ حوار الرسول مع سهيل بن عمرو، لاسقاط حقه باعادة ابنه إلى قريش، يدرك كم عانى الرسول من ذلك الموقف. وكيف ذهبت جهوده عبثاً. حتى استعاد سهيل ابنه على مرآى من الرسول والمسلمين.

وما يهمنا من شروط قريش التي قبلها الرسول والمسلمون في صلح الحديبية، الدلالات السياسية التالية :

١ ـ أن الرسول محمد، اذ قبل بشطب عبارة «بسم الله الرحمن الرحيم» من صك الصلح بين دولة المسلمين ودولة قريش، فان معنى ذلك الصريح والواضح أن دولة المسلمين في المدينة آنذاك، ليست دولة الهية، ولا هي تفويض الهي ، او استخلاف الهي. بمعنى أنه ليس هناك اندماج عضوي وذوبان بين العقيدة الدينية «والدولة». ولو كانت الدولة الدنيوية الاسلامية استخلافاً بنص الهي كما يزعمون ، وكما يقول الارهابيون ، لما قبل الرسول التفاوض ، ولما قدم التنازلات حول البسملة التي رفضتها قريش عنواناً للصلح.

٢ ـ أن الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، اذ قبل بشرط قريش، شطب صفة النبوة له، وهي عبارة «رسول الله» بيده الكريمة، رغم رفض علي الغاضب، يؤكد بما لا يقبل أي تأويل واجتهاد ، بأن الرسول محمد اذ وقع صك الصلح، بصفته الشخصية، وشطب صفة النبوة، فمعنى ذلك، أن رئاسة دولة المسلمين، لا ترتبط موضوعياً بالنبوة. ولو كانت رئاسة الدولة الوطنية الاسلامية ترتبط بصفة النبوة ارتباط سبب ونتيجة ، لما تنازل الرسول محمد عن محو صفة النبوة له لانجاز اتفاقية الصلح ، حقناً للدماء. وما دامت كذلك كما اتضحت هذه الحقيقة في صك صلح الحديبية، فمن باب أولى، أن لا تكون رئاسة دولة المسلمين بعد وفاة الرسول محمد، مرتبطة بالنبوة المدعى بها من قبل الادعياء، أو بأي إمام مزعوم، أو مهدى منتظر.

٣ ـ التزام المسلمين في صك الصلح باعادة من يأتيهم مسلماً من قريش، دون اذن وليه، يضيف دلالة جديدة، لتؤكد عدم الارتباط العضوي للعقيدة الدينية «بالدولة»، ارتباط العلة بالمعلول.

المسألة الخلافية الثانية

وحدة «دول» للمسلمين
لا دولة مركزية واحدة

خير ما يوضح هذه المسألة البالغة الأهمية، هي تلك السنة النبوية الكريمة ذاتها، وهي التي تتمثل بالايضاحات السياسية، التي قدمها الرسول الكريم في رسائله الخطية، والتي تحمل خاتمه، لأنه عليه الصلاة والسلام، لم يكن يجيد القراءة.

ولقد أوضح عليه السلام، في تلك الرسائل مستقبل طائفتين من الدول والممالك التي تدخل الاسلام.

الأولى، الممالك والامارات العربية، أما **الثانية**، فهي الممالك والامبراطوريات غير العربية.

مستقبل الممالك العربية
التي أعلن ملوكها اسلامهم

وجه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم رسائل إلى كل من جيفر وعبد ابني الجلندي والمنذر بن ساوى أمير البحرين. وإلى هوذة بن علي الحنفي حاكم اليمامة، وإلى الحارث بن أبي شمر الغساني، وإلى جبلة بن الأيهم الغساني في الشام.
وفي جميع تلك الرسائل، وهي تكاد تتشابه بالكامل من حيث مضمونها، نجد أن الرسول عليه الصلاة والسلام، يدعو هؤلاء الملوك والولاة، لأن يدخلوا في الاسلام مع وعد من الرسول أن يبقى كل منهم في ملكه.

يقول عمرو بن العاص، وهو مبعوث الرسول إلى جيفر وعبد ابني الجلندي ملكي عمان، أن الأخوين ملكي عمان اعلنا له اسلامهما بعد دراسة وتقليب للرأي. ثم استوضحاه عن ما هو مطلوب منهما أن يفعلاه بعلاقتهما مع رعيتهما بعد اعلان اسلامهما. فأجابهما عمرو، بأن يقوما بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والظلم. وأن يقتطعا الزكاة من أغنياء عمان ليعطياها إلى الفقراء في عُمان ذاتها.
وبقي عمرو بن العاص في مملكة عُمان فترة يرشدهما إلى الاسلام.

والدلالة السياسية، للسنة النبوية هذه، في تكييف العلاقة السياسية بين الممالك الجديدة، التي دخل ملوكها في الاسلام، وبين الدولة الاسلامية المحمدية، أنها **علاقة استقلالية**. فبقي كل ملك، أو أمير، أو وال، في مملكته وولايته وامارته.

معنى ذلك واضح كل الوضوح. وهو أن الرسول محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، كان يهمه نشر الدعوة الإسلامية وليس توسيع الدولة الوطنية الإسلامية لتصبح عالمية مركزية وبعد نجاح الدعوة، ودخول مجتمعات اخرى، أو ممالك اخرى في دين الاسلام، لم يكن يترتب على الدخول

ني الاسلام من لدن المسلمين الجدد، الاندماج العضوي في الدولة الاسلامية التي أسسها محمد والأنصار والمهاجرون ، وهي دولة «يثرب».

وهذه العلاقة، تختلف عن تلك التي تتمثل بالقبائل التي كانت تأتي هي إلى المدينة المنورة، معلنةً الدخول في دين الاسلام. ففي هذه الحالة الأخيرة، كانت تلك القبائل العربية تعلن اندماجها هي في الدولة الاسلامية. وتفويضها للرسول بصفته القيادية، تنظيم أمور مجتمعها القبلي ضمن نطاق دولة العرب الاسلامية مركزها المدينة المنورة.

مستقبل الممالك والامبراطوريات
غير العربية
التي تدخل في الإسلام

وجه الرسول محمد عليه الصلاة والسلام أربع رسائل إلى قادة أكبر دول في ذلك العصر تحيط بالجزيرة العربية اثنتان منهما هما الفرس والروم. كانت الأولى قد تمت سيطرتها على اليمن جنوباً، وعلى العراق شمالاً، بينما الرومان يسيطرون على الشام وفلسطين.
أما مصر، فكانت تحت حكم المقوقس القبطي. والرسالة الرابعة كانت للنجاشي ملك الحبشة.
في جميع الرسائل الأربع تلك، أوضح الرسول محمد لأولئك الملوك والقياصرة، أن هدفه دعوتهم إلى دين التوحيد، فقط. ولم يظهر صلوات الله عليه وسلم أي مطمع في ضم ملكهم إلى الدولة الاسلامية. بل ولم يحدثهم، أنهم سيبقون على ملكهم كما فعل مع الملوك العرب. كانت تلك الرسائل فعلاً، رسائل هداية من نبي إلى ملوك، ولا شيء غير الهداية والدعوة إلى دين الاسلام.
استجاب ملك الحبشة فقط لرسالة النبي الكريم، وأعلن اعتناقه الاسلام. فلما بلغ ذلك الرسول الكريم، حمد الله كثيراً، وقال قولته المأثورة :
«دعوا النجاشي في ملكه».
ولقد سبق، وأن نشرنا النص الحرفي لتلك الرسائل في الجزء الأول من مؤلفنا في هذه السلسلة من الدراسات الاستراتيجية الاسلامية ، وفي باب الاستراتيجية العليا المحمدية فيمكن الرجوع لها، تجنباً للتكرار.

المسألة الخلافية الثالثة

السلطات
في النظام الاسلامي

بفضل من الله سبحانه وتعالى، أتيح لي بعد طول معاناة ودراسة وتأمل، في تاريخ الدعوة والدولة للجماعات الاسلامية في كيان سياسي دنيوي واحد على اقليم جغرافي محدد ، ضمن الايمان برسالة الاسلام والتوحيد العالمية، أتيح لي أن اكتشف، أن السلطات في أية دولة اسلامية، لأي شعب من الشعوب المسلمة، هي أربع :

١ ـ السلطة الفقهية. ٢ ـ السلطة التشريعية.
٣ ـ السلطة القضائية. ٤ ـ السلطة التنفيذية.

فالسلطة الفقهية، هي مؤسسة، اعضاؤها الأئمة والفقهاء وكبار رجال الدين، وأصحاب الاجتهاد. ومثل هذه المؤسسة قائمة بشكل أو بآخر. وهي تستمد وجودها من تخصصها وكفاءتها في مجال الحفاظ على العقيدة الاسلامية، وأمور الدين، وكل ما يتعلق بالدفاع عن أي تشويه لحقيقة وجوهر العقيدة الاسلامية.

ووجه الصواب في عمل هذه المؤسسة، هو أن تستقل بذاتهاوتصبح سلطة مشاركة في الحكم، وضم مجتهدين جدد إلى صفوفها. دون أدنى تدخل من السلطة التنفيذية، أو التشريعية، أو القضائية بأعمالها ، أو تشكيلها. والهدف من ذلك، أن لا يكون اعضاء هذه السلطة، موظفين للحكام، بل تكون هذه السلطة رقيبة على السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأمور الفقهية، وبشرعية الأحكام والقرارات والاتفاقيات المبرمة.

ويمكن أن تعطى رواتب ومكافأة لرجال هذه السلطة، إما من أموال الوقف، أو من التبرعات، ولكن ليس من السلطة التنفيذية بأي حال من الأحوال. والهدف من ذلك، تحصين وضمان استقلال هذه السلطة، ضد تدخلات الحاكم وسلطته التنفيذية.

أما السلطة التشريعية، فهي التي تنتخب من الشعب مباشرة في أيامنا المعاصرة. وهي السلطة الوحيدة المسئولة عن سن القوانين الوضعية للأمور الدنيوية، لتنظيم كافة العلاقات الدنيوية بين المواطنين بعضهم ببعض، مثل القوانين التجارية والمالية والعقود. إلى جانب العلاقات بين مؤسسات الدولة ذاتها، لضمان أن تؤدي تلك المؤسسات أفضل الخدمات للمواطنين، إلى جانب ادارة المرافق العامة التي يصعب على المؤسسات الخاصة والأفراد الطبيعيين القيام بها. إلى جانب وضع أسس السياسة الخارجية للدولة. كما أن من صلب مهمة السلطة التشريعية، اجازة تعيين أعضاء الحكومة، ومجلس القضاء الأعلى.

وغني عن القول، أن السلطة التشريعية، مطالبة بأن توائم بين ما يصدر عنها من قرارات، وبين الفتاوى والآراء والاجتهادات التي تصدر عن السلطة الفقهية.

أما السلطة التنفيذية، فهي كل الأجهزة التنفيذية في الدولة بقيادة رئيس الدولة، يعاونه مجلس الوزراء شريكاً له في السلطة التنفيذية، وبمسؤوليتها معاً.
والسلطة التنفيذية هي المسئولة عن الادارة اليومية لمؤسسات الدولة. كما هي مسئولة عن الحفاظ على السيادة، أما اعلان الحرب، أو اعلان وقفها بعد أن تكون بدأت، وكذلك اقرار اتفاقات السلام، فهي أمور مرتبطة بموافقة مسبقة من السلطتين التشريعية والفقهية عليها.

أما السلطة القضائية، فهي مستقلة في عملها عن السلطات الثلاث الاخرى. ومن حيث تعيين القضاه، فهو من اختصاص مجلس القضاء الأعلى. وهذا الأخير، تتولى السطة التنفيذية ترشيح اعضائه إلى السلطة التشريعية. ولا يمارس المجلس عمله، الا بعد أن توافق السلطة التشريعية على تسمية كل عضو من اعضائه. ولها أن تستبعد بعض الأعضاء، وفي هذه الحالة تلزم السلطة التنفيذية بترشيح اعضاء جدد، بدلاً من الذين اعترض على ترشيحهم للمنصب.

هذه هي السلطات الأربع في الدولة الدنيوية القائمة على المبادئ العامة الاسلامية. هذه السلطات اجتمعت كلها بيد الرسول والقائد ورئيس الدولة ورئيس القضاء محمد بن عبد الله. ولأن محمداً، كان رسولاً، ونبياً، بل خاتم الأنبياء والرسل، فلم يكن من مبرر لتوزيع هذه السلطات فهو الذي أوضحها أساساً.

الا أن خلافة أبي بكر، ثم عمر بن الخطاب من بعده، فرضت، توزيعاً نسبياً لهذه السلطات. وأن كانت عدالة، وكفاءة أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، فوق كل شبهة.
الا أن نهاية عصر الخلفاء الراشدين، وظهور مسألة الصراع على منصب القيادة الأولى شكل أزمة كبيرة. ثم إن وفاة عمر رضي الله عنه، دون الاعلان عن توزيع وتخصص بين هذه السلطات الأربع، إلى جانب عدم تطرق السنة النبوية إلى هذه المسألة الخطيرة، بالرغم من أنها تقوم على مبدأ المصلحة العامة للمسلمين، فان كل حاكم كان يرث السلطة من أبيه وهو طفل في حجر أمه، أو يغتصب السلطة، بعد سفك لدماء عشرات الألوف من المسلمين، كان مثل ذلك الحاكم، يحتكر بيديه، تلك السلطات الأربع.

واذا كان العلماء قد تجنبوا في العصور الأولى للاسلام، الخوض في هذه المسألة ، لأسباب تتعلق بدرجة التطور السياسي، والتاريخي، وفضلوا النجاة برؤوسهم، واعلان أن الحاكم الجديد، مثل أبي مسلم الخراساني، أو المنصور، أو سلاطين الترك، كل واحد من هؤلاء يجمع في يديه تلك السلطات الاسلامية الأربع... فان هذا الرفض لمبدأ توزيع السلطات الأربع في الدولة الاسلامية في أيامنا المعاصرة، لم يعد مقبولاً، أبداً.

فالمعنى الوحيد لرفض توزيع وتخصص السلطات الأربع الاسلامية في الدولة الاسلامية، هو خروج عن المبادئ الاسلامية، واستمرار لدعم الأنظمة الاستبدادية الفاسدة، والمفسدة في الأرض. ينطلق فقهاء الاستبداد ، من رفضهم لتوزيع السلطات الأربع في الدولة الوطنية الاسلامية، من منطلق أن فصل السلطات في أوروبا المسيحية، كان اتجاهاً ثورياً للخلاص من الكنيسة المسيحية. حيث قاد الفصل بين السلطات الثلاث في أوروبا ، إلى الفصل بين الكنيسة، أي الدين المسيحي، والدولة.
والحق، أن بعض الدعاة الوطنيين في نهاية عصر الاستبداد التركي، اتجهوا إلى تقليد خطوة ثوار أوروبا ، ضد الكنيسة بشكل ببغاوي.

وهكذا، وجد فقهاء الاستبداد في دعوة الأوائل من الدعاة الوطنيين العرب، خطوة، تراءت لهم، أنها ستشكل هجوماً على الدعوة الاسلامية، لاستبعاد مبادئ الاسلام من دائرة الفعل، والتأثير في الحياة المعاصرة.

والذي نقوله نحن اليوم، بفضل من الله الذي أنار لنا الطريق واسلوب البحث والتأمل، يتعارض جذرياً، مع هدف ثوار أوروبا ضد الكنيسة. كما يتعارض مع الدعاة الأوائل للوطنية والقومية العربية.

فالتوزيع بين السلطات الأربع في الدولة الوطنية الاسلامية الذي أوضحناه، يستهدف حماية الرسالة الاسلامية من طغيان وفساد السلطة التنفيذية. كما يستهدف الوصول إلى تطبيق عملي، لمبادئ الشورى الاسلامية التي جاء بها الاسلام، لتطبق على الأرض. كما يستهدف تطبيق مبادئ العدالة التي جاء بها الاسلام. وطبقها الرسول محمد.

فالحكم تكليف لا تشريف. والحكم بهذه المهمة، ندب، عمل. ولكل عمل قواعد.
فما دام الرسول الكريم عليه السلام، كان يشاور ممثلي شعب يثرب، في كل أمر لا ينزل به وحي، فهل يعقل، أن يترفع أحفاد العباس والترك وبنو أمية من قبلهم، عن مشاورة ممثلي الشعوب الاسلامية ؟؟.

مفهوم السيادة
في الاسلام

ينطلق فقهاء الاستبداد المطلق للحاكم العام للدولة الاسلامية العالمية منها، أو الوطنية، من تزوير فلسفي يقولون فيه، الحاكم هو خليفة رسول الله، وان السيادة في الدولة الاسلامية لله وحده، وأنه لا مجال للفصل بين شريعة الاسلام والحاكم المؤتمن عليها. ويضيفون لمزاعمهم قولاً آخر، سبق وأن أشرنا اليه، وهو قولهم، بأن الدولة أمر الهي، وأنها بالتالي، مندمجة بسيادة الله على الأرض، كما هي مندمجة بالشريعة. بحيث لا يمكن الفصل بين الحاكم وهو الخليفة، وبين أجهزة الدولة، وسلطاتها.... الخ.

الواضح، ان الذين يقولون بأن السيادة لله، يخلطون، ما بين السيادة على الكون والمخلوقات، والسيادة بمفهومها السياسي والدستوري، في مجتمع انساني، قائم على اتفاق اعضائه لادارة شئونهم الدنيوية.

فالسيادة على الكون، ارضه وسماواته ، ومخلوقاته، هي لله سبحانه وتعالى، ما في ذلك شك. أما السيادة في الكيانات السياسية لمجتمع من المجتمعات، فهي للشعب، في هذا المجتمع، أو ذاك. أي أن السيادة في الدولة، هي للشعب. أما السيادة في الكون، فهي لله جل جلاله.
والقرآن الكريم لم يحدد أسلوباً واحداً لمؤسسات الدولة، أو لممارسة السيادة. بل ترك هذا الأمر ليتناسب مع تطورات الحياة، وللتنوع الجغرافي والانساني على الأرض.

ولقد رأينا أن السنة قد حسمت هذه المسألة بشكل وثائقي. ففي الممالك التي يعتنق حكامها الاسلام، تبقى السيادة لشعب تلك الممالك، ويعبر عن الشعب، ملكه أو حاكمه، أو أهل الرأي. وعلماء القانون الدستوري متفقون على اختلاف مذاهبهم، على حقيقة أساسية دستورية، وهي، أن سلطة تحريك قيادة القوات المسلحة الوطنية، وحفظ الأمن، هي أهم مظهر من مظاهر السيادة.

ولما كانت السنة النبوية، قد أقرت لملكي عمان، وأمير البحرين، استمرار ممارسة أمور السيادة التي كانوا يمارسونها على مملكتهم بعد دخولهم الاسلام، مثلما كانوا يمارسونها ، قبل دخولهم الاسلام... فمعنى ذلك، أن الشريعة الاسلامية لا تلغي سيادة الشعب، كما أنها لا تخلق سيادة جديدة.

مبدأ الشورى في القرآن والسنة

من المؤسف حقاً، أن تحريفاً مقصوداً تعرضت له السنة النبوية، من قبل الحاكم الاستبدادي الفاسد الذي مثلته بداية، الطبقة الارستقراطية من بني أمية.
فهم حتى يتمكنوا من سرقة قوت الشعوب التي اعتنقت الاسلام، وحتى يجمعوا المئات من الجاريات الفارسيات والبربريات والتركيات في قصورهم، كان لا بد لهم من الادعاء كذباً، أن السيادة في الدولة، هي لله، وأن معاوية خليفة الله.
كان هدف بني أمية من تلك النظرية المتعارضة مع السنة، هو تجريد الشعوب التي دخلت دين محمد، من أية قدرة على التصدي للاستبداد الذي تفشى، ونما، في ظل مركزية الدولة الواحدة للشعوب الاسلامية.
بل جنح فقهاء السلطة الأموية المستبدة، إلى الادعاء، بأن الدخول في دين الاسلام، يترتب عليه الغاء الخصائص والميزات الوطنية والقومية للشعوب والأمم.
وكان الهدف من ذلك، هو انكار الخصائص الانسانية للشعوب الاسلامية. وانكار حريتها في اختيار القيادة السياسية التي تريدها لتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية ذاتها.
هذا بالرغم من النص القرآني الصريح، على أن المسلمين شعوباً. يقول تعالى في كتابه الكريم «جعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، أن أكرمكم عند الله أتقاكم».

والقول بأن السيادة لله وحده، وأن ليست السيادة للشعب، من شأنه أن يدعم السلطة المستبدة. والاستبداد يؤدي إلى المظالم، والفساد في اخلاق الحاكم، سواء كان اسمه خليفة، أم أمير المؤمنين، أم غيره.
وتفصيل ذلك، أن القول بأن السيادة للقرآن أو لله، وهما تعبيران مترادفان، يعني أن الأفراد لا يملكون شيئا من المشاركة بهذه السيادة، وبالتالي، فلن يكون الحاكم، مهما تكن تسميته، مطالباً بأن يسأل أمام أي جهة في الدولة. والنتيجة العملية لذلك، أن الجهة الوحيدة التي يسأل أمامها الحاكم، هي الله، لأنه صاحب السيادة. ويترتب على هذه النتيجة، نتيجة اخرى، هي أنه اذا استكبر الحاكم، واستبد تتحمل الرعية نتائج ذلك الاستكبار والاستبداد إلى يوم القيامة.

وهذا ما يتعارض مع قوله تعالى في سورة النساء الآية ٥٨ :
«ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نعما يعظكم به، ان الله كان سميعاً بصيرا». وقوله في الآية التالية :
«يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر».
أما موقف السنة النبوية من تأكيد السيادة للشعب، أو للأمة، حسب ظروف واقع التجمع الاسلامي الحضاري، شعباً أم أمة، والتي هي وحدة شعوب تجمعها عوامل مشتركة، فقوله صلى الله عليه وسلم :
«لا تجتمع أمتي على ضلاله».

وعن موقف السنة النبوية من تأكيد التوزيع والتخصص بين السلطات، فقوله عليه الصلاة والسلام :
«أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر».

وقوله عليه السلام في مناسبة اخرى :
«السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة».
فالرسول يعتبر الجهاد ضد الديكتاتورية والاستبداد، أفضل أنواع الجهاد. ومعنى ذلك، أن السلطة الحاكمة ليست من عند الله. اذ لو كانت السلطة لله، لما حض الرسول على محاربتها، كما ورد في الحديث المشار اليه. وهذا دليل على عدم اندماج العقيدة بالدولة، كما أن هذا الحديث دليل على الفصل بين حكم الله والحاكم الدنيوي، أي السلطة الحاكمة.
كما أن هذه الأحاديث النبوية، وغيرها كثير، إلى جانب الممارسة العملية من الرسول للشورى في كل ما لم ينزل به وحي، دليل ساطع، وفي منتهى الوضوح، على وجود السلطات الأربع في الدولة الدنيوية للجماعات الاسلامية.

العلاقة بين السلطات الأربع
في النظام الاسلامي الوطني

كما مارسه عمر بن الخطاب
وكما تدعو اليه عدالة الاسلام

لعل حادثة الاعتداء الذي تعرض له الفلاح المصري من قبل نجل عمرو بن العاص، والي مصر، والأمر الذي أصدره الحاكم عمر بن الخطاب، بأن يجلس عمرو بن العاص وولده في مجلس القضاء مدعى عليهما، من قبل الفلاح المصري... لعل في تلك الواقعة، أكبر دليل، على استقلال سلطة القضاء عن السلطة التنفيذية.

وفي حادثة النزاع بين عمر بن الخطاب وذلك اليهودي من يهود المدينة، حول سيف عمر، تتأكد الميزة الاسلامية للفصل بين السلطات الأربع في الدولة الاسلامية.
فعندما تنازع عمر وهو الخليفة، أو أمير المؤمنين، أمام أحد القضاة في المدينة، مع اليهودي، جلس الخليفة عمر في مجلس القضاء جنباً إلى جنب مع المدعى عليه، المتهم، اليهودي.
ما يهمنا من هذه الواقعة التاريخية، هو هذا التأكيد العملي الملموس، وليس اللفظي، للفصل بين سلطة الخليفة، والسلطة القضائية.
وهذا الفصل بين القضاء والسلطة التنفيذية لعمر بن الخطاب الخليفة، هي توزيع وتخصص للسلطات.

واذا أضفنا إلي هذه الواقعة، واقعة النزاع بين الامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وبين أحد مواطني دولة يثرب الاسلامية، وهو يهودي أيضاً، حول الدرع الذي كان لدى سيدنا علي، لتأكد لنا اقرار امام فقهاء المسلمين، علي بن أبي طالب، على نفسه، بخضوعه للقضاء مع خصمه اليهودي.
بل ان سيدنا علي كرم الله وجهه، برهن في تلك المحاكمة، رفض القضاء الاسلامي الاخلال بالتوازن بين طرفي النزاع، واعطاء امتيازات لطرف ضد طرف آخر.

وتفصيل ذلك، أن القاضي خاطب اليهودي باسمه، وطلب منه أن يظهر بينته في الدعوى. ثم اتجه القاضي إلى سيدنا علي وخاطبه بقوله «يا أبا الحسن» فغضب سيدنا علي وطلب من الخليفة عمر أن يعين قاضياً آخر. وعندما سئل عن السبب، أجاب كرم الله وجهه : «ان القاضي حاباني عندما خاطبني بلقبي، بينما خاطب اليهودي باسمه».

وباعتبار سيدنا علي كرم الله وجهه يمثل الفقهاء والسلطة الفقهية في أيامنا المعاصرة، حين وجود أمثاله، فان التوزيع والتخصص ضروري بين السلطة الفقهية والسلطة القضائية.

هذا الفصل متقدم جداً على الفصل الذي دعا له الفكر الأوروبي، الثائر على الفكر السياسي للكنيسة المستبدة في العصور الوسطى.

التوزيع والتخصص بين السلطات، أفضل ضمانة لصيانة دولة المسلمين، من ظلم وفساد الحاكم المستبد.

ونستطيع كمسلمين، أن نضيف إلى كل سلطة من السلطات الأربع، المبادئ الاسلامية والطابع الاسلامي الذي نعتز به على الشرائع الاخرى. وبهذا يزدهر النظام السياسي للدولة، وتوضع الضوابط لمنع فساد الحكام والمحكومين.

أما الادعاء، بأن النظام السياسي للخلافة وهو النظام الذي يجمع كل السلطات بيد شخص الخليفة وسواء كان كهلاً، أم طفلاً، أفضل من نظام التوزيع بين السلطات، فهو أكبر اساءة إلى العقيدة الاسلامية.

فاذا أضفنا إلى الطبيعة العقدية الاتفاقية الانسانية لتأسيس الدولة الاسلامية في يثرب، دلالة طبيعة العلاقة الدولية لدولة المسلمين مع غيرها من الدول، وهو ما ظهر واضحاً في صلح الحديبية، لتأكد لنا بالوضوح الجلي مرة أخرى، بأن «الدولة» ليست مندمجة عضوياً بالعقيدة، برسالة التوحيد.

أولوية المصلحة العامة للدولة الإسلامية

المعنى الوحيد لقبول الرسول عليه السلام بالتخلي عن البسملة في صلح الحديبية، وعدم ذكر صفة النبوة له، والتعهد بارجاع المسلمين لمن يأتيهم من قريش مسلماً دون اذن وليه، كل هذه الوقائع الخطيرة، تدل على أن دولة المسلمين في علاقاتها مع غيرها من الدول، ومع الكافرة منها بوجه الخصوص، تخضع لقاعدة المصلحة العامة للدولة.

بينما في الشريعة لا يجوز الخروج على ماورد من أحكام قرآنية أو سنة، ولا المساومة على حدود الله.

واذا أضفنا الصفة التعاقدية السياسية الانسانية لتأسيس دولة المسلمين في المدينة، إلى مبدأ استقلال الممالك العربية التي تدخل دين الاسلام، حسبما ورد في ايضاحات الرسول الكريم إلى ملوك العرب وامرائهم... فان الحقيقة الاسلامية للتعاون الاسلامي بين «الدول» الاسلامية تكون هي النموذج. ويكون توزيع السلطات في الدولة الواحدة هو الحل الأمثل ، ما دامت دولة المسلمين الأولى قد تأسست بعقد واتفاق سياسيين، وليس بنص الهي، أو سلطة الهية.

فالقرآن الكريم لم يحدد أي نص قرآني تجاه العلاقة بين الدولة «كمؤسسات» وكعلاقات بين الحاكمين والمحكومين، وبين الله سبحانه وتعالى. بل حدد مبادئ عامة قوامها التعاون المخلص، كما حدد هدفاً عاماً للدولة، هو اقامة العدل.

أركان الاسلام خمسة، شهادة أن لا اله الا الله، وأن محمداً رسول الله، واقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت من استطاع اليه سبيلا.

فالدولة، ليست ركناً من أركان العقيدة الاسلامية.

نهر الدم المسلم الذي تدفق، وخضّب الأرض عبر أربعة عشر قرناً، وما يزال، نتيجة للخلاف الاسلامي، حول ما يسمى بالصراع المذهبي الاسلامي، لم يكن سوى صراع على السلطة في غياب التوزيع بين السلطات. ولتوظيف الدولة، والخلافة معها، لتحقيق طموحات سياسية مجردة، لقوى ارستقراطية معينة، اتخذت من تحريف وتزوير بعض الوقائع والأحاديث النبوية،

بل والتفسير الخاطئ لبعض الآيات القرآنية، سبيلاً لتكوين معارضة سياسية. ثم اللجوء إلى العنف الدموي، مستخدمين عقيدة الاستشهاد التي شرعت ضد الكفر والوثنية، مجالاً للمقارنة مع ضرورة الاستشهاد للاطاحة بالخليفة الذي لا يمثل «الاسلام».
زوروا التاريخ الناصع لرسول الرحمة والمحبة، حين رددوا كاذبين :
«دين محمد دين السيف». فلو كان دين محمد هو دين السيف، أي قطع الرؤوس عشوائياً، لما كان بقي في مكة مشرك واحد يوم الفتح العظيم لها.

زوروا الآيات القرآنية، حين زعم آخر من أسلم في مكة يوم الفتح، معاوية بن أبي سفيان، والي دمشق المعين من قريبه الخليفة عثمان بن عفان، ان المقصود بالآية الكريمة «من قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً» أنه هو، معاوية بن أبي سفيان، هو ولي دم الخليفة عثمان! وأعطى لنفسه حق الخروج على طاعة الخليفة الشرعي الإمام علي بن أبي طالب.
زوروا التاريخ ووقائع السنة، والتأكيدات العديدة من آيات القرآن الكريم بأن محمداً آخر الأنبياء، وزعموا، أن علياً خليفة محمد، وأنه يجب أن يكون الامام الأول ثم الثاني، ثم الثالث، إلى آخر مسلسل التناسخ جسدياً وروحياً، من نسل الامام علي، من ولده الحسن، اماماً وخليفة في وقت واحد، على جميع مسلمي الأرض، من أقصى شرق الصين حتى طنجة، وشمالاً أقصى حدود الأندلس، وجنوباً من عدن والصومال، حتى أقصى شمال يوغسلافيا اليوم، لماذا؟ لأن الدولة في اعتقادهم من صنع الله، وان نشوءها واستمرارها انما يتمان بارادة الله وليس باتفاق المتعاهدين.
علي نفسه، كرم الله وجهه، ما طمع يوماً في منصب، ولا سيطرت الانتهازية السياسية على أفكاره، فهو طالب الشهادة منذ أنار الله قلبه بالاسلام وهو فتى، وهزم قادة الكفر بضربات سيفه، دفاعاً عن عقيدة التوحيد، وهو شاب وكهل.
ارتبط نهر الدم المسلم، أربعة عشر قرناً بالصراع السياسي الانتهازي، للقوى الارستقراطية العربية والأعجمية، بسبب المزج العفوي التعسفي بين العقيدة والدولة من جهة، والمزج بين السلطات الأربع من جهة اخرى.
تفجرت الأطماع الاقتصادية للأرستقراطية العربية ذاتها أول الأمر، واتخذت تلك الأطماع الاقتصادية من مقتل عثمان بن عفان، لحظة الانطلاق في صراعها الدموي.

«والفتنة أشد من القتل».

كان لا بد للقوى الارستقراطية العربية، التي وجدت عصرها الذهبي في عهد الخليفة عثمان، وبعد أن بويع علياً بالخلافة، أن تتصدى لهذا الحاكم، الذي يتعارض نهجه السياسي في ادارة الدولة، مع نهج سلفه، عثمان بن عفان.
ولو أن الارستقراطية العربية كشفت عن أطماعها، ودعت إلى التوزيع بين السلطات الأربع، أو الفصل ما بين العقيدة الاسلامية والنظام السياسي للدولة، لما حدثت الفتنة الاسلامية الكبرى.
ولو أن الخليفة عثمان بن عفان، أوضح للثائرين عليه، والذين حاوروه بداية، من منطلق الحرص على وحدة العلاقة العضوية بين منصب الخليفة والعقيدة، والوحدة التعسفية بين أركان الاسلام وأركان «الدولة»، لو أن الخليفة عثمان، أوضح لهم، أن العلاقة ليست علاقة علة بمعلول، وليست علاقة الأصل بالفرع، ولا الأثر بالنتيجة، لما كانت حدثت الفتنة.
لم يكن عثمان بن عفان خليفة للرسول، بل كان حاكماً للدولة جمع السلطات كلها بيده، كما جمع رعاية الدين والدنيا.
انحاز الحاكم عثمان بن عفان، إلى صف الطبقة الارستقراطية من بني امية، فولى أقاربه الأمصار، ومنحهم الاعطيات والأطيان. والذي شجع عثمان بن عفان على ذلك، أنه جمع السلطات الأربع، وجمع مسئولية الدين والدنيا.
كان الحاكم عمر بن الخطاب، قد أعلن الحجر السياسي على الطبقة الارستاراطية من قريش، وألزمها بالإقامة الجبرية في المدينة المنورة، بهدف أن لا تنتشر في البلاد العربية التي انتشر اليها الاسلام، لتقيم لها بتلك البلاد الاقطاعيات والأمجاد القريشية الغابرة.
الا أن الحاكم عثمان بن عفان، الغى اجراءات سلفه، وانطلق قادة قريش، وفي مقدمتهم بنو أمية، يتملكون أراض الدولة الاسلامية الشخصية في سوريا، وفلسطين والعراق ومصر.
وانطلق عثمان بن عفان يعين أقاربه في أهم المناصب في الدولة، ويعطيهم من مغانم الحرب دون أن يشاركوا في الغزوات.
من هنا بدأ التناقض يظهر في النهج السياسي الدنيوي، وليس الرعاية على شئون العقيدة، بين عمر وعثمان.

حينما يتصاعد الغنى المفاجئ، يتكاثر الفقر المفاجئ. خاصة في مرحلة الاقتصاد القائم على الزراعة والتجارة والصناعة البدائية.
ما كان للحاكم عثمان بن عفان أن يتصرف في أراضي وأموال المسلمين، تصرفا فردياً يتعارض مع نهج اسلافه، لولا المزج التعسفي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وذلك المزج بين العقيدة والدولة.

والذين قادوا الثورة ضد فساد مؤسسات النظام السياسي الدنيوي للحاكم عثمان بن عفان، وانتهوا إلى أن أصبحوا قتلة له، ساهموا هم أنفسهم في تزوير التاريخ، حين مزجوا بين منصب الحاكم والعقيدة الاسلامية. فهم كانوا يريدون عزل عثمان ليأتوا بديكتاتور جديد بدلاً منه.
لقد كانت أمامهم فرصة ذهبية، من واقع الفساد السياسي للحاكم، أن يؤكدوا حتمية التوزيع القائم بين السلطات والحاكم، بين الدولة والعقيدة الاسلامية.
لا بل أن سيرة عثمان بن عفان نفسها، تؤكد ضرورة هذا الفصل الحتمي بين العقيدة والدولة. فعثمان بن عفان، باعتباره مناضلاً في صفوف الدعوة الاسلامية، ومؤمناً فذاً برسالة التوحيد، ضرب أروع الأمثلة في التضحية بأمواله، وبنفسه، في سبيل انتصار العقيدة على الشرك والوثنية.
الا أن عثمان بن عفان عندما أصبح حاكماً بيده كل السلطات الأربع، واعتبروه، واعتبر نفسه خليفة، ثم أخذ يدير شئون «دولة المسلمين» ويوزع الأراضي العربية في سوريا وفلسطين ومصر والعراق على أقاربه، ويعين أقاربه في أخطر المناصب... وبالتالي، أصبح مسئولاً عن شئون العقيدة وشئون «الدولة» معاً، فقد هيأ بعمله السياسي أسباب الفتنة السياسية، والتي انعكست على مجمل حركة العقيدة.
ولكن، لا يجوز، أن تقع المسئولية وحدها، على عاتق من أسموه بالخليفة.
هناك حكام يتولون مسئولية قيادة الدولة فقط، ولا شيء أكثر من منصب الحاكم.
وهناك علماء أفاضل، ومجتهدون، مارسوا مسئولية الحفاظ على العقيدة وشرح الآيات، وجمع الأحاديث، وبيان المراد منها وهم الفقهاء.

الادعاء بأن «دولة» المسلمين ترتبط عضوياً بالعقيدة الاسلامية، هو السبب في اعطاء ما يسمى «بالخليفة» صفة الولاية على أمور الدين والدنيا، أي رعاية العقيدة الاسلامية، «والدولة».

بل إن هؤلاء الفقهاء والدعاة، مزجوا مزجاً عفوياً بين العقيدة الاسلامية وبين «الدولة» ذاتها، ومزجوا السلطات الأربع وأعطوها صفة الوهية مزعومة.
هذا المزج الذي لم يرد فيه نص قرآني صريح، بل ويتعارض مع السنة النبوية، هو الذي أعطى للصراع السياسي على السلطة، وعلى منصب الحاكم الأول في الدولة، الزخم الديني. وبالتالي كان السبب في توظيف عقيدة الاستشهاد الديني، في حروب سياسية، بل في حروب أهدافها تجارية. حروب اتخذ الانتهازيون والتجار فيها، من تزوير الآيات والأحاديث، وتحريف الوقائع أو اختلاقها، ذرائع لاخفاء أطماعهم في أراض وأموال المسلمين وغير المسلمين.
فمعاوية بن أبي سفيان، وبحكم وثائق تاريخ فتح مكة، آخر من أعلن اسلامه. وهو لو لم يعلن اسلامه، لكان أصبح منبوذاً، وانضم إلى يهود بني قريظة.
... ومع ذلك، تمكن هذا الانتهازي من قادة بني أمية، من قيادة معسكر الارستقراطية العربية، ضد رمز البطولة والتضحية، والعبقرية وحجة العلوم الفقهية، علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.
من مهزلة التاريخ، أن آخر من أسلم في مكة، كسب المعركة العسكرية والسياسية على أول من آمن برسالة محمد، وهو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.
... الآن تتضح خطورة المزج بين مسئولية رعاية العقيدة والفقه ورئاسة الدولة. كما تتضح خطورة المزج بين السلطات الأربع.

لو كان هذا الفصل واضحاً ومعلناً، وقد كان قائماً عملياً قبل معركة صفين، هل كان يمكن أن يقبل مؤمن واحد برسالة التوحيد، أن يقف معاوية ندا فقهياً وعلمياً لعلي بن أبي طالب؟
لو كان هذا الفصل واضحاً، وقد كان قائماً فعلاً بين العقيدة و«الدولة»، أن تخرج عائشة رضي الله عنها من مكة وتتحالف مع بني أمية لقتال من؟ لقتال علي بن أبي طالب؟
لو كان هذا التوزيع والتخصص بين السلطات الأربع من جهة، ولو كان الفصل بين العقيدة والدولة قائماً، هل كانت عائشة ترضى بأن تكون سبباً في مقتل عشرة آلاف من قواتها بقيادة عبدالله بن الزبير، وطلحة، وأن يقتل خمسة آلاف من قوات علي بن أبي طالب في المعركة التي سميت باسم «الجمل» الذي كانت تركبه السيدة عائشة رضي الله عنها؟
لو كان هذا الفصل قائماً، هل كانت عائشة، غفر الله لها، أن تتحول من داعية للنساء المسلمات ومفقهة لهن بأمور العقيدة، إلى الوقوع في فخ المؤامرات السياسية التي اختلقها بنو أمية؟

... الا أن قادة الشيعة، ومعهم المتشيعون، بعد أن اخترق اليهود اجتهاداتهم السياسية والدينية معاً، وفي محاولاتهم السياسية والعسكرية للثأر من انتهازية بني أمية، لجأ هؤلاء القادة من الشيعة والمتشيعين، إلى زيادة المزج بين العقيدة و«الدولة»، وبالضرورة إلى زيادة المزج بين السلطات الأربع. فمزجوا مزجاً عجيباً بين الحق جل جلاله وبين رئاسة الدولة، أي منصب الخلافة. لا بل أنهم ادعوا كسب الامامة بالوراثة من نسل الحسن، وأن للامام صلاحية الخليفة. كما نسبوا للامام صفات أقرب إلى الألوهية.

وما هو أكثر مدعاة للدهشة، أن ظهر فقهاء من بين المتشيعين والشيعة، من يقول، أن النبوة، كانت لعلي أصلاً!

جميع ادعياء التشيع، تجمعوا عند نقطة واحدة، هي أن الذي له حق رعاية الرسالة السماوية، وادارة شئون الدولة المركزية الواحدة، التي تجمع المسلمين من أقصى بلاد فارس شرقاً، حتى واحات العيون غرباً، وقرطبة غرباً شمالاً، وعدن وحضرموت جنوباً، والصرب شمالاً (يوغسلافيا حالياً) يجب أن يرأس هذه الدولة الواحدة المركزية، واحد من سلالة الحسن بن علي بن أبي طالب!

ومن يشك في هذه الأحقية بهذا الامتياز الالهي المزعوم حسب ادعائهم، يعتبر كافراً يجب قطع رأسه على طريقة هولاكو وأبي العباس السفاح، والحشاشين ومن لفّ لفهم!

هل في القرآن نص على المزج بين العقيدة و«الدولة»؟ وهل من نص قرآني على المزج بين السلطات الأربع بشخص واحد؟

هل في السنة نص على المزج بين العقيدة و«الدولة»؟

ذلك، أنه قبل النقاش في أحقية من ولدوا من نسل معاوية بن أبي سفيان، أو العباس أو سليم التركي ليتولوا الامامة المندمجة بالخلافة، لا بد من مناقشة مسألة الانصهار، ان وجد، بين العقيدة و«الدولة».

فالعقيدة هي الأصل. ورعاية شئون العقيدة هي الفرع. ولا يمكن البحث في الفرع قبل الأصل. والدولة هي الأصل، والحاكم هو الفرع الثانوي، والمظهر. وتحقيق العدل والأمن هو النتيجة. ولا يمكن البحث في المظهر قبل البحث في الأصل. تلك حقائق الأشياء، وتلك أبجدية المنطق، وتلك أسس العلوم.

وحدهم الخوارج تصدوا لاحتكار الارستقراطية العربية والفارسية والمغولية والتركية للسلطة، فنفوا أن تكون «الخلافة» حكراً لبني أمية أو لبني هاشم، أو لأي طبقة أرستقراطية غير عربية.

الا أن الخوارج لم يستظهروا الفصل القائم بين العقيدة و«الدولة». كما لم يستظهروا أهمية التوزيع بين السلطات لصيانة العقيدة، ولحقن دماء المسلمين.
لو كان هذا التوزيع للسلطات الأربع معلناً، لما تجرأت الطبقة الارستقراطية من بني أمية، أن تقود الشعوب الإسلامية العربية إلى معركة قومية رغماً عنها، لاذلال الشعوب الاسلامية الأخرى ولنهب خيراتهم، ولتحويلهم إلى اجراء وعبيد.
لو كان هذا التوزيع للسلطات الأربع معلناً، لما تجرأت، بالمقابل، الطبقة الارستقراطية من المغول وثم الفرس، ثم الاتراك، باذلال الشعوب العربية المسلمة، وحكمهم باسم التشيع، أو تلك الاجتهادات الدينية التي لا أول لها ولا آخر.

والمتتبع للثورات التي حدثت في عهد «خلافة» الطبقة الارستقراطية الأموية العربية، يجد بكل وضوح، أن السبب المباشر لانطلاقة الثورة ضدهم، ثم أسباب نجاح بعضها، يعود فقط للتعسف والظلم، وسياسة بني أمية للشعوب الإسلامية غير العربية، وللقبائل العربية ذاتها، الرافضة لسياستهم الاستبدادية. أي بسبب المزج بين السلطات الأربع في الدولة الاسلامية.
اذ استمر «خليفة» بني أمية القابع في دمشق، على سياسته الاقتصادية بتحصيل الجزية من الشعب البربري المسلم في المغرب، خلافاً للاصول، ولما توصل اليه الرأي، باسقاط الجزية عمن يدخل في الاسلام، فقد ثار البربر، بقيادة رواد الخوارج ومنظريهم عام ١٤٠ هجرية. وتمكنوا من اقامة دولة خاصة بهم، في جنوب غرب المغرب، عرفت باسم «دولة بني مدرار» وعاصمتها سجلماسة.

ومن هذا المنطلق في استخدام العقيدة، للتغطية على الجشع الاحتكاري لبني أمية، في نهب أموال العباد، وتوظيف «الدولة» أيضاً في خدمة أطماعهم وشهواتهم، يمكن فهم نجاح الثورة الاباضية في طرابلس سنة ١٤٠ هجرية ضد الاستبداد الأموي.
واستطراداً، فانه لولا السياسة الضرائبية الفاحشة التي فرضها خلفاء بني أمية على سكان خراسان وفارس، لما نجحت ثورة العباسيين بقيادة «الارستقراطية» الخراسانية في تشكيل جيوش من الفقراء الفارسيين، والموالي، للخلاص من الاستبداد الأموي.
سياسة الضرائب البشعة لم يكن لها أن تتم أصلاً، لحساب عاصمة الأمويين، ولتجمع بوحشية وقسوة، من المزارعين الفرس والخراسانيين لولا المزج بين السلطات وغياب الرقابة على الخليفة، وعلى سياسته المالية وسياسة الضم الناجمة عن المزج بين العقيدة و«الدولة». وهو المزج الذي

وجدت فيه الطبقة الارستقراطية الأموية فتوى شرعية لها بسرقة ارزاق العباد ، وتملك الأرض أو فرض الخراج والجزية، أيهما أكثر فائدة لخزائنهم، وأيهما أسهل منالاً لملء قصورهم من الوصيفات الفارسيات، والتركيات، والمغوليات، والبربريات، باسم الخلافة، وامتيازاتها المزعومة.

لو كان هذا الفصل بين العقيدة و«الدولة» معلناً، لكانت النتيجة، هي كما ظهرت في عهد الرسول محمد، بل وبشكل أقوى، فتكون هناك إلى جانب الدولة العربية الاسلامية في المدينة دولة فارسية اسلامية، دولة تركية اسلامية.

بل وتكون هناك دول إسلامية عربية وليس دولة إسلامية عربية واحدة، مثل دولة بلاد الشام الاسلامية، ودولة مصر الاسلامية، ودولة اليمن الاسلامية، ودولة عُمان الاسلامية، ودولة العراق الاسلامية، ودولة فلسطين الاسلامية، وهكذا. إلى جانب وحدة فولاذية بين تلك الدول والممالك الاسلامية.

لو كانت هذه الدول السياسية الاسلامية قائمة، لما تمكن هولاكو من قتل مليون مسلم عراقي في بغداد ، ولما تمكن القتلة من سلاطين الاتراك من قتل عدد مماثل في بغداد ، وحلب، وفلسطين، والحجاز، ومصر.

عدم اعلان الفصل بين العقيدة الاسلامية والدولة، بل ومحاربته، بدعوى أن هذا الفصل يسيء إلى العقيدة وإلى المجتمع الاسلامي، واعتبار الخلافة اجماعاً لا يجوز الخروج عليه، وهي رعاية شئون العقيدة والعباد ، والعقيدة والدولة، هو وحده السبب في ظهور الدعوات والبدع للدعوة للأئمة المختفين من بني العباس، أو الفرس أو الأتراك، ومن لفَّ لفهم.

ذلك أن الذين كانوا يريدون الثورة الوطنية، أو الارستقراطية، على الخليفة الطاغية، بصفته حاكماً، كانوا مُجبَرين على الظهور بمظهر عقائدي مخالف في بعض نواحي الاجتهاد الديني، لما يراه الخليفة الحاكم. حيث أن صفته دينية ودنيوية، وحيث العقيدة تمتزج مزجاً عضوياً مع «الدولة».

قضية المعتزلة، ومثلهم المرجئة، والخوارج في اجتهاداتهم الدينية، وغيرها من المذاهب، ما كان لها أن تلجأ إلى الثورات الدموية، لو كان لهذه الاجتهادات الدينية، أن تتفقه، وأن تخضع للنقاش، والجدل والحوار العقائدي الحر الخالص، بعيداً عن الصراع السياسي مع السلطة.

الا أن اعتبار الحاكم، «خليفة لرسول الله» ومسئولاً عن الدين والدنيا ، وتمتزج سلطته بالعقيدة و«الدولة» ويجمع السلطات الأربع، كان يدفعه بحكم المسئولية المزدوجة الخطيرة للسلطات

الأربع، لأن يتصدى بقوة السلاح، والقمع، وقوة الدولة المادية، لأي اجتهاد فكري، يطرحه خصوم سياسيون له، ضمن غطاء ديني وعقائدي.
واعلان الفصل الذي نقول به، لا يعني بالضرورة، التعارض. بل العكس هو الصحيح.
فبموجب اعلان الفصل بين أركان العقيدة والدولة، تكون «الدولة» متعايشة بسلام، واتفاق، مع المؤسسات الاسلامية، الاسرة، الزكاة، الحج، ومع المؤسسات الاقتصادية والخدماتية، وفق مبادئ العدل والتعاضد.
كما تكون «الدولة» متعايشة مع دور العبادة ومع مؤسسات الفقه والعلوم الدينية، ولكن دون أدنى تدخل من «الدولة» في هذه الشئون.
فمثلاً، تكون مسئولية الدعوة، والتفقيه في أمور رسالة التوحيد، والوعظ في المساجد، وعلوم الدين، مسئولية مقصورة على العلماء.
وبناء عليه، فان العرب المسلمين في العراق على حق في الثورة على نظام الحكم الأموي الذي فرض عليهم فرضاً، لفساده السياسي، ولأن يطالبوا بحقهم في أن يكون لهم، كعراقيين مسلمين، الحق في انتخاب رئيس لهم من بين العراقيين المسلمين.
كان من حق المسلمين العراقيين أن يرفضوا والياً فرضه عليهم فرضاً قسرياً، انتهازي من بني أمية، لم ير العراق في حياته، واستناداً إلى منهج سياسي يتعارض مع السنة النبوية بدولة المسلمين المركزية في المدينة.
وبالمقابل، كان حقاً للعرب المسلمين في العراق، أن يرفضوا أن تفرض عليهم الدولة الفارسية، مهما كانت راية الجهاد الديني التي تحملها قوات القتل والدمار لها، لأن يلحق العراق، وكأنه مزرعة للعبيد، تحت حكم كائناً من كان، وتحت ولاية أي مدع مزعوم بالامامة المزعومة.
وبالمقابل، كان حقاً للشعب العربي المسلم في بلاد الشام، أن يرفض سيطرة «الدولة» التركية عليه، واخضاع المؤسسات الدينية والدنيوية في بلاد الشام، للنهج الديني والسياسي للحاكم الديكتاتور التركي، ولهيمنة مؤسسات «الدولة» التركية.

«والفتنة أشد من القتل».
في ظل الأطماع الانتهازية لطبقة بني أمية الارستقراطية، وفي ظل المزج التعسفي بين العقيدة والدولة، لجأت الطبقة الارستقراطية من بني أمية، إلى استخدام العقيدة وقوات «الدولة» معاً، في معركتها ضد رمز الاستشهاد وحجة العلم والفقه والمدرسة الدينية العالمية، علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه.

كلنا يعلم، أن عليا وطلحة والزبير بن العوام، هم من العشرة المبشرين بالجنة من قبل الرسول محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

... ومع ذلك، وفي ظل المزج بين العقيدة و«الدولة» والمزج بين السلطات الأربع، قاد طلحة والزبير المبشران في الجنة، المعركة ضد علي بن أبي طالب، المبشّر معهما، ومن قبلهما، بالجنة.

ولو كان اعلان الفصل قائماً بين العقيدة و«الدولة» وبين السلطات الفقهية والتشريعية والتنفيذية والقضائية لما حدثت معركة الجمل. أول معركة بين المسلمين أنفهسم، وهي المعركة التي اشتركت بها السيدة عائشة نفسها ضد علي بن أبي طالب، وقتل فيها خمسة عشر ألف مسلم.

بل ولو كان اعلان هذا الفصل قائماً، وكان عثمان بن عفان رئيساً للسلطة التنفيذية، لكان المسئول عن السطة التشريعية، أو السلطة الفقهية، علي بن أبي طالب. اذ ليس من يضاهيه في علوم الدين والأخلاق والنزاهة.

ولو كان هذا الفصل أو التوزيع للسلطات قائماً، لأمكن مساءلة عثمان بن عفان نفسه، عن تصرفاته الدنيوية في أموال «الدولة» والعباد، تلك التي وهبها «للأغنياء» من أقاربه ليزدادوا غنى على غنى، على حساب الفقراء في البلاد العربية التي دخلت في دين الاسلام.

كان ممكناً مساءلة عثمان عن ذلك، ضمن مخالفته لبند العدالة في الحكم، في أمور الدنيا و«الدولة». وليس في موضوع الخروج عن العقيدة طبعاً.

وحتى لو تم اغتيال «الحاكم» عثمان بن عفان ضمن هذا الفصل بين العقيدة و«الدولة»، لما حدثت معركة الجمل أصلاً، ولما حدثت معركة صفين، ولما حدثت أي المعارك الاسلامية الاسلامية. ذلك أنه كان بالامكان مع وجود الفصل بين السلطات، أن يبقى جانب العقيدة، ومؤسساتها بعيدة عن الصراع السياسي الذي أعقب اغتيال عثمان.

وكان بالامكان، محاكمة القتلة أولاً، وقبل كل شيء، أمام السلطة القضائية المستقلة. وكان ممكناً وضع ضوابط سياسية لسلوك الحكام.

ولو كان هذا الفصل قائماً بين العقيدة و«الدولة» وبين السلطات الأربع ذاتها، لما خرجت عائشة لقتال علي أصلاً. ولما تحالف بنو أمية مع أولئك الذين يناصبون علياً العداء التاريخي لدفاعه عن الدعوة الاسلامية.

تنويه

الفرق كبير جداً بين حروب الردة، والحروب الاسلامية ـ الاسلامية منذ اغتصب بنو أمية الخلافة، ووظفوا المزج بين العقيدة و«الدولة» لمصالحهم الارستقراطية، ولشهواتهم وأغراضهم في السلطة.

ففي حروب الردة، كان هناك خارجون على النظام السياسي للدولة . اي التآمر على الدولة بهدف تدميرها. حيث ادعى البعض النبوة وامتنع البعض الآخر، مثل بني تميم عن دفع الزكاة. فالمرتدون تجب محاربتهم، ولكن بعد محاورتهم، ودعوتهم للعودة إلى الاسلام.

وهناك مقارنة تاريخية جديرة بالاهتمام. وهي أنه، بينما تم القضاء على المرتدين في جميع أنحاء الجزيرة العربية، في أقل من سنتين، فإن الصراع الاسلامي ـ الاسلامي على السلطة، وبسبب المزج بين السلطات وبين العقيدة و«الدولة»، بدأ منذ أربعة عشر قرناً، ولما يتوقف حتى يومنا هذا.

الخلاصة :

الفهم الحقيقي والصحيح، للعلاقة بين العقيدة الاسلامية ودولة المسلمين، لا بد أن يقوم على أساس البحث الوثائقي عن وقائع قيام الدولة التي أسسها الرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

أركان الاسلام ليست محل نقاش. كما أن وحدانية الخالق ليست محل نقاش. وأن محمداً خاتم الأنبياء مسألة واضحة، وتعتبر جزءاً من الايمان بالكتاب الكريم. وهي ليست محل نقاش.

كيف تأسست دولة يثرب، بموجب ارادة الهية، أم بموجب عقد اتفاقي رضائي؟ هذا السؤال يقودنا إلى سؤال آخر، أكثر أهمية، هو:

هل يشكل التوزيع بين السلطات الأربع وسيلة للديكتاتورية، أم رقابة على كل شبيه بمعاوية، وكل شبيه بيزيد، وكل السفاحين الذين رووا الأرض الاسلامية بدماء الأبرياء؟

هل من شأن التعاون الاسلامي بين الدول الاسلامية، أن يوحد الصف الاسلامي أم يفرقه؟

هل هذه الصيغة للتعاون تزيد النزيف والمذابح، أم تلجمها في وجه الطامعين لاقامة سلطة مركزية من طشقند حتى قرطبة؟
الفصل الذي نقوله بين العقيدة الاسلامية ودولة المسلمين، هو بهدف حماية العقيدة، من التحريف والبدع والتزوير. أي خدمة للعقيدة أولاً وأخيراً.
كما أن الفصل بين العقيدة الاسلامية ودولة المسلمين أية دولة، لا يعني استبعاد المبادئ الاسلامية عن نطاق المبادئ التي تقوم عليها الدولة، وتطبيع القوانين بالمبادئ الاسلامية. بل العكس هو الصحيح.

فتطبيق المبادئ الاسلامية في قوانين الدولة، مع القول بأن العقيدة منفصلة عن الدولة، يحفظ العقيدة من تقلبات الحكام، وظروف الدولة الداخلية ذاتها.
جاء فصل الدين المسيحي عن الدولة القومية الأوروبية، بعد صراع الكنيسة والدولة، وبهدف ابعاد التعاليم الكنسية عن مؤسسات الدولة القومية.

بينما نحن ندعو لتأكيد الفصل القائم بين العقيدة الاسلامية والدولة الوطنية الاسلامية، وندعو لتوزيع السلطات الأربع، لتعزيز العقيدة الاسلامية ذاتها. وللابداع في ادخال المبادئ الاسلامية على القوانين التعاقدية الدنيوية للدولة. بهدف تحقيق المزيد من العدالة الاسلامية.

السلطة الفقهية

في

النظام الوطني الإسلامي المعاصر

رأي للمناقشة

ما هي اختصاصات وصلاحيات السلطة الفقهية في النظام الوطني الاسلامي المعاصر ؟ وكيف تظهر هذه السلطة؟ ومن اين تستمد مشروعيتها ؟ وما هو مبرر وجودها ؟.

انطلاقاً من مبدأ طرح الحلول للخروج من مأزق الإرهاب الفكري السائد في العديد من الدول الاسلامية العربية، وهو ارهاب يستهدف تدمير اي اجتهاد في الفكر السياسي الاسلامي، للقضاء على اية محاولة جادة لاقامة النظام الوطني الاسلامي، فان المؤلف يطرح هذه الفكرة للمناقشة الجادة، وللحوار.

يستند عمل السلطة الفقهية الى الآيات القرآنية التالية :
«تلك حدود الله فلا تقربوها». ولقوله تعالى :
«وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعصِ الله ورسوله فقد ضل ضلالاً بعيداً» الأحزاب ٣٦.
وقوله تعالى :«ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» المائدة ٤٣.
وقوله تعالى :«ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون» المائدة ٤٥.

والمعنى الصريح لهذه الآيات، أن هناك حدوداً وضوابط للحكم الدنيوي للنظام السياسي الوطني الإسلامي، لا يجوز للحكام أن يتجاوزوها.
وهل هناك غير الفقهاء من يمتلك المقدرة على تقرير توافق نشاط السلطتين : التشريعية والتنفيذية، مع الأحكام التي جاء بها القرآن والسنة؟

فمن هذه الآيات، تستمد السلطة الفقهية مبرر وجودها واسلوب عملها في آن واحد.
أي أن السلطة الفقهية هي **الرقابة الشرعية** على أعمال السلطتين : التشريعية والتنفيذية.

فعندما تصدر السلطة التشريعية قوانين، أو تجيز أعمالاً ونشاطات للسلطة التنفيذية، بينما تكون تلك القوانين والأنشطة متعارضة في مضمونها، أو الأهداف التي ستتحقق منها، مع الأحكام القرآنية، والسنة النبوية، فإن السلطة الفقهية، وبعد أن تبحث مشروعية تلك الأنشطة والقوانين بروية وفهم عميقين، فإن من حقها إن تبينت مخالفة تلك القوانين والأنشطة للأحكام القرآنية وللسنة النبوية، أن تطلب الغاءها، أو تعديلها بحيث تزول أسباب بطلانها، ومخالفتها للشريعة الإسلامية.

واذا نحن استعرضنا الاهداف المعلنة للجماعة التي تدّعي الحرص على تطبيق احكام الشريعة الاسلامية بأسلوب القتل والاغتيال السياسي والعنف للحكام ورجال السلطة بعد اتهامهم من قبل تلك الجماعات بمخالفة احكام القرآن والسنة ، لوجدنا ان اساس المشكلة ، او جوهر الازمة ، هو الخلاف حول تفسيرين متعارضين لانشطة السلطة الحاكمة في ضوء احكام الشريعة الاسلامية.

اذن ، وجود جهة اختصاص في امور الشريعة الاسلامية ، من شأنه توضيح حقيقة ممارسات السلطة ، ومدى تطابقها مع الاحكام الشرعية . وبالتالي ، تكون مهمة هذه الجهة الشرعية ، التصدي الفوري لاي خلاف يقع بين الحكام والمحكومين حول مشروعية انشطة السلطة الحاكمة التنفيذية ، او التشريعية . بل ان وجود « **سلطة** » للفقهاء في مؤسسة ، الى جانب السلطات الثلاث الاخرى ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، من شأنه ليس احتواء اية ازمة في العلاقات بين الحكام والمحكومين ، بل في عدم وجود مبرر لنشوء اية ازمة اساسا .

ذلك ، ان وجود سلطة للفقهاء تنحصر مهمتها في المراقبة اليومية على انشطة السلطتين : التشريعية والتنفيذية ، من شأنه ضمان عدم صدور اية قوانين او انطة للسلطتين : التشريعية والتنفيذية ، تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية . وبهذا ، فإن وجود سلطة فقهية ، هو الضمان السياسي الاكثر فعالية ، لعدم وجود اي مبرر لظهور حركات التطرف والارهاب باسم الاسلام ، وهي الحركات التي عمّ فسادها وشرها العديد من البلدان الاسلامية ، وفي انظمة عسكرية ترفض تطبيق الشورى الاسلامية ، والنهج الديمقراطي.

أولا : إقامة السلطة الفقهية :

تقوم السلطة الفقهية في النظام الوطني الاسلامي المعاصر ، الى جانب السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية المستقلة.
ومثلما تتخذ السلطة التشريعية اصطلاح مجلس الشورى، او مجلس الشعب، او البرلمان ... تتخذ السلطة الفقهية اصطلاح مجلس العلماء، او مجلس الخبراء، او مجلس الفقهاء، او مجلس الرقابة الشرعية، أو المجلس الدستوري الخ ...
فالمهم ان تظهر السلطة الفقهية الى الوجود بهدف المشاركة الحقيقية في الحكم من خلال مؤسسة، الى جانب المؤسسات الاخرى التي تشكل هيكل النظام الوطني الإسلامي ، وهي تحديداً، المؤسسة التشريعية، والمؤسسة التنفيذية، والمؤسسة القضائية المستقلة.
فالتخصص هو السمة الملازمة لهذا العصر . القيادة العسكرية في اية دولة لها مجلس اعلى يضم كبار الضباط والقادة . والحكومة ، اي السلطة التنفيذية لها مجلس يعقد اجتماعات اسبوعية . والبرلمان ، او مجلس الشورى المنتخب من قبل الشعب بانتخابات حرة ، يعقد اجتماعات دورية لمراقبة اعمال السلطة التنفيذية ، ولاصدار القوانين التي تتطلبها عملية التنمية ، والبناء ، والعلاقات الدولية .
فلماذا لا يكون للمتخصصين في علوم الشريعة الاسلامية من العلماء مجلس ينتخب من الشعب مباشرة ، الى جانب البرلمان او مجلس الشورى ، يوكون اختصاص مجلس العلماء هذا ترشيد انشطة السلطة التشريعية ؟.
لو لم يكن من مبرر لاقامة السلطة الفقهية سوى التصدي للازمة التي يفجرها الصراع الدموي الراهن في عدة دول اسلامية بين السلطة الحاكمة القمعية ، وخصومها من الارهابيين المتسترين بالاسلام ، لكفي ذلك هدفاً ، وهو حقن الدماء ، والحفاظ على مصالح العباد بأن يقول اهل الفقه رأيهم في تلك الازمات ، والفتن.

ثانياً : اختصاصات السلطة الفقهية

السلطة الفقهية لا تحكم بالمعنى العملي الواقعي. بل انها تقوم بعمل الرقابة الفقهية على القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية، والهدف من مهمة السلطة الفقهية ينحصر في ترشيد السلطة التشريعية بصفتها المسؤولة عن اعمال السلطة التنفيذية ، ليكون عملها ونشاطها ضمن احكام الشريعة الاسلامية ، هدفا ووسيلة.

فالسلطة الفقهية، لا تحجب الثقة عن الحكومة. كما لا تدعو لاسقاط عضوية نائب في مجلبس الشورى، أو مجلس الشعب. بل هي تكتفي بمراقبة القوانين والأعمال التي تصدر عن السلطة التشريعية. وكل عمل لا تعترض عليه السلطة الفقهية، فهو مقبول وعندما تجد السلطة الفقهية، ان قانونا ما اصدرته السلطة التشريعية ، يتعارض كله او جزء منه، مع أحكام الشريعة والعقيدة، فإنها – اي السلطة الفقهية – تقرر رفض ذلك القانون. ولها بعد ان تبين اسباب رفضها له، ان توصي بتعديل ما يقتضي تعديله، ان كان من الممكن تعديله.

فمثلا، لو اجازت السلطة التشريعية اتفاقية ابرمتها الحكومة (السلطة التنفيذية) مع شركة أجنبية لاقامة مزارع نموذجية لتسمين الماشية، وتضمنت الاتفاقية، اقامة حظائر لتربية الخنزير بقصد اعادة تصديرها، فلمجلس الخبراء، او لمجلس العلماء (السلطة الفقهية) ان يطلب تعديل الاتفاق بحيث تستبعد تربية الخنزير.

ولو فرضنا ان الحكومة (السلطة التنفيذية) عقدت اتفاقية مع دولة أجنبية، لإقامة منشآت صناعية، وتضمنت الاتفاقية ضمن أمور أخرى، اقامة مصنع للخمور يعتمد على تصنيع لبعض المنتجات، وبهدف تصديرها للخارج فاذا اجازت السلطة التشريعية تلك الاتفاقية ، فمن حق مجلس العلماء، ان يعترض على الجزء الخاص بانتاج الخمور، ويطلب الغاء ذلك الجزء من الاتفاقية، وبالتالي، تعديلها.

ولو فرضنا ان الحكومة وافقت على عقد مؤتمر دولي في عاصمة بلدها وكان ذلك المؤتمر من النوع الذي ستشارك به قطاعات شبابية من الجنسين، ومن بلاد مختلفة. وكان يخشى معه وقوع مشاكل جنسية نتيجة للاختلاط الذي الفه المؤتمر في مؤتمرات سابقة، فمن حق السلطة الفقهية،

ان تبادر بان تقدم توصية للسلطة التشريعية ، لتقوم الأخيرة، بالطلب الى السلطة التنفيذية أن تتم مراعاة الاداب والاخلاق الاسلامية في مثل ذلك المؤتمر.

ولو افترضنا ان السلطة التشريعية، اجازت مشروع قانون اقترحته السلطة التنفيذية ويتعلق بشؤون الأسرة، من طلاق وزواج، وميراث وحضانة، فإن من حق السلطة الفقهية أن ترفض ذلك القانون، اذا تبين لها ، ان بعض مواد القانون تتعارض مع الأحكام القرآنية، أو السنة النبوية في هذا المجال.

كذلك لو قام خلاف بين السلطتين : التشريعية والتنفيذية، حول قانون معين، فإن مجلس العلماء، او الفقهاء، يفصل في ذلك الخلاف.

فلو أبرمت الحكومة (السلطة التنفيذية) اتفاق صلح مع العدو الإسرائيلي، ووافق البرلمان على الاتفاقية، فمن حق السلطة الفقهية أن ترفض تلك الاتفاقية. فتعتبر الاتفاقية لاغية، كأن لم تكن، وبدون أية آثار.

كذلك، لو أن الحكومة (السلطة التنفيذية) أرادت الدخول في مفاوضات صلح مع دولة معادية للإسلام كعقيدة، وفي سجلها ما يثبت ذلك، فمن حق السلطة الفقهية أن تصدر قراراً ملزماً بعدم جواز إجراء مثل تلك المفاوضات مع الدولة المعادية للإسلام والمسلمين.

ثالثا: انتخاب اعضاء السلطة الفقهية

يكون انتخاب اعضاء مجلس الفقهاء، او مجلس العلماء، اعضاء مؤسسة السلطة الفقهية، من قبل الشعب مباشرة. ومن الضروري، أن لا يدفع المرشح لعضوية المجلس اي رسم، مهما تكن قيمته وذلك بهدف اتاحة المجال للعلماء الذين لا يملكون مالاً من دخول المؤسسة والاشتراك بالانتخابات. وحتى يكون لهذه المؤسسة نوع من الاستقرار اكثر من ذاك الذي تختص به السلطة التشريعية، فإن من الافضل، ان تكون فترة عمل كل دورة من دورات مجلس السلطة الفقهية ضعف فترة دورة السلطة التشريعية. فلو كانت فترة مجلس الشعب المنتخب خمس سنوات ، تكون فترة عمل دورة مجلس السلطة الفقهية عشر سنوات.

وبهذه الوسيلة - الانتخاب المباشر من الشعب لاعضاء السلطة الفقهية - تختلف السلطة الفقهية في مصدرها عن السلطة الكهنوتية التي تمثلها الكنيسة المسيحية . فالاخيرة معينة من قبل الرئيس الاعلى للكنيسة ، وهو بابا الفاتيكان.

رابعا : موقع السلطة الفقهية في النظام الوطني الاسلامي

لا يمكن تشبيه السلطة الفقهية في النظام الوطني الاسلامي، بسلطة رجال الكنيسة في القرون الوسطى. وذلك من عدة وجوه .

١- ان رجال الكنيسة كانوا يشكلون طبقة اجتماعية وسياسية، الى جانب كونهم محتكرين للديانة المسيحية وأوصياء عليها.

بينما اعضاء مجالس السلطة الفقهية المقترحة ليسوا طبقة. فاي مؤسسة يتم انتخابها من الشعب مباشرة، ولمدة زمنية محدودة ، فهي ليست طبقة.

٢- رجال الكنيسة يعينون من قبل البابا والبطاركة، بينما ينتخب أعضاء السلطة التنفيذية المقترحة، من قبل عموم الشعب.

كما ان الاسلام لا يعترف بوجود رجال دين. بل يعترف بوجود علماء، وفقهاء لهم حق الاجتهاد وإبداء الرأي. وهؤلاء يفترض فيهم الالمام بعلوم الشريعة بداهة . ولكن الاعتراف بحق الاجتهاد ورعاية امور الشريعة لهؤلاء العلماء، لا يعني أن العلماء طبقة مماثلة لرجال الكهنوت المسيحي.

وفي جميع الاحوال، فإن هذا المشروع السياسي الاسلامي مطروح للمناقشة. والهدف هو الخروج بمؤسسة تعني بشئون امور الشريعة ، بدلا من ان تظل امور الشريعة حكرا للسلطة التنفيذية تستخدمها سلاحا في وجه خصومها. كما قد تستخدمها ، لمنع قيام النظام السياسي الوطني الاسلامي، وهذا هو الأكثر خطورة.

ان قيام مؤسسة وطنية تعني بشئون الشريعة الاسلامية، هو الحل الوحيد لمواجهة الارهاب الذي يستخدمه بعض المتطرفين باسم الاسلام، حين يواجه هؤلاء حصاراً من القمع يحول بينهم وبين مناقشة افكارهم الاسلامية.

خامسا: شكل النظام الوطني الاسلامي

هل يكون النظام الوطني الاسلامي جمهوريا ؟ ام امبراطوريا ؟ ام ملكيا ؟ ام نظام الخلافة ؟
أوضحت في الجزء الأول من هذه السلسلة للدراسات الاستراتيجية الاسلامية ، كيف ان الرسول محمد عليه افضل الصلاة والسلام، لم يكن يسعى الى اقامة نظام سياسي عالمي مركزي يدار من عاصمة واحدة، بل العكس هو الصحيح. حيث ثبت من رسائله صلى الله عليه وسلم، الى امير البحرين، والى الاخوين ملكي عُمان ، والى النجاشي ملك الحبشة، أنه صلى الله عليه وسلم، أبقى على هؤلاء الامراء والملوك كل في مملكته وامارته، بعد دخوله الاسلام، ولم تندمج ممالكهم ضمن الدولة الاسلامية. أي ان اعتناق شعب من الشعوب الدين الاسلامي، لا يترتب عليه ذوبان الكيان السياسي لذلك الشعب في الكيان السياسي لدولة يثرب الإسلامية الأولى.
وعليه، فإن الخلافة، بمعنى أن يكون لجميع الشعوب الاسلامية كيان سياسي واحد، يدار من عاصمة مركزية واحدة، ويرئسه حاكم اسمه الخليفة ، امر مستحيل، وقضية مضَلّلة في هذا العصر.

فالنظام السياسي الاسلامي المعاصر، نظام وطني، اما العقيدة الاسلامية، فهي عالمية، من عند الحاكمية الالهية.
ولكن القول بان النظام السياسي الاسلامي المعاصر نظام وطني، لا ينفي التعاون والتنسيق في العديد من المجالات بين الأنظمة الوطنية الاسلامية. بل العكس هو الصحيح. اي ان من المنطقي انّ يكون للدول الاسلامية نظام تعاون اقليمي، او عالمي، يوحد صفوفها ويقيم التعاون الاقتصادي والعالمي فيما بينها وصولا الى التعاون العسكري لصد العدوان، ولتحرير المحتل من أرض المسلمين فقط.

بعد هذه المقدمة ، نعود الى الاجابة على السؤال المطروح عن شكل النظام السياسي الاسلامي.
هل هو جمهوري ام ملكي ؟ ام امبراطوري ؟ ام نظام الحزب الاسلامي الواحد؟

الاعتبار الأول في النظام السياسي الاسلامي هو وجود السلطات الاربع . والعلة تدور مع المعلول. فعندما توجد السلطات الاربع، وهي تكراراً:

السلطة الفقهية ، السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية ، وجميعها سلطات مستقلة عن بعضها، ولكن متعاونة فيما بينها ... يكون النظام السياسي، نظاما وطنيا اسلاميا.

وبناءً عليه، فإن النظام الملكي، اذا وجدت فيه السلطات الاربع الاسلامية، كان النظام وطنيا اسلاميا.

وقد يكون النظام جمهوريا ، ويكون فيه الديكتاتور رئيس الجمهورية، مثل نظام نميري المخلوع في السودان، ولا تكون هناك حتى ولا سلطة قضائية مستقلة.

فمعيار وجود النظام الوطني الاسلامي ، هو وجود السلطات الاربع. وأن تكون سلطات متخصصة، متعاونة فيما بينها، وأن يتم انتخاب السلطتين التشريعية، والفقهية انتخابا حرا مباشرا من الشعب، لمدة زمنية محددة.

أركــان الدولــة الإســلامية

كيف يظهر النظام الوطني الإسلامي الى الوجود ؟
مـا هي المعـاييـر السيـاسيـة والقـانونيـة للقـول، بأن دولة «مـا» هي دولة إسلامـيـة على النهج المحمدي؟
غني عن القــول، أن اصطلاح كل من الدولـة «الإسـلامـيــة» و «النظام الوطني الإسـلامي» مترادفان. وأن الاصطلاح الأول يتجه في عقيدة كاتب هذه الدراسة الى اصطلاح ومفهوم النظام الوطني الإسلامي.
فللنظام الوطني الإسلامي معايير يمكن من خلالها التأكد من مصداقية الاسس التي يقوم عليها نظام وطني إسلامي، من عدمه. والنظام الوطني الاسلامي هو نظام «**الدول الاسلامية**». اي انه ركن من اركـان الدولة الاسلاميـة . والفـائدة السيـاسية الاكثـر أهميـة في هذا الموضوع ، هو في ضـرورة توجيـه السـؤال الحـاسم لمنظمـات الصحـوة الإسـلامـيـة الأمـريكيـةالمعـاصـرة، عن مـدى اسـتيـعـاب تلك المنظمـات لجدليـة العـمـل السيـاسي في إقـامـة النظام الوطني الإسـلامي الذي يزعمون أنه هدفهم الأعلى.
فما هي مقومات، وأسس الدولة الاسلامية ؟
ثبت من خـلال المبـادىء القرآنيـة والسنة النبوية، ونهج صحـابة رسـول الله، أن النظـام الوطني الإسلامي يقوم ، وينشأ ، من خلال دولة .وان الدولة الاسلامية تتكون من ثلاثة اركان هي :
١ - اقليم .
٢ - شعب.
٣ - نظام سياسي . وهذا النظام يتكون من الاسس التالية :
١ ـ وجود دستور للدولة.
٢ ـ وجود مؤسسات في الدولة تنسجم مع توزيع السلطات الأربع، وهي :
السلطة الفقهية، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية.
٣ ـ تطبيق اسلوب الشورى في العلاقة بين المؤسسات.
وسنتولى فيما يلي توضيح كل ركن من هذه الأركان الثلاث.

اولاً : الإقليم

نشأت الدولة الاسلامية في «يثرب» بعد ان هاجر الرسول المصطفى اليها . وبالرغم من ان مكة ، كانت موطناً للرسول وللدعوة الاسلامية ، فان الدولة الاسلامية لم تقم بها ، بل قامت في يثرب.

والعبرة السياسية والشرعية في هذه المسألة بالغة الدلالة ، وهي ان «الدولة الاسلامية» ، ومايتفرع عنها من مؤسسات ، لا تنشأ تلقائيا مع الشعب . وان الاولوية في اقامة الدولة ، هو للاقليم الذي ستقوم عليه الدولة الاسلامية ونظامها السياسي .

والاقليم هو ارض جغرافية. وكل ارض جغرافية ، اي كل اقليم له حدود تميزه ، وتفصله عن اقاليم اخرى.

اي ان لكل دولة اسلامية اقليم له حدود معروفة تميزه عن غيره من الاقاليم الاسلامية الاخرى ، وغير الاسلامية.

بينما وجدنا الامبراطورية الفارسية ، ومثلها الرومانية ، لاتعترف بحدود ثابتة لها .فكانت تعتبر العالم بأسره ، وحيثما وصلت قوات كسرى ، او القيصر ، هي جزء من مملكة الفرس او الرومان.

وفي العصر الحديث ، رفض هتلر داعية النازية ومؤسس نظامها البربري ، الاعتراف بحدود ثابتة لالمانيا النازية .

وطرح كما هو معروف ، نظرية المجال الحيوي لالمانيا . موضحا ، ان العالم كله ، ويبتدىء باوروبا ، هو المجال الحيوي لالمانيا النازية!؟.

وعام ١٩٤٨ طرحت الصهيونية العالمية لدى اقامتها كيانها الاستيطاني العدواني في فلسطين الاسلامية العربية ، انها لا تلتزم باقليم فلسطين المحتل ، وانها تعتبر البلاد العربية مجالاً لاقليم كيان اسرائيل . وهي حتى يومنا هذا ، لاتوضح حدود اقليم اسرائيل.

واذا عدنا الى السنة النبوية ، وجدنا ان موضوع الاقليم باعتباره الركن الاول في الدولة الاسلامية ، قد تحدد بشكل واضح في الدستور الذي صاغه الرسول المصطفى بمجرد وصوله الى يثرب مهاجراً من مكة . حيث اطلق صلوات الله وسلامه عليه اسم «أهل الصحيفة» على

سكان يثرب.
والرسول محمد ميز بدقة بين مسألتين في غاية الاهمية والخطورة معاً :
الاولى : نجاح الدعوة الاسلامية في امارة او دولة اخرى ، باقليم آخر. وبقاء تلك الدولة ، او الإمارة الاسلامية ، مستقلة باقليمها الجغرافي.
المسألة الثانية : اتحاد اقليم إمارة ، او دولة دخلت في الاسلام مع اقليم دولة اسلامية اخرى ، مثل يثرب.
فالدولة التي تدخل في دين الاسلام ، ويبقى نظام الحكم فيها خاضعاً لذات الخصائص الدستورية السابقة ، اي يبقى فيها الحكم تابعاً للامير، او الملك وعلى ذات الاقليم ، لا تعتبر جزٌ من الدولة الاسلامية المركزية « يثرب» .
وهذا ما تحقق عملياً في عهد الرسول محمد عند دخول مملكة عمان في الاسلام ، عقيدة دينية ومذهباً سياسياً . فلقد بقيت تلك المملكة والتي كان يحكمها اخوان ملكان معاً في وقت واحد، هما عبد وجيفر ، بقيت مستقلة بكيانها الجغرافي والسياسي ، دون اعتبارها جزءً من اقليم الدولة الاسلامية في يثرب . وبقيت بالتالي ، جنسية سكان مملكة عمان ، الجنيسة العمانية ، وبقى المسلمون في مملكة عمان ، مسلمون في مملكة عمان ، ولم يصبحوا تابعين لاقليم يثرب.
وكذلك الحال مع امير البحرين ، واليمامة .
ولسنا ندري الاساس الذي يستند اليه دعاة الصحوة الاسلامية الارهابية المعاصرة ، في ادعائهم المثير للسخرية ، بأن اقليم الدولة الاسلامية لا حدود له ، وان الاسلام دين وجنسية . وحيث انه دين عالمي فهو جنسية عالمية (كذا ...).
ويسترسل الارهابيون في تعاستهم الفكرية التي زرعها في اذهانهم قادتهم من جواسيس الصهيونية الحاقدة على الاسلام لتشويه مفهومه السياسي للعالم ، ويسترسلون في القول :
«الاسلام لا يعترف بتصنيف الشعوب حسب اقاليمها الجغرافية . فليس هناك مصري ، ولا سوري ، ولا باكستاني ، ولا ايراني ولاعراقي ، ولاجرائري .. ان جنسية هؤلاء هي الاسلام»؟!.
واضح من هذه التهريج السياسي ، ان الارهابيين الجد يمزجون بين الاقليم والدعوة الاسلامية.
فالدعوة الاسلامية كعقيدة ، ومذهب ديني ، هي عالمية ... لكل شعوب العالم.
وعندما نقول ، ان غالبية الشعب العراقي تدين بالاسلام ، وكذلك غالبية الشعب الباكستاني ، والمصري .. فليس في ذلك انتقاص من قيمة الاسلام ، ولا من قيمة تلك الشعوب.

فلقد ورد في اول دستور لاول دولة اسلامية صاغه الرسول المصطفى تحديد جغرافي واضح لاقليم الدولة الاسلامية ، وهو «يثرب» . وتكرر ذكر ذلك الاقليم الجغرافي «يثرب» (٣) ثلاث مرات في الدستور (الصحيفة).
وهذا ابلغ دليل من الرسول المصطفى على ان الاقليم هو الركن الاول من اركان الدولة الاسلامية . وبالتالي ، فإن الجنسية باعتبارها تعبيراً عن الإنتماء الجغرافي والاقليمي لشعب معين ، امر اقرته السنة النبوية.

وهل يصدق عاقل امكانية الغاء جنسية الشعوب من القاموس السياسي للدول ، سواء الاسلامية منها ام غير الاسلامية؟.
ثبت من خلال تحليل خلفية اولئك الداعين لالغاء اهمية الاقليم في الدولة الاسلامية، والغاء «الجنسية» للشعوب التي تؤمن بغالبيتها بالاسلام ،، ان الدعاة الاسلاميين من اصل باكستاني هم الذين يدعون لإعتبار الاسلام «جنسية» !! ، والغاء الجنسية بمفهومها الحالي المنسوبة للاقليم الجغرافي.

والسبب في ذلك يرتبط بالنزاع الذي نشب عقب استقلال باكستان عن الهند ، وبسبب الكثافة السكانية لغير المسلمين في الهند على المسلمين فيها . كان اولئك المسلمون في باكستان ، والمسلمون في الهند ، بحاجة الى عمق اسلامي بشري يوازي ضخامة العمق البشري الهندي غير المسلم ، والذي كان في حينه في حدود (٤٠٠) اربعمائة مليون هندي غير مسلم . بل في حالة شبه حرب مع المسلمين هناك.

هذا الى جانب النزاع الذي نشب بين الحركة الاسلامية في باكستان ذاتها ، وبين قوى سياسية اتجهت الى الدعوة على اساس قومي ، وديمقراطي، بعيداً عن الخط الذي طرحه جماعة الحزب الاسلامي هناك.
وما دامت السنة النبوية هي الملزمة ، فإن تحديد الرسول المصطفى لاقليم الدولة الاسلامية بأنه

يشرب، يعني بكل وضوح ، أن الاقليم ركن اول من اركان الدولة الاسلامية . وانه من حيث مفهومه وطبيعته ، يتميز عن العقيدة ، كما يتميز عن النظام السياسي ذاته . فالاقليم ارض جغرافية ، بينما الدولة كيان دستوري وسياسي، اقليم ، وشعب ، ونظام سياسي.

فعندما نقول جمهورية مصر الاسلامية او جمهورية السودان الاسلامية ، او المملكة المغربية الاسلامية ، او الجمهورية الاسلامية الايرانية .. فإن هذا القول سليم . فالجنسية تعني الاقليم الذي تقوم عليه الدولة، سواء كانت اسلامية ام غير اسلامية .
بينما النظام السياسي الذي تدار به مؤسسات الدولة ، سواء كان شيوعياً ، ام رأسمالياً ، ام اسلامياً .. امر آخر لا علاقة له بالاقليم.

ثانيا : الشعب

يشكل الشعب الركن الثاني بعد الاقليم في الدولة ، سواءً كانت اسلامية ام غير اسلامية .
على صعيد الدولة الاسلامية ، فقد حدد الدستور الذي وضعه الرسول المصطفى وبشكل دقيق ، الشعب الذي يشكل ركن الدولة الاسلامية في يثرب ، وهم سكان يثرب الاصليين ، اوس وخزرج ، ويهود بقبائلهم المتعددة ، اضافة الى المهاجرين الذي سبق وهاجروا الى يثرب واتخذوا منها موطناً سياسياً جديداً لهم. واطلق عليهم الدستور اصطلاح «اهل هذه الصحيفة».
وحيث ان اليهود في يثرب كانوا جزءً من شعب الدولة الاسلامية هناك ، عليهم واجبات ولهم حقوق ، ويخضعون للقضاء الاسلامي في الدولة ، ولمؤسسات الدولة الاخرى ... فإن معنى ذلك ، ان الشعب في الدولة الاسلامية لا يقتصر على المسلمين وحدهم .
فلقد ورد اصطلاح «اهل هذه الصحيفة» في دستور الدولة الاسلامية الوطنية الذي صاغه الرسول المصطفى بنفسه (٤) اربع مرات. اي جاء النص ليشمل الاقليم والشعب الذي يسكن الاقليم.
اي ان المواطنة في الدولة الاسلامية حق لكل من ولد ويقيم في اقليم الدولة ، ولو كان من اتباع ديانة اخرى .
يترتب على ذلك نتيجة في غاية الاهمية ،وهي ان لا علاقة اطلاقاً بين العقيدة الدينية وادولة .
فالدولة الاسلامية قد تضم مواطنين من اتباع اديان سماوية اخرى ، مثل اليهود والمسيحيين .
والعكس صحيح . حيث تضم دول مسيحية مواطنين بها ممن يؤمنون بالعقيدة الاسلامية.
يترتب على هذه الميزات والفوارق بين العقيدة ودبين الدولة الى جانب المميزات والفوارق بين الاقليم والشعب ، ان وحدة العقيدة الدينية لشعوب من عدة دول لاتعني المواطنية الواحدة ، او الجنسية الواحدة ، لرعايا تلك الشعوب . يترتب على ذلك نتيجة متممة اخرى وهي ان شعباً مسلماً في دولة (أ) الاسلامية لا يعتبر انه مواطن في دولة (ب) وان كانت الاخيرة إسلامية.

ثالثاً : النظام السياسي

يشكل النظام السياسي الركن الثالث في الدولة سواءً كانت اسلامية ، ام شيوعية ، ام رأسمالية ، ام صهيونية.

على صعيد الدولة الاسلامية ، فإن النظام السياسي الوطني الاسلامي بها يقوم على الاسس التالية :

١ - وجود دستور.

٢ - وجود مؤسسات للسلطات الاربع : السلطة الفقهية ، السلطة التشريعية ، السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية.

٣ - وجود اسلوب الشورى لضمان التعاون بين السلطات ولمنع الاستبداد.

وفيما يلي توضيح لهذه الاسس :

١ - وجود دستور للدولة يوافق عليه الشعب بالأغلبية

تكرس هذا المبدأ في النهج المحمدي عملياً، بإعلان أول دستور مكتوب ظهر لأول مرة في التاريخ السياسي الانساني، وهو الدستور المسمى «بالصحيفة»، والذي أعلنه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، غداة وصوله الى يثرب، وعند بدء إقامة النظام الوطني الإسلامي بها.

كان إعلان الدستور لدولة «يثرب» هو الخطوة الأولى لإقامة الكيان السياسي للمسلمين، في ظل القيادة المحمدية للنضال السياسي الإسلامي.

ومن دلالات هذا الدستور، والذي أطلق عليه الرسول محمد تسمية «الصحيفة»، بل وأطلق على سكان الدولة الوطنية الإسلامية، تسمية «أهل الصحيفة»، كما ترددت في ذلك الإعلان السياسي التاريخي، ما يلي :

ـ هذا الدستور «الصحيفة» لم يكن من الآيات القرآنية. بل صاغه الرسول المصطفى، وفقاً لواقع مجتمع يثرب، أي مجتمع الدولة الوطنية الإسلامية.

أي أن دستور الدولة الإسلامية، «**وضعي**» يخضع لظروف ومعطيات كل تجمع إسلامي يسكن اقليماً معيناً على هذه الأرض.

٢ ـ الموافقة الشعبية، بالأغلبية شرط وجوب، لمشروعية الدستور.

وهذا ما رأيناه عندما عرض الرسول محمد، «الصحيفة» على أهل يثرب، يهوداً ومسلمين، أوس وخزرج. ولقد وافق أهل يثرب على الدستور «الصحيفة» فبدأ العمل به فوراً.

٣ ـ جاء إعلان دستور الدولة الإسلامية، ليشكل الخطوة الأولى في بناء النظام السياسي الإسلامي.

أي أن إعلان الدستور، والموافقة الشعبية بالأغلبية عليه، تسبق قيام السلطة السياسية ، او يتزامن مع قيامها.

بينما نحن نرى اليوم، قيام الأنظمة السياسية العسكرية الجديدة، بانقلابات عسكرية تدعمها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية سراً، أو علانيةً، ولا يقدم الإنقلابيون دستورهم القمعي والاستبدادي، الا بعد مضي فترة طويلة على اغتصابهم للسلطة.

وبناءً عليه، فإن أي نظام سياسي يدعي لذاته الارتباط بالإسلام، ولا يوجد به دستور يتزامن مع ولادته، ونشأته، لا يكون نظاماً سياسياً إسلامياً.

٢ - وجود مؤسسات للسلطات الاربع في الدولة

لايكفي الإقرار بنص دستوري على وجود سلطات اربع في الدولة الاسلامية . بل لا بد من وجود مادي حقيقي لمؤسسات تؤكد على ممارسة يومية دائمة مستمرة ، لكل واحدة من السلطات الاربع في نظام الدولة السياسي .

وقد سبق واوضحنا تلك المؤسسات في النظام الوطني الاسلامي في موضعه من هذا الكتاب ، فنحيل اليه منعاً للتكرار.

٣ - تطبيق الشورى، اسلوباً في العلاقة بين مؤسسات السلطة

ترتبط الشورى بالنظام السياسي الإسلامي، ارتباط الروح بالجسد. ولعل ما يعطي الشورى هذه الأهمية، أنها تكرست بأمر الهي.

يقول الحق تعالى مخاطباً الرسول محمد عليه الصلاة والسلام :

«فبما رحمة من الله لِنْتَ لهم، ولو كنتَ فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعفُ عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر».

ويقول الحق تعالى واصفاً العلاقة بين السلطة الحاكمة والشعب :«وأمرهم شورى بينهم».

وما دام الحق تعالى يأمر رسوله محمد، بأن يشاور أهل الرأي، فمن باب أولى، أن تلجأ قيادات الأنظمة الوطنية الإسلامية، ممن لا يمتلكون صفات الرسول المصطفى محمد، الى اتباع مبدأ الشورى في اتخاذ القرارات، وإدارة النظام السياسي.

ولا بد من التأكيد مجدداً، على أن الديمقراطية لا تتعارض مع الشورى. بل ان الشورى أوسع في تطبيقاتها، وأكثر عدلاً، من التطبيقات والممارسات الديمقراطية.

ومن المؤسف حقاً، أن تتجه بعض جماعات الصحوة الإسلامية من الداعين لإقامة نظام الخلافة الإسلامية بالعنف والارهاب، الى توجيه النقد للديمقراطية بمفهومها الغربي، والى محاربة الأحزاب والقوى السياسية، التي تدعو للديمقراطية في مواجهة الأنظمة العسكرية والفردية القمعية.

يكفي للتدليل على أهمية هذا المبدأ، وهو الشورى، أن لجأت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الى دعم الحركات الانقلابية العسكرية في البلدان الاسلامية، بهدف القضاء على مبدأ الشورى، أو الديمقراطية.

ولقد أوضحنا أهمية هذا المبدأ في موضوع عناصر الاستراتيجية العليا المحمدية. فيمكن الرجوع اليها منعاً للتكرار.

وما يهمنا تأكيده في هذا المجال، هو أن الشورى معيار مشروعية السلطة في النظام السياسي

الإسلامي. ومعنى ذلك، أن الديكتاتورية، وحكم الفرد، والحركات الانقلابية العسكرية، هي نماذج غير مشروعة للسلطة. وأن الاسلام يرفض، وبشكل قاطع، هذه النماذج لممارسة السلطة السياسية. وبالتالي، فإن افتقار أي نظام سياسي للشورى، أو للمؤسسات الديمقراطية، انما هو نظام معادٍ للأمر الالهي، وللسنة النبوية. فلقد كان الرسول المصطفى عليه الصلاة والسلام يشاور أهل الرأي من الصحابة، في كل أمر لم ينزل به وحي.

أي أن النظام السياسي الذي يفتقر الى مؤسسات نظام الشورى، أو المؤسسات الديمقراطية، لن يكون قادراً على تطبيق المبادىء الإسلامية وفقاً للنهج المحمدي ، فهو بالتالي نظام استبدادي غير اسلامي.

الباب الثاني

الإسلام الأمريكي

يشمل هذا الباب الموضوعات التالية :

١ ـ لماذا اصطلاح «الإسلام الأمريكي»؟
٢ ـ توصيات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لعناصرها من المسلمين.
٣ ـ الأهداف الأمريكية من دعم الانقلابات والأنظمة العسكرية الوطنية.
٤ ـ مصلحة وكالة الاستخبارات المركزية في تسويق الإسلام الأمريكي.
٥ ـ الأهداف الاستراتيجية الأمريكية من تسويق المنظمات الإرهابية.
٦ ـ الدراسات الأمريكية للتاريخ الإسلامي بقصد تشويه الإسلام السياسي.

الإسلام الأمريكي
أو
الارهاب باسم الاسلام

يقصد باصطلاح « الاسلام الامريكي » الاساليب التي ادير بها الصراع في منطقة الشرق الأوسط الإسلامية من خلال تكتيكات سوقتها وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A لدى الأنظمة العسكرية الوطنية في المنطقة، ولدى المنظمات السياسية، أو شبه العسكرية المعارضة لحكوماتها على حد سواء.

فلقد ثبت بالملموس، أن اخطر تلك التكتيكات التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بإدارة الصراع لتدمير المشروع الإسلامي المحمدي، هي التحريض على الأعمال الارهابية التي تستهدف خطف المدنيين من الاجانب عموما، والامريكيين خصوصاً باسم الصحوة الاسلامية واعلان الجهاد الأسلامي ضد الماركسية والمسيحية على حد سواء، لابعاد الانظار عن النفوذ الامريكي في المنطقة، بل ولتبرير التحالف مع واشنطن. فمن خلال تلك الأعمال، ينشب الصراع بين القطاعات الشعبية العالمية غير الإسلامية من جهة، وبين الجماهير الإسلامية من جهة اخرى. كما يتفجر الصراع داخل البيئة الوطنية الإسلامية ذاتها، بين المتطرفين بإسم الإسلام، أو الماركسية، وبين الأنظمة الحاكمة لها.

هذا الى جانب تكتيك الانقلابات العسكرية التي نجحت الوكالة الامريكية في تسويقه لطرد مناطق النفوذ البريطاني في الشرق الاوسط ، وفرض الهيمنة الامريكية البديلة له. الا ان تكتيك الانقلابات العسكرية الوطنية في منطقة الشرق الاوسط، لم يتخذ راية اسلامية، او غطاءً اسلاميا له.

ولعل السبب في ذلك، ان الانقلابات العسكرية الوطنية، وهي امريكية الصناعة والهدف، انما استهدفت الإطاحة اصلا، بانظمة حكم محافظة على الشعارات الاسلامية التقليدية. وبالتالي ، فقد كان الهدف المباشر للانقلابات العسكرية ، هو التصدي مباشرة للقضاء على الثقافة الاسلامية ، والتراث الاسلامي في المنطقة . بل ان المتتبع للسيرة الشخصية للانقلابيين العسكريين ، خصوصاً في سورية ، يجد انهم كانوا من الملوثين في اخلاقهم الشخصية . فهم مدمنون على الخمر ، والميسر ، وارتكاب الزنا والفواحش.

كما ان الانقلابات العسكرية الوطنية في منطقة الشرق الاوسط، جاءت اسبق تاريخيا، على التكتيكات الارهابية التي سوقتها وكالة الاستخبارات المركزية في المنطقة باسم الاسلام، اي ان تنظيمات وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A ، العاملة باسم الاسلامي ،جاءت من أجل العمل في بيئة إسلامية متطورة.

وفي النتيجة ، فإن التكتيك الامريكي في الانقلابات العسكرية الوطنية، لا يختلف في خصائصه وأهدافه الاستراتيجية، عنها في تكتيكات الاسلام الامريكي، أي الارهاب باسم الاسلام.

مقارنة بين معطيات وأهداف كل من :

الإنقلابات العسكرية والإسلام الأمريكي

١ ـ إستهدفت الانقلابات العسكرية الوطنية الإطاحة بانظمة حكم موالية للنفوذ والمصالح البريطانية ، لصالح النفوذ والمصالح الامريكية، والتي يمثلها بشكل مباشر او غير مباشر ، النظام العسكري الوطني الجديد .

بينما الاسلام الامريكي، اي الارهاب باسم الاسلام، وتفجير الصراع ضد الاتحاد السوفييتي والمسيحية ، والجماعات القبطية في مصر ، فهو يستهدف تخريب نضالات الشعوب في أنظمة غير حليفة للولايات المتحدة، او في أنظمة حليفة للولايات المتحدة الامريكية، ولكنها تواجه معارضة من قوى ثورية تهدد بالاطاحة بتلك الانظمة.

٢ ـ تستهدف الحركة الانقلابية العسكرية توجيه ضربة عسكرية حاسمة للاطاحة الفورية بالنظام القائم المتعارض مع الاهداف الاستراتيجية الجديدة لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A .

بينما يستهدف تكتيك الاسلام الامريكي استنزاف قوى معادية للهيمنة الأمريكية وخلال فترة زمنية طويلة المدى نسبياً ، بهدف احداث تطورات بيئية وطنية تتفاعل ببطء على ارض النظام الذي تتحرك عليه جماعة الاسلام الامريكي ، أو استنزاف طاقات نظام موالٍ للولايات المتحدة،

ولكن بهدف منعه من الخروج عن تبعيته لوكالة الاستخبارات المركزية، ولدفعه رغما عنه، الى البقاء في دائرة التبعية للمصالح الامريكية. ولانهاك تلك القوى المعادية للمصالح الامريكية في وقت واحد.

٣ ـ يرتبط تكتيك الإنقلابات العسكرية بموضوع الصراع بين النفوذ البريطاني والامريكي في منطقة الشرق الاوسط، ومحاولة الأول الحلول محل الثاني. بينما يرتبط تكتيك الإسلام الأمريكي بموضوع الصراع بين الصليبية الصهيونية من جهة، وبين المبادئ الإسلامية المحمدية ومفهوم السياسة الخارجية الإسلامية من جهة اخرى.

وبالرغم من هذه الفروقات بالخصائص والأهداف، فإن هذا لا يعني تعارض الأهداف التي يحققها تنفيذ التكتيكين. كما أن هذه التكتيكات لم تكن هدفاً لذاتها، بل كانت وسائل لغاية خطيرة، الا وهي تدمير البيئة الاستراتيجية الاسلامية الوطنية من الداخل. فمن خلال هذا التدمير الذاتي الداخلي، وعلى أنقاضه، يتحقق لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية الوصول الى هدفين متوازيين ومتلازمين معاً:

الهدف الأول : تدمير «الخصم » الاسلامي الوطني، وهو تحديداً، النظام الوطني الاسلامي، والاستراتيجية العليا المحمدية، ومعها المُثُل الاسلامية، والسنة المحمدية.
الهدف الثاني : هيمنة المصالح الامريكية، ومعها النفوذ الامريكي السياسي بشكل عضوي.

من خلال تدمير «الخصم» الاسلامي الوطني، ترعرع الكيان الاسرائيلي الامريكي في فلسطين الإسلامية المحتلة.
ومن خلال هيمنة المصالح الامريكية ازداد النفوذ الأمريكي في المنطقة انتشاراً. فأدارت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A ، الصراع في المنطقة من خلال خطط استراتيجية تضمن لها مصالحها ونفوذها. فلجأت الى تكتيكاتها الثلاث : الانقلابات العسكرية، وتوظيف الاسلام لمحاربة خصوم الولايات المتحدة الامريكية مثل الاتحاد السوفيتي، واخيرا تسويق الارهاب باسم الصحوة الاسلامية للقضاء على الشورى الاسلامية، بايدي المسلمين الثوريين المزعومين أنفسهم.

حتى تضمن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية نجاح تكتيكاتها الهادفة لتدمير النظام الاسلامي الوطني ذاتيا ، وبايدي الشوريين المسلمين المزعومين، كان لا بد لها من تقديم مبررات وتفسيرات امريكية تدعم اهدافها التخريبية.

ادرك خبراء الوكالة الامريكية، ان الشورى الاسلامية هي العمود الفقري للنظام الاسلامي الوطني. فوضعوا هدفا استراتيجيا لهم، يتمثل بضرورة تدمير الشورى الاسلامية.

فكان أن صدرت الفتاوى العلنية من ادعياء الصحوة الاسلامية المزعومة، بالدعوة لان يقود المسلمين حاكم مستبد عادل. وراحوا يصدرون الفتوى تلو الفتوى، بان الديمقراطية هي بدعة صهيونية. وأن الذين يدعون للديمقراطية في البلدان العربية ضد الديكتاتوريات العسكرية، هم عملاء للصهيونية !؟

وبلغت المؤامرة الامريكية السياسية على الاسلام ذروتها، بلجوء جماعات الإسلام الامريكي الى التصفيات الجسدية لبعض رموز النظام الديكتاتوري، معلنة بذلك، وبالملموس، رفضها الابدي لمبدأ الشورى الاسلامية.

وهكذا، نجحت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية في القضاء على العمود الفقري للنظام الاسلامي الوطني، والذي يمثله مبدأ الشورى الاسلامية.

ادرك خبراء وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية والذين درسوا التاريخ الاسلامي، السبب الحقيقي للحروب الاسلامية ـ الاسلامية. ذلك السبب، وكما هو معروف، يتمثل في الدولة العالمية الاسلامية المركزية.

لذا، كان مطلب وكالة الاستخبارات المركزية الوحيد من الشيخ تقي الدين النبهاني، مؤسس حزب التحرير الاسلامي في الاردن، هو الدعوة لاستعادة دولة الخلافة الاسلامية الواحدة المركزية، من طشقند حتى الأندلس .

واذ انطلقت الدعوة الجديدة للاسلام الامريكي، من خلال فتاوى الشيخ النبهاني وحزبه الإسلامي الامريكي، فقد وجد هؤلاء الدعاة الجدد أنفسهم، في مواجهة مع الحركات الوطنية والديمقراطية. فكان لا بد لهم، ومن منطلق دعوتهم الجديدة لاعطاء الاولوية لاستعادة الخلافة الاسلامية للدولة الاسلامية المركزية الواحدة، من الدخول في صراع يومي مع الاحزاب والحركات السياسية الوطنية والديمقراطية . بل وجد هؤلاء الدعاة الجدد انفسهم في صدام مع الحركات السياسية الفلسطينية الداعية لاعطاء الاولوية لتحرير فلسطين.

الخطة الإستراتيجية الصهيونية لتشويه الإسلام السياسي وتوظيفه في خدمة مشاريعها

من خلال استعراض ما يمكن اعتباره توصيات سياسية من وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A ، الى عملائها الذين حرضتهم على اقامة احزاب اسلامية جديدة، او الدعوة للصحوة الاسلامية المزعومة، او اختلاق حركات اسلامية قائمة لتخريبها من الداخل، يمكن حصر عناصر الخطة الإستراتيجية الصهيونية لتشويه الإسلام بالآتي :

١- اعطاء الاولوية الفكرية والعقائدية، لاستعادة الخلافة الاسلامية العالمية.
٢- اعتبار الوطن ، هو دولة الخلافة الاسلامية من طشقند حتى الأندلس. وبالتالي ، التضحية بالوطن القائم تاريخياً وجغرافياً لكل بلد اسلامي.
٣- اعتبار الماركسية هي العدو الأول للاسلام. وبالتالي ، تأجيل الصراع ضد العدو الاسرائيلي وتبرير التحالف مع وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A ،
٤- اعتبار المسيحية هي العدو الثاني للاسلام. وبالتالي، تأجيل الصراع ضد العدو الاسرائيلي.
٥- اعتبار الديمقراطية بدعة صهيونية. وبالتالي ، تأجيل النضال لاستعادة الديمقراطية.
٦- الدعوة لظهور الحاكم المسلم « الخليفة » الذي يجمع بيده كل السلطات اي الحاكم المستبد العادل. وبالتالي ، تبديد الجهود والطاقات في دعوة مستحيلة. وتأجيل الصراع ضد العدو الاسرائيلي ، وضد الديكتاتوريات العسكرية.
٧- افتعال المعارك اليومية حول القضايا الثانوية مثل دور السينما ، والبارات ، والفنادق السياحية. اي ضرورة التصدي « لمظاهر الكفر » حسبما هو واضح في أدبياتهم.
٨- الإدعاء بأن لا وجود لمفهوم السيادة الوطنية وأن السيادة لله.

هذه هي عناصر الخطة الإستراتيجية لتطبيق الإسلام الأمريكي، والترويج له.

أخطر ما في الاستراتيجية التي ادارت بها وكالة الاستخبارات المركزية الصراع ضد النظام الاسلامي الوطني، وسيطرت بها على الشرق الاوسط، هو تسويقها للاسلام الامريكي، الى جانب تسويقها للانظمة العسكرية الوطنية المعادية علنا للنظام الاسلامي الوطني، وللاسلام الامريكي معا. هذا الى جانب تسويقها للاشتراكية القومية بمراسيم جمهورية.

الإســـــــلام
والأنظمة العسكرية

قبل أربعة عشر قرناً من ظهور الأنظمة العسكرية الوطنية المعاصرة، جاء القرآن محذراً من الدور السياسي، والتسلطي، للمؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم.

ولقد أوضح الحق تعالى، وبأحكام قرآنية قاطعة لا تقبل التأويل، أن ممارسة المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية، لا بد أن تقود الى الطغيان، والفساد ، والفتن.

يقول الحق تعالى في موضوع الطاغية فرعون، وهو أول نظام عسكري، وأشده غطرسة وبطشاً في التاريخ :

«فأخذناه وجنوده فنبذناهم في اليم فانظر كيف كان عاقبة الظالمين». القصص ٤٠

هذه الآية تضمنت تحليلاً سياسياً صحيحاً منذ أربعة عشر قرناً مضت، للعلاقة العضوية بين الطغاة والمؤسسة العسكرية.

أي أن الاسلام، أدرك الدور القمعي للمؤسسة العسكرية، عندما تخضع تلك المؤسسة الى حاكم فرد، لا يتبع نظام الشورى، أو الديمقراطية.

ويقول تعالى في مناسبة اخرى، في ذات الموضوع عن الطاغية فرعون ومؤسسته العسكرية :«إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين» القصص ٨.

لقد ربط القرآن الكريم بين الطاغية فرعون وبين مؤسسته العسكرية. فهذه حقيقة يعترف بها اليوم جميع المفكرين والمحللين الاستراتيجيين في العالم.

ذلك، أن سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم، تؤدي عملياً، الى الغاء دور السلطات الاخرى، وأهمها السلطة التشريعية، والقضائية المستقلتين. كما تؤدي الى تعطيل الاسلوب الديمقراطي في عمل المؤسسات، وفي العلاقة بين الحكام والمحكومين.

ولم يترك الاسلام وصف تلك الحالة السياسية المأساوية بدون علاج. بل جاء المبدأ الالهي في ضبط حركة المؤسسة العسكرية لمنعها من الجنوح الى الاستبداد، واضحاً، وهو الأمر الالهي

لرسوله محمد باتباع اسلوب الشورى. «وشاورهم في الأمر».

فإعمال الشورى، يؤدي عملياً الى أن تكون كل القرارات التي تتعلق باستخدام المؤسسة العسكرية خاضعة لرأي أهل الفكر ونواب الشعب. وبالتالي، فإن الشورى، وهي أمر الهي، تحول دون وجود حاكم مستبد يستخدم المؤسسة العسكرية لتكون فوق كل السلطات.

من هنا، يمكن فهم حقيقة القرار السياسي الخالد، الذي اتخذه الفاروق عمر رضوان الله عليه، في عزله للقائد العسكري العبقري، المنتصر، خالد بن الوليد. فلقد أجاب عمر على سؤال الناس له عن السبب في تلك الخطوة، فقال بعد أن أشاد بإخلاص خالد :

«إني والله خفت أن يُفتتن الناس به»

والتفسير العلمي لما قاله الفاروق عمر صحيح مائة بالمائة. وهو التفسير العلمي الصحيح، لكثير من الحركات الانقلابية التي قادها عسكريون سواء في البلدان الإسلامية، أم غيرها من البلدان منذ أقدم العصور حتى يومنا الحالي. مع الفارق في أن قادة الأنظمة العسكرية الوطنية العربية المعاصرة كانوا قادة عسكريين فاشلين، أو أنهم هزموا أمام القوات الاسرائيلية ، ثم أصبحوا طغاة حاكمين لمدى الحياة.

معنى ذلك، أن الإسلام أدرك أهمية وخطورة دور المؤسسة العسكرية. فهو أرادها وسيلة للدفاع عن الوطن الاسلامي، وطن المبادئ الاسلامية، ضد أعداء المبادئ الاسلامية. ولقد ربط الإسلام بين المؤسسة العسكرية وبين الدور الجهادي لها ضد أعداء الإسلام خارج الدولة الإسلامية. أما في داخل الدولة الإسلامية، داخل النظام الوطني الإسلامي، فلا وجود إطلاقاً لعمل المؤسسة العسكرية.

فالمؤسسة التي انبط بها الفصل في النزاعات بين الناس، هي مؤسسة القضاء. بل جعل الاسلام الشرطة تحت إمرة مؤسسة القضاء.

أي أن الإسلام حرم على المؤسسة العسكرية ممارسة أي دور في العلاقات الداخلية.

والإسلام إذ حدد بأوامر الهية وسنة نبوية خالدة، مهمة المؤسسة العسكرية، بأنها للدفاع عن الوطن ، فإنه في الوقت نفسه، أخضع قيادة حركة المؤسسة العسكرية الإسلامية في مهمتها الجهادية ضد أعداء الإسلام، لأهل الرأي، ولممثلي الشعب.

فالإسلام والحالة هذه، وضع مبادئ وأسس لتوازن القوى للسلطات في الدولة الإسلامية. كما أن الإسلام، أدرك خطورة المؤسسة العسكرية، سواء في حالة الجهاد ضد أعداء الإسلام، أم في حالة السلم. وفي الحالة الأخيرة، كانت القيادة الإسلامية الأولى، في عهد الخلفاء الراشدين،

تلجأ الى تسريح القوات التي شاركت في الجهاد، عقب انتهاء العمليات العسكرية.

والقرآن لم يكتف بذكر العلاقة الجدلية بين الطغيان وبين سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم، وما ينجم عنها من الغاء المؤسسات الديمقراطية، والشورى. بل إن القرآن أصدر حكمه الإلهي على أفراد المؤسسة العسكرية التي تكون أداة للطغاة، وهو حكم الغضب الالهي على تلك المؤسسة، والعقاب الإلهي على منتسبيها التي تخدم الطغاة، جاء عاماً وشاملاً كافة عناصرها، دون استثناء أحد.

وبالتالي، فإن كل من يعمل في المؤسسة العسكرية في نظام قمعي لا تطبق فيه الديمقراطية، أو الشورى الإسلامية، يستحق غضب الله ورسوله، ومأواه جهنم وبئس المصير.

بالمقابل، أوجب الحق تعالى على الشعب، محاربة الطغاة، والتصدي لهم، وإقامة الشورى بدلاً من نظام الاستبداد.

يقول تعالى عن قوم فرعون الذين وقفوا موقفاً سلبياً من طغيانه وطغيان مؤسسته العسكرية: «فاتَّبعوا أمر فرعون وما أمرُ فرعون برشيد. يقدُمُ قومه يوم القيامة فاوردهم النارَ وبئس الوِردُ المورود» هود ٩٧، ٩٨.

عكس تلك العلاقة السلبية من قوم فرعون مع طاغيتهم، دعا الأمر الالهي المسلمين، حكاماً ومحكومين، الى الشورى. سواءً بين المحكومين والحكام، أو بين المؤسسات، أي السلطات المتعددة في النظام الوطني الاسلامي الواحد.

بل يدعو الاسلام الى ما هو أكثر من الشورى، حين يدعو الحكام الى القلب الرحيم، والابتعاد عن الفظاظة، والقسوة في علاقة الحكام بالمحكومين. يقول تعالى مخاطباً رسوله محمد، «ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر».

أي أن الحق تعالى يأمر رسوله محمد، إضافة الى صفات النبوة والرحمة التي أنعم عليه بها، يأمره تعالى، وهو مؤسس الدولة الإسلامية على الأرض، وباني أسسها، بالإلتزام بصفات القيادة التالية:

١ ـ النظرة الانسانية للمحكومين (المواطنين).

٢ ـ العفو عن المخطئين بحسن النية. أي التسامح وامتصاص حالات الغضب والتذمر الشعبية التي تصاحب الأزمات الوطنية. فالآية الكريمة السابقة نزلت بعد الهزيمة العسكرية الوحيدة التي لحقت بالجيش الإسلامي في معركة أُحد.

٣ ـ التعامل مع المحكومين (المواطنين) من منطلق الحرص على الثواب الإلهي، وهو الغفران، والرحمة الالهية. وهذا ما أشارت اليه الأية بالأمر الالهي لرسوله محمد، بالدعوة لمواطنيه المسلمين بأن يغفر الله لهم ذنوبهم ويدخلهم الجنة «واستغفر لهم». فالاستغفار لا يتم الا من الله تعالى. وهدف الاستغفار هو، محو الذنوب، والحصول من الله علي الرحمة والهداية ودخول الجنة.

٤ ـ اتباع اسلوب الشورى، بأن يتشاور الحكام مع المحكومين في الأمور الدنيوية التي لم يرد بها أمر الهي واضح ومحدد. مثل الحدود التي فرضها الله، ومثل ذلك أركان الاسلام، والايمان. وتوزيع الارث، والمحرمات بالزواج وغير ذلك من الأوامر والحدود.

وهكذا، جاء الأمر الالهي بالشورى، بعد الأوامر الالهية، بالرحمة وتقبل المعارضة الشرعية، وطلب الرسول المغفرة للمواطنين المسلمين.

هذه الأوامر الالهية الأربعة التي أوجب الله على رسوله اتباعها، وهي أوامر الهية لكل حاكم في السلطة الحاكمة في النظام الوطني الاسلامي، **تتعارض كلية مع النظام العسكري.**

فالصفة الأولى للأنظمة العسكرية الوطنية هي القمع والشدة.

بناء السجون، هي الخطوة الأولى للأنظمة العسكرية، وليس بناء المساجد.

كما أن زيادة عدد المخبرين السريين هو الهدف الثاني للأنظمة العسكرية الوطنية، وليس زيادة عدد علماء المسلمين وتشجيعهم على البحث، وتنقية التاريخ الاسلامي مما علق به من شوائب.

كما أن محاربة المبادئ الإسلامية، وأهمها الشورى، هي الحرب الوحيدة الشرسة التي تعلن الأنظمة العسكرية الوطنية العربية الحرب اليومية عليها، منذ اليوم الأول لاغتصاب الديكتاتور العسكري وعصابته للسلطة، وتعطيل عمل المؤسسات الديمقراطية الاخرى.

ولقد وجدنا الفاروق عمر رضوان الله عليه، يقول مخاطباً المسلمين :

«من رأى منكم فيَّ اعوجاجاً فليقومني»

بينما نجد قادة الأنظمة العسكرية اليوم، يسبغون على ذواتهم صفات أشبه بآلهة الكفر والشرك الرومانية والفارسية القديمة.

قدم القرآن الكريم منذ أربعة عشر قرناً تحليلاً علمياً، للمجتمعات التي تقبل بالطغاة، ووصفها بأنها مجتمعات انتشر فيها الفساد. والفساد صفة ملازمة للحكم الفاسد. والمجتمع الفاسد الذي يقبل بالحاكم المستبد الفاسد، يتحمل نتيجة الطاعة للطاغية الفاسد. وعليه بالمقابل، حتى

يتخلص من الفساد، أن يتخلص من النظام السياسي الفاسد، ويؤسس بدله نظام الرحمة والشورى والعدالة. يقول تعالى في فرعون :«فاستخف قومه فأطاعوه انهم كانوا قوماً فاسقين».

ويقول الحق تعالى في قوم عاد محملاً اياهم المسئولية الرئيسية بتكريس حكم الطغيان عليهم، ونبذهم أوامر أنبيائهم التي تأمرهم برفض الحكام الطغاة :

«وتلك عاد جحدوا بآيات ربهم وعصوا رسله واتّبعوا أمر كل جبارٍ عنيد. وأُتبعوا في هذه الدنيا لعنةً ويوم القيامة ألا إن عاداً كفروا ربهم ألا بُعدا لعادٍ قوم هود». هود ٥٩، ٦٠

والقول الفصل في الحكم الاسلامي على الأنظمة العسكرية، وقادتها الفراعنة الطغاة، هو قول الحق تعالى :

«إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم ويستحي نساءهم إنه كان من المفسدين» القصص٤.

أي أن هذه الآية القرآنية، قدمت لنا منذ أربعة عشر قرناً، وما تزال تقدم لنا، التحليل العلمي للنتائج التي يسفر عنها حكم الفراعنة الجدد، مثل فرعون مصر القديم. وهي تفتيت المجتمع الواحد، ونشر الفتنة بين المواطنين، بحيث يدب النزاع بين سكان المدينة الواحدة، والحي الواحد، والاسرة الواحدة.

وهل الفتن الطائفية التي تحدث في مصر بين الحين والحين، في عهد الأنظمة العسكرية، الا نتيجة لذلك التحليل التي تتحدث عنه الآية الكريمة؟

أو ليس هذا ما يحصل في جميع الأنظمة العسكرية من نتائج؟

والنتيجة الموضوعية لما سبق، هو أن الاسلام يرفض النظام العسكري رفضاً قاطعاً. كما يرفض بالضرورة، أي دور سياسي للمؤسسة العسكرية، بالرغم من تحديد هدفها، ووظيفتها، وهي محاربة أعداء الوطن الإسلامي من غير المسلمين.

يترتب على هذه الحقيقة القرآنية، والمهمة الوظيفية للمؤسسة العسكرية، أن يصار الى اخضاعها لأوامر، وأحكام، تكفل عدم جنوحها الى الاقتراب من أية سلطة والاخلال بالتوازن القائم بين السلطات الأربع في الدولة.

فالجيش في النظام الوطني الاسلامي، مهمته قتال أعداء الوطن الإسلامي، فقط. وبالتالي، يحرم على الجيش، أن يكون طرفاً في أي نزاع قد ينشأ بين السلطات الأربع في الدولة. كأن

ينشأ نزاع بين السلطة الفقهية والسلطة التشريعية. أو نزاع بين السلطة التشريعية وتلك التنفيذية.

وعملاً بالقاعدة الشرعية «الأمور بمقاصدها» فإنه في حالة السلم، أو عدم وجود الحرب، فإن من الضروري تسريح القسم الأكبر من الجيش بما يعادل ٣/٤ ثلاثة أرباعه، وتوجيه المُسرحين نحو الانتاج والبناء والاعمار. ويكتفي ببقاء خيرة المحاربين. وبهذا، نضمن تحقيق هدفين متلازمين حسب المبادئ الاسلامية :

الأول، ضمان عدم اقتراب المؤسسة العسكرية من سلطات النظام الوطني الاسلامي.

الثاني، ضمان تحول ٣/٤ القوة البشرية للجيش، الى الانتاج والاعمار. فيعم الرخاء الشعب، ولا يكون الجيش عبئاً على كاهل الشعب، فلا يستنزف الثروة والانتاج الوطني.

ها نحن نرى اليوم، كيف أصبحت المؤسسة العسكرية أداة للقمع واسلوباً لتخريب الانتاج الوطني. كما أنها الوسيلة الوحيدة لنشر الفساد والفتن داخل الدولة الواحدة. الى جانب عدم كفاءة تلك الأنظمة العسكرية، في مواجهة العدوان الذي تتعرض له الشعوب الاسلامية يومياً.

كما تحولت الأنظمة العسكرية الى قوة ضاربة، جعلت هدفها الوحيد، محاربة المبادئ الاسلامية في العدالة والشورى، وهذا هو وجه الخطورة الأكثر مأساوية في المؤسسة العسكرية، والأنظمة السياسية التي تستند الى تلك المؤسسة القمعية. وهي ذات المؤسسة التي استند اليها حكم فرعون مصر من قبل.

ولقد حذّر الحق تعالى من خطورة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، حيث عبر عنها «بجنود فرعون».

الإسلام والديمقراطية

تبدو أهمية طرح هذا الموضوع، من خلال تلك الحرب التي تعلنها حركات الصحوة الاسلامية الأمريكية، ضد الحركات والأحزاب السياسية الداعية الى الديمقراطية، في مواجهة الأنظمة الاستبدادية والقمعية.

فما هو موقف الإسلام من الديمقراطية؟؟

قبل الاجابة على هذا السؤال، لا بد من تحديد عناصر الموضوع، وهي التالية :

١ ـ ما هو معنى الديمقراطية؟ ما هي الديمقراطية؟

٢ ـ هل الديمقراطية نظام ديني أم سياسي؟

٣ ـ هل الديمقراطية بمعناها ودلالاتها ، تتعارض ، أم تتماثل مع الاسلام؟

وما هي أوجه التعارض، أو التماثل، ان وجدت؟

الديمقراطية اصطلاح لاتيني، معناها، حكم الشعب. وهي بهذا المعنى، تعني اسلوب العلاقة بين المؤسسات العامة في الدولة.

أي أن اصطلاح الديمقراطية، يعني اسلوب العلاقة بين الشعوب والسلطة الحاكمة ممثلة بمؤسسات الدولة.

فالديمقراطية اذن، هي **اسلوب للعلاقة بين الشعب والسلطة الحاكمة**، وليست فلسفة للحكم.

وهي تعني، ان الشعب يحكم نفسه من خلال سلطة منتخبة بالاقتراع الحر.

وهي بهذا المعنى، ليست عقيدة دينية، ولا نظاماً سياسياً دنيوياً.

فالديمقراطية باعتبارها، اسلوباً انتخابياً حراً، من قبل الشعب، لاختيار ممثليه في السلطات الحاكمة. وهي التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ممكن أن تكون في دول تعتنق الديانة المسيحية، أو الدين الإسلامي، كما يمكن تطبيق الديمقراطية في بلدان، لا تعترف بالأديان.

ولسنا ندري، على أي أساس، تعلن منظمات دعاة الصحوة الإسلامية الأمريكية المعاصرة، السرية منها والعلنية، الحرب على الديمقراطية؟.

ومن خلال المتابعة الدقيقة للاسلوب الذي يمارس فيه الارهابيون، باسم الاسلام، الحرب على الديمقراطية، نلاحظ أن الأساس الذي ترتكز اليه تلك الحرب، **هو الادعاء بأن الحاكمية لله كما** جاء بها الاسلام، بينما ترفض الديمقراطية، هذا المبدأ لتطرح بدلاً منه، أن السيادة للشعب.

المسألة الثانية ، فهي حق السلطة التشريعية المطلق في الانظمة الديمقراطية بالغاء ما تشاء من قوانين واعراف قائمة ، واستحداث قوانين جديدة بديلة. مما يعني في نظر جماعة الصحوة الارهابيين ، امكانية ان تكون الديمقراطية وسيلة لالغاء الاوامر والاحكام الالهية والحدود وقوانين الزواج حسب الشريعة الاسلامية والسنة النبوية.

الارهابيون هم الذين يصورون «الأزمة» كما يريدون، وبالشكل الذي يجعلون للأزمة التي يفتعلونها هم أنفسهم، توجهات مفتعلة ايضاً، لتبدو متعارضة مع الاسلام.

الملاحظة الأولى في هذه الأزمة المفتعلة، هي أنه **لا وجه للمقارنة، أساساً، بين الاسلام والديمقراطية.**

فالديمقراطية اصطلاح مستعرب، يعني اسلوب العلاقة بين المحكومين والحكام. كما يعني عملياً، اسلوب الانتخاب الشعبي الحر للسلطة الحاكمة.

والاسلام كان سبّاقاً في توضيح موضوع العلاقة بين المحكومين والحكام. ولقد أوضح الكتاب والسنة الكريمة هذه العلاقة، باصطلاح الشورى.

أي أن الاسلم يدعو في مجال موضوع العلاقة بين المحكومين والحكام، الى الانتخاب الشعبي الحر النزيه للسلطة التشريعية والتنفيذية.

أي أن الشورى في الاسلام، هي اسلوب العلاقة بين المحكومين والحكام.

يقول تعالى في كتابه الكريم «وأمرهم شورى بينهم».

ويقول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم مخاطباً أبابكر وعمر رضي الله عنهما : «لو اجتمعتما على مشورة لما خالفتكما».

ومن الواضح ، أن المشورة، هي فيما لم يرد به حكم الهي. وهذا المعيار للشورى، هو الذي ينآى بها ، عن أن تكون وسيلة للهدم، وهدم المبادئ الاسلامية. وهي مبادىء الرحمة والعدالة في الدنيا والآخرة.

فإعلان الحرب، يحتاج الى الشورى. وليصار الى تطبيق المبادىء الاسلامية في الحرب، وأهمها أن تكون حرباً دفاعية وليست عدوانية.

فاعلان الحرب، يخرج عن سلطة الحاكم، اذا كان سيقررها دون مشورة أهل الحل والعقد، وهم في هذا الزمن، السلطة التشريعية، والفقهاء والعلماء.

كما أن تنظيم العلاقات الاقتصادية في زماننا المعاصر، تخرج عن كونها من اختصاص الحاكم

المستبد. ولا بد من أن تخضع العلاقات الاقتصادية والمالية والانتاجية، الى مشاركة أكثر القطاعات الشعبية، كفاءة، وتخطيطاً، وتمثيلاً لمصالح الشعب.
الاسلام جاء بعقيدة التوحيد، والديمقراطية لم تأت بأية عقيدة دينية.
من هنا، فإنه لا وجه للمقارنة بين الاسلام والديمقراطية. بل ان التصدي للديمقراطية بإسم الاسلام، والاسلام براء من هذه الحرب غير المقدسة، هو جوهر الأزمة التي يفتعلها الارهابيون بإسم الاسلام. بينما هي في الحقيقة، أزمة سياسية، تُسوِّقها وكالة الاستخبارات المركزية لاحداث التخريب في البيئة الوطنية الاسلامية، بهدف تمهيد الطريق للديكتاتوريات العسكرية، وللأنظمة الفردية القمعية الحليفة للمصالح الأمريكية والصهيونية.
وطبيعة الأشياء تقتضي المفاضلة، ان كان لذلك وجه، أو مبرر، بين الشورى الاسلامية، والديمقراطية اللاتينية.
وعند اجراء هذه المفاضلة، نجد أن الشورى الاسلامية باعتبارها اسلوباً للعلاقة بين المحكومين والحكام، كما هي اسلوب علاقة السلطات في النظام الوطني الاسلامي، أفضل من اسلوب الديمقراطية اللاتينية.

الا أن هذه الأفضلية، لا تعني التعارض.

بل يمكن القول، من حيث النتائج، والتطبيقات العملية، أن **الشورى الاسلامية، تلتقي مع الديمقراطية في جميع النقاط التي تستند اليها العملية الانتخابية. اضافة، الى أنها تتفوق عليها.**

ويمكن حصر النقاط التي تتفوق بها الشورى على الديمقراطية بالآتي :

١ ـ أن الشورى تشترط البلوغ والرشد ونظافة سجل الناخبين والمنتخبين للمؤسسات. بينما لا تشترط الديمقراطية هذه الشروط بالناخبين.

٢ ـ ان الشورى تدعو لوضع المصلحة الشرعية فوق كل اعتبار.

٣ ـ أن الشورى ترفض الأساليب غير الشرعية في العملية الانتخابية. بينما الديمقراطية تبيح كافة الأساليب. من ذلك، ما نراه، من لجوء المرشحين للسلطة التشريعية في الدول الغربية الى أساليب يأباها الخلق الشريف.

لا بد من تأكيد حقيقة أساسية، وهي أن الاسلام، هو العقيدة الأولى في العالم، الذي يحارب الاستبداد والديكتاتورية.
ولقد ترك لنا الرسول محمد، الأدلة الكثيرة على اعتمادها نهج الشورى في العلاقة بين

المحكومين والحكام في الأمور الدنيوية التي لم ينزل بها نص، ولمواجهة حالات الضرورة.
شاور عليه الصلاة والسلام في معركة الخندق. كما شاور، من قبل، في **أحد**. وفي **بدر**، درة معارك الحرية، والتحرر.
وشاور عليه الصلاة والسلام في حملة تبوك. وعندما أشار عليه عمر بن الخطاب، بأهمية العودة من النقطة التي وصلت اليها الحملة، وافق عليه الصلاة والسلام وعاد الى يثرب، المركز.

من جملة عناصر الأزمة التي يفتعلها الارهابيون بإسم الاسلام، في موضوع الديمقراطية، **عنصر التشريع**.
فالديمقراطية إذ تعني حكم الشعب، فهي تعني بالضرورة، حق السلطة التشريعية بأن تضع القوانين التي تريدها، وتوافق عليها الأغلبية.
انطلاقاً من هذه النتيجة العملية للديمقراطية، ينطلق الارهابيون بإسم الاسلام، للقول، أن الأخذ بالديمقراطية في البلاد الاسلامية يعني، إمكانية أن يلجأ البرلمانيون الى استصدار قوانين تتعارض مع جوهر العقيدة والمبادىء الاسلامية (كذا..)
والحقيقة، أن هذه الفرضية المفتعلة، هي المستند الفكري الوحيد، للارهابيين.
والرد على مروجي الفتنة والفساد في الأرض، من أمثال أولئك الارهابيين بإسم الاسلام، هو الآتي :

عندما توضحون للعالم، ولمواطنيكم ، مفهوم السلطة التشريعية في النظام الوطني الاسلامي، فإن الغالبية من الجماهير ستلتف حولكم، وتدعمكم للوصول الى السلطة التشريعية. وعند وصولكم للسلطة التشريعية في بلد لا تطبق فيه الشريعة الاسلامية، ولا مبادئها، ستكونون قادرين، من خلال الديمقراطية استصدار القوانين الاسلامية، وتلغون القوانين الربوية، وتلك التي تتعارض مع المبادئ الاسلامية.
يجب أن يكون واضحاً، أن الارهابيين بإسم الاسلام، يخلطون خلطاً سخيفاً بين فكرة الحاكمية لله، والسلطة المطلقة للحاكم المستبد، سواءً كان اسمه خليفة، أم أمير المؤمنين، أم إماماً.
فالحاكمية لله، تعني سلطة الخالق على الكون بما فيه من سموات سبع، وأرض وهواء، ملائكة وبشر. جماد وكائنات حية.
الله خالق كل شيء، ومالك كل المخلوقات. تلك حقيقة تختلف في طبيعتها، عن موضوع سياسي، دنيوي يتعلق باسلوب العلاقة بين واحد من الناس، انتخب ليكون حاكماً، وبين جموع الناس المحكومين.

الله معصوم. ولكن الحاكم ليس معصوم. الحاكمية على الكون هي لله. ولا يمكن تشبيه حاكمية الله بحاكمية فرد مخلوق، وإعطائه الصلاحية لتعطيل حقوق ومصالح العباد.
الحق تعالى يقول :«إن الحكم الا لله»
أي أن الله سبحانه وتعالى، هو المهيمن على الكون كله. وهذا هو مفهوم حاكمية الله.
ولكن الحق تعالى، قالها واضحة صريحة، في اسلوب الحكم في الدولة، وفي العلاقات بين المحكومين والحكام، بأنها الشورى، ولا شيء غير الشورى، «وأمرهم شورى بينهم».
فالحق تعالى يأمر الرسول الكريم محمد، ونكرر القول، يأمره أمراً بأن يطبق الشورى في محكم آياته الكريمة :
«فبما رحمة من الله لنتَ لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك. فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر» صدق الله العظيم.
ومن الواضح أن كلمة «شاورهم» جاءت بصيغة الأمر.

فما دام اسلوب الشورى في العلاقات الدنيوية، خارج نطاق الحدود الشرعية، هو مبدأ قرآني، أمر به الحق تعالى رسوله محمد، أن يلتزم به، فمن باب أولى، أن يكون الحكام اللاحقون، ممن لا يتمتعون بشيء من صفات النبوة المحمدية، أن يطبقوا هذا المبدأ في تعامل المحكومين مع الحكام، وفي تعامل مؤسسات النظام الوطني الاسلامي فيما بينها، وهو اسلوب لا يتعارض مع الاسلوب الديمقراطي ، وإن كان يتفوق عليه من حيث المعيار الشرعي.
أي أن تصرف الارهابيين بإسم الاسلام في هذه المسألة، مثل تصرف القائلين «ولا تقربوا الصلاة» حيث يسقطون الجزء الآخر من الأية الكريمة «وأنتم سكارى».
فالقول بالأخذ بالآية الكريمة «إن الحكم الا لله» يتطلب على صعيد الفكر السياسي الاسلامي، والنظام الوطني الاسلامي ترديد الآية الكريمة «وأمرهم شورى بينهم».
ولسنا ندري في الحقيقة، لماذا يتمسك الارهابيون بإسم الاسلام، بالدعوة للحاكم المستبد، ويسقطون الآيات الكريمة وهي مبادئ وأحكام الهية، تدعو الى الشورى، وبالتالي، تدعو الى محاربة الحكم الاستبدادي والقمعي؟.
سئل سيدنا الامام علي بن أبي طالب عن معنى العزم في الآية الكريمة «وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله» فقال كرم الله وجهه : معناها مشاورة أهل الرأي ثم اتباعهم.
وإذا كان القرآن قد جعل من الشورى أمراً الهياً، فمعنى ذلك، أن الديكتاتورية والاستبداد والقمع هي اساليب في الحكم يحاربها الاسلام، وإن كان الديكتاتور، أو المستبد، يصلي كل يوم ألف ركعة.

بل ذهب الاسلام الى أكثر من ذلك، حيث أوجب على المحكومين نصيحة الحاكم، والمشاركة في عملية الشورى. وهذا ما يتضح فيما نص عليه، بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. حيث جعل الاسلام من هذا الأمر، واجباً على المسلمين ، المحكومين منهم والحاكمين.
يقول تعالى :«ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه» البقرة ٢٨٣.
يقول الخليفة أبوبكر عند توليه الخلافة :

«أيها الناس، اني وليتُ عليكم ولست بخيركم. فإن رأيتموني على حق فأعينوني. وإن رأيتموني على باطل فسد دوني، أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم»
ما يقوله الخليفة أبوبكر رضي الله عنه، هو تأكيد بأن الحاكم، مهما كان اسمه، ليس معصوماً عن الخطأ. كما أنها دعوة صريحة لعدم طاعة الخليفة، أي الحاكم، (السلطة التنفيذية) عند جنوحه الى المعصية، والاستبداد.
والضابط الوحيد لمنع استبداد الحاكم وجنوحه الى المعصية، هو الشورى، أو الاسلوب الديمقراطي في علاقة المحكومين بالسلطة. يقول تعالى :«وأشهدوا ذوي عدل منكم». الطلاق : ٢.
بل ان القرآن الكريم أوضح المقدمات التي تقود النظام السياسي الى الطغيان. يقول تعالى :«ألم تر كيف فعل ربك بعاد ٠ إرم ذات العماد ٠ التي لم يخلق مثلها في البلاد ٠ وثمود الذين جابوا الصخر بالواد ٠ وفرعون ذي الأوتاد ٠ الذين طغوا في البلاد ٠ فأكثروا فيها الفساد ٠ فصب عليهم ربك سوط عذاب».
ومعنى هذه الآيات، أن الثراء الفاحش للسلطة القمعية، يلازمه حتماً فساد وجور في علاقة تلك السلطة بالمحكومين، فينتشر الفساد في ذلك النظام، والفساد يقود الى التذمر، ومن ثم الى الثورة على الطغاة.

الآيات كثيرة، والأحكام أكثر. وكلها حاسمة في رفض الاسلام للاستبداد بكل أشكاله، ومهما اختلفت مسمياته. أفبعد هذه النصوص والأوامر الالهية، والسنة النبوية، ونهج الصحابة الأوائل ممن رافقوا المسيرة الاستشهادية للرسول وللقائد محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة والسلام، تظهر علينا في هذا العصر والقدس تحت الاحتلال الصهيوني الأمريكي، منظمات تعلن الحرب على الديمقراطية وهي جزء من الشورى الاسلامية؟؟
هكذا اذن، تتهاوى الأسس الفكرية المزعومة للارهابيين بإسم الاسلام، والإسلام منهم براء، في حربهم اللامسئولة، ضد الديمقراطية، وضد الشورى في الوقت ذاته.

فـهم في نهـاية المطاف، ينفـذون المخطط الصـهـيـوني الداعي لنشـر الفـتنة، ولتكريس الديكتاتوريات في البلدان الإسلامية.
فالخطوة الأولى لاستـعادة تطبيق المبادئ الاسلاميـة، تكمن في توضـيح الموقف من الشورى والديمقراطية.
فالشورى، أو الديمقراطية، هي العمود الفقري للنظام الوطني الاسلامي. ذلك ان الشورى، هي اسلوب العـلاقة بين المحكومين والحكام، كـمـا هي اسلوب العـلاقة بين السلطات في النظام الوطني الاسلامي. ولقد سبق وأوضحنا، أن السلطات في النظام الوطني الاسلامي أربع : السلطة الفقهية، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية.
فوجود السلطة الفقهية في النظام الوطني الاسلامي، هو الضمانة الوحيدة لمنع صدور قوانين عن السلطة التشريعية تتعارض مع المبادئ الاسلامية. وهذا هو الاسلوب الصحيح في الدفاع عن المبادئ الاسلامية وليس في الركوع للديكتاتور والحاكم المستبد، ومحاربة الديمقراطية والداعين اليها ، كما يذهب الى ذلك الارهابيون باسم الاسلام اليوم .

وعليه، فإن على جماعات ومنظمات الاسلام السياسي، ودعاتهم، أن يقدموا مفهومهم للدولة الإسلامية أولاً، وقبل اللجوء الى «الجهاد المزعوم» لاغتيال أعداء الاسلام. وعليهم ثانياً، أن يوضحوا موقع الشـورى، ومن ثم الديمقـراطيـة، في النظام الوطني الإسلامي. وعلى أولئك أن يحددوا موقفهم من مسألة توزيع السلطات، أو حصرها في شخص الحاكم «الخليفة».

مصلحة وكالة الاستخبارات المركزية .C.I.A في تسويق الإسلام الامريكي

عبر مسيرة الصراعات الدولية، ومنذ أن بدأت تتضح، سيطرة الفكر الاستراتيجي على العمل السياسي، والعسكري، لم يكن للمواقف اللفظية، أدنى تأثير، في ادارة الصراع الدولي على المستوى الاستراتيجي.

خضعت منطقة الشرق الاوسط كما خضع تهويد فلسطين لاستراتيجيات صهيونية، وبريطانية، وأمريكية، مستقلة من حيث التخطيط والتنفيذ. لكنها كانت جميعها استراتيجيات متطورة في غاية الخبث والدهاء ، أدت إلى خلق الكيان الاسرائيلي.

على العكس من ذلك، خضع مشروع تحرير فلسطين، الذي طرحته الأنظمة العسكرية الوطنية لعملية مزايدات لفظية من تلك الأنظمة، واستخدمت القضية الفلسطينية، بكاملها، كتكتيك في الاستراتيجية القمعية السلطوية لتلك الأنظمة، أدت بالنتيجة، إلى التخلي عن قطاع غزة والضفة الفلسطينية، مجانًا، للقوات الاسرائيلية.

في عام ١٩٤٦، وفي عهد الرئيس الأمريكي ترومان، بدأ التخطيط الأمريكي الاستراتيجي على المستوى العالمي، يستهدف العمل والحركة، لخلق الكيان الاسرائيلي في فلسطين.

ظهرت دلائل تلك الاستراتيجية من خلال تحرك الادارة الأمريكية نحو بريطانيا.

ولقد وجه الرئيس ترومان رسالة إلى الحكومة البريطانية، وكان يرإسها السير اتلي في حينه، يطلب فيها الرئيس ترومان، أن تسمح الحكومة البريطانية بهجرة (١٠٠و٠٠٠) مائة ألف يهودي من أوروبا إلى فلسطين. رفضت حكومة اتلي الطلب. فردت الادارة الأمريكية بالتهديد برفض التصديق على القرض الذي طلبته حكومة اتلي من الولايات المتحدة بمقدار (٣٧٥٠) مليون دولار أمريكي.

كانت الحكومة البريطانية ملتزمة في الكتاب الأبيض، الذي اصدرته عام ١٩٣٩، والذي دعا إلى الحد من الهجرة اليهودية. وإلى التشاور مع الأطراف في فلسطين مستقبلاً حول تلك المسألة. كما أدركت بريطانيا، أن استمرار دعمها للهجرة اليهودية، سيؤدي إلى خسارتها لمصالحها النفطية والتجارية، وقواعدها العسكرية في البلاد العربية.

ضمن الاستراتيجية الأمريكية الهادفة لخلق الكيان الاسرائيلي، تمت السيطرة على ادارة المسألة الفلسطينية في الأمم المتحدة. فحققت الاستراتيجية الأمريكية انجازين تاريخيين كبيرين لصالح الصهيونية العالمية، ولصالح خلق الكيان الاسرائيلي معًا.

الانجاز الأول : تمثل في الحصول على القرار الدولي رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، ومنطقة دولية هي منطقة القدس.
الانجاز الثاني : قبول اسرائيل عضواً في الأمم المتحدة عام ١٩٤٩، استناداً إلى قرار التقسيم. وفي الوقت ذاته معارضة قيام دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية التي تشكل حوالي نصف أرض فلسطين. وكانت تتكون من قطاع غزة التي تولت مصر ادارتها، والضفة الفلسطينية التي اتحدت بشكل ديمقراطي ودستوري، بالمملكة الاردنية الهاشمية.

والحقيقة، أن الرئيس الأمريكي روزفلت الذي سبق الرئيس ترومان، لم يخضع للاستراتيجية الهادفة لخلق الكيان الاسرائيلي.

كان الرئيس روزفلت حريصاً على حماية المصالح الامريكية في الشرق الأوسط متعاطفًا مع الحركة الصهيونية. ولكنه لم يطور العمل الاستراتيجي لادارته، لصالح دعم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بالضغط على بريطانيا مثلاً.

فالرئيس الأمريكي الراحل روزفلت، وكما أوضح هو ذلك، اعتقد بأن الانحياز الأمريكي الاستراتيجي إلى جانب خلق كيان سياسي يهودي في فلسطين على شكل دولة يهودية، من شأنه أن يعرض المصالح الأمريكية في البلاد العربية للخطر.
أما الرئيس ترومان، فقد سيطرت عليه العقيدة السياسية الصهيونية القائلة، بأن الدول العربية، وان كانت تعترض على الدعم الاستراتيجي الأمريكي لاسرائيل، الا أنها - أي البلاد العربية -

لن تتجه إلى ضرب المصالح الأمريكية. ومما لا شك فيه ، ان وكالة الاستخبارات المركزية هي التي رفعت تقارير مضللة للرئيس ترومان ، فأسهمت في تغيير مفهومه وموقفه.
من هنا ، فان ادارة الرئيس الأمريكي ترومان، شكلت تحولاً خطيراً في مجرى الصراع الفلسطيني الصهيوني، ولصالح خلق الدولة اليهودية، وبتوريط الولايات المتحدة بصراع مكشوف مع المنطقة الاسلامية.
أي أن نجاح المشروع الصهيوني على الأرض، ارتبط عملياً بدمجه باستراتيجية وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A ، التي وضعتها لادارة الرئيس ترومان ، وقبلها الاخير (الرئيس ترومان).
وما شجع الادارات الأمريكية. المتعاقبة على دعم الكيان الاسرائيلي، في الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية، هو نجاح وجهة نظر الزعيم الصهيوني وايزمان ، التي تبناها الرئيس ترومان عام ١٩٤٥. وهي، أن الدول العربية لن تضرب المصالح الأمريكيةعندما تتجه الادارة الأمريكية لدعم الكيان الاسرائيلي.
في الحوار الذي دار عام ١٩٤٢ بين الرئيس روزفلت وحاييم وايزمان، رئيس الحركة الصهيونية، عرض الرئيس روزفلت فكرة ايجاد تسوية عربية يهودية للمسألة الفلسطينية. رفض وايزمان فكرة الرئيس روزفلت، وحاول وايزمان، أن يقنع الرئيس الأمريكي الذي كان حريصًا على المصالح الأمريكية في البلاد العربية، بأن الأنظمة العربية لن تضرب المصالح الأمريكية، وسيقبلون بتلك المصالح، وباسرائيل ايضاً مثلما قبلوا التعامل مع بريطانيا، بعد أن أصدرت الأخيرة وعد بلفور. الا أن الرئيس روزفلت ظل متمسكاً بوجهة نظره، بحل المسألة، من خلال تسوية ترضي العرب واليهود في فلسطين، وبرفض اقامة الكيان الاسرائيلي.
اي ان الرئيس **روزفلت رفض التضحية بالمصالح الامريكية لصالح المشروع الاسرائيلي.**

يجب أن نعترف بصراحة، أن اسلوب التعامل العربي مع المصالح الأمريكية هو الذي يحدد طريق التوجه الاستراتيجي الأمريكي مع الكيان الاسرائيلي، دعماً له، أو دعماً للحقوق الفلسطينية.
فموقف الادارة الأمريكية، الذي مثله الرئيس روزفلت تجاه عدم قيام كيان اسرائيلي في فلسطين، ارتبط بالموقف السياسي الصلب للملك عبد العزيز، ملك السعودية ومؤسسها.
فاذا كان الملك عبد العزيز، قد سمح للاستثمارات النفطية الأمريكية، أن تستثمر استخراج وتسويق النفط السعودي في حينه، فانه ربط ذلك الاستثمار، بالموقف العربي الرافض لاقامة

الكيان الاسرائيلي. ولقد أدرك الرئيس الأمريكي روزفلت جدية الموقف الذي أبلغه اياه الملك عبد العزيز رحمه الله ، وتمسك بهذا الموقف في دحض نظرية وايزمان القائلة، بأن العرب لن يعرضوا المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط للخطر، اذا دعمت الولايات المتحدة اقامة اسرائيل.

ويبدو، ان الصهيونية رمت بثقلها للسيطرة على قيادة وكالة الاستخبارات المركزية بهدف تقديم معلومات مضللة للادارة الامريكية، تخدم وجهة النظر الصهيونية. من هنا ، يمكن فهم نجاح وايزمان في اقناع الرئيس ترومان، الذي خلف روزفلت، بنظريته السياسية. وما شجع الادارات الأمريكية المتعاقبة على الاستمرار في العمل الاستراتيجي لخدمة اسرائيل، ضمن نظرية حاييم وايزمان، هو استمرار التعامل العربي مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، والحفاظ على تلك المصالح، بالرغم من صيرورة الولايات المتحدة حليفاً قوياً لاسرائيل.

ولقد وجدنا، كيف أن الاستخبارات الأمريكية لجأت إلى دعم حركة ٢٣ يوليو لاسقاط النظام الملكي الديمقراطي في مصر عام ١٩٥٢، وإلى دعم حركة العميد حسني الزعيم الانقلابية في سوريا من قبل عام ١٩٤٩، والاطاحة بالنظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية.
هكذا يتضح، أن القضية الفلسطينية، والكيان الاسرائيلي، ارتبطا كلاهما، بدرجة الانحياز، أو عدمه، إلى نظرية وايزمان السياسية تجاه التعامل العربي مع المصالح الأمريكية.

مما لا شك فيه، أن تجربة الرئيس ترومان هي السائدة، وهي التجربة التي ما تزال الأنظمة العربية، مع الأسف، تتصل بها. ومعنى ذلك، أن نظرية وايزمان حول المصالح الأمريكية في البلاد العربية تشكل حجر الزاوية في التحالف الأمريكي الاسرائيلي ضد القضية الفلسطينية.
واستطراداً، فان استمرارية التحالف الأمريكي مع اسرائيل، مرهونة باستمرارية تمسك الولايات المتحدة، من خلال الكونجرس والادارة الأمريكية ذاتها، بنظرية وايزمان.
وهكذا تتضح واحدة من أخطر محطات صراع الشرق الأوسط الاسلامية في الدائرة الأمريكية، وهي نظرية وايزمان حول المصالح الأمريكية في البلاد العربية، ودور وكالة الاستخبارات المركزية في هذا الصراع القديم المتجدد.

يبدو واضحاً ايضا، ان تجربة الرئيس روزفلت المتعارضة مع المشروع الاسرائيلي ، دفعت الحركة

الصهيونية للسيطرة على وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية . ليس بهدف تضليل الرئيس ترومان خدمة للمشروع الاسرائيلي فحسب ، بل وللتدخل في البيئة الوطنية الاستراتيجية الاسلامية للشرق الأوسط .
وهكذا ، اتجهت الوكالة الامريكية لدراسة تاريخ المنطقة الاسلامية، توطئة لتخريب عناصر ومكونات البيئة الوطنية الاستراتيجية الاسلامية ، بأقل تكلفة ممكنة، وبأكثر " ربح " امبريالي ممكن.

توصلت الحركة الصهيونية الى المعادلة السياسية التالية:
عند وجود قيادة اسلامية عربية في نظام حكم مستقر تقبل بحماية المصالح الامريكية في المنطقة مقابل التوجه لتسوية سلمية للصراع الفلسطيني – الاسرائيلي بشكل يتعارض مع التطرف الصهيوني، فإن المشروع الصهيوني باكمله يكون معرضا للخطر.

اتجهت قيادة الحركة الصهيونية، كما بدا واضحا بالوقائع التاريخية اللاحقة، الى تكريس المعادلة السياسية التالية:

من اجل ضمان الدعم الامريكي العسكري والمالي والسياسي لاسرائيل، لا بد من ايجاد مبرر، ودافع، للاحتكارات الامريكية للوقوف الى جانب اسرائيل. يوجد ذلك الدافع من خلال شعور اصحاب الاحتكارات الامريكية والأوروبية بخطر "ما " في المنطقة ، وان يكون هذا الخطر مسيطراً عليه. ان افضل وسيلة للسيطرة على اي خطر في اية منطقة من العالم ، هو في ارباك ذلك العدو ، " وتخريب " بيئته الوطنية الاستراتيجية.

... من هنا ، ولدت فكرة الانقلابات العسكرية الوطنية في منطقة الشرق الاوسط الاسلامية، كما ولدت فكرة خلق منظمات ارهابية باسم الاسلام .
ولربما ، اوحت فكرة القنبلة الامريكية الذرية، التي القيت على هيروشيما اليابانية عام ١٩٤٥، لقادة الحركة الصهيونية، بفكرة تخريب البيئة الوطنية الاستراتيجية، من خلال القاء قنابل ذرية امريكية ، ولكن « سياسية » على منطقة الشرق الأوسط الاسلامية.

يتضح اثر التدمير الذري الشامل للقنابل السياسية الامريكية التي القتها وكالة الاستخبارات

المركزية الامريكية على الاوطان الاسلامية، من خلال استعراض النتائج التي انعكست على المنطقة، من خلال هيمنة الانظمة العسكرية الوطنية.

فالهزائم العسكرية الوطنية العربية امام المشروع الاسرائيلي، ومعها هزائم مشاريع التنمية الوطنية ، لا تحتاج الى دليل.

أما نتائج تسويق وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A ، للاسلام الامريكي، المعروف بالصحوة الاسلامية، وبالارهاب الذي يكشف فيه دعاة الصحوة الاسلامية المزعومة عن «جهادهم المزعوم» فلا يحتاج الى دليل. حيث ان اهم نتائج ذلك الجهاد المزعوم، هو تراجع النظام السياسي الوطني الاسلامي، لصالح الصليبية الامريكية الجديدة. وهذا دليل جديد، على ان وكالة الاستخبارات المركزية، كانت مسيطرة تماماً على النتائج التي سترتب على الاسلام الامريكي.

الاهداف الاستراتيجية الامريكية

من

تسويق المنظمات الارهابية

تستهدف وكالة الاستخبارات المركزية من خلال تسويق هذا التكتيك ، تحقيق جملة اهداف، لعل اهمها ما يلي:

١- تحطيم التكوين الجنيني للطليعة الاسلامية الوطنية ، او الوطنية الديموقراطية المعارضة للحكم العسكري. ان كات تلك الطليعة في مرحلة التكوين.

٢- خلق قوة ارهابية من خارج الحكم العسكري ذات طبيعة عدائية للطليعة الاسلامية الوطنية او الديموقراطية، ان كان لمثل تلك الطليعة وجود فاعل على ارض النظام العسكري. وبهذا الاسلوب تبعد الوكالة المركزية شبهة تدخلها في الصراع المحلي كما تبدوا أهمية هذه المسألة واضحة في حالة ضعف النظام العسكري، وهي الصمود في وجه المعارضة الوطنية الاسلامية ، او الديمقراطية.

٣- انهاك الحكم العسكري الوطني الذي خلقته هي، اي وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية C.I.A. ، وذلك من خلال حالة العداء بين تلك المنظمات الإرهابية والحكم العسكري، إذا ما كان النظام الوطني الحاكم في حالة عداء مع المصالح الامريكية. أو ارباك النظام الحاكم في حالة كون النظام العسكري الحاكم على وشك الاستقلال عن التبعية للنفوذ الأمريكي بشكل، أو بآخر.

تتحقق تلك الاهداف الثلاثة من خلال تخريب البيئة الوطنية الاستراتيجية ، بشكل يشبه تلك التي يلحقها النظام العسكري في بيئته الوطنية الاستراتيجية، كما سبق واوضحناه. مع بعض الفروقات الهامشية التي ترتبط بخصوصية كل من النظام العسكري الحاكم، والمنظمات الارهابية المعارضة للحكم.

عناصر البيئة الوطنية الإسلامية المستهدفة للتخريب من قبل المنظمات الإرهابية

اهم عناصر البيئة الوطنية الاستراتيجية التي تتعرض للتخريب من خلال الوجود الفاعل للمنظمات الارهابية في البيئة الوطنية، هي عنصر المشاركة السياسية في الحكم، وعنصر المثل العليا والتقاليد والرموز الدينية.

أولاً : تخريب عنصر المشاركة السياسية في الحكم

لعل أخطر نتيجة مادية ملموسة تظهر بوضوح من جراء الاعمال والممارسات التي تقوم بها المنظمات الارهابية، هي في تراجع حركة الطليعة الاسلامية الوطنية المطالبة بالشورى، وبالمعارضة الشرعية الاسلامية للنظام العسكري. وكذلك بحق المعارضة الديمقراطية ان يكون لها صوت مسموع يعبر عن المطالب الشعبية.
ذلك ان الارهاب نقيض للشورى كما هو نقيض للديمقراطية. حيث ان الارهاب، وبما يحمله من دلالات التصفيات الجسدية، والارهاب الفكري، فأنه يعطل كل فرصة للحوار السلمي. وبالتالي، يعطل كل مجال للمشاركة بين المعارضة الديمقراطية، او الاسلامية من جهة، وبين السلطة الحاكمة من جهة أخرى.
ثم ان محصلة اعمال المنظمات الارهابية تكون لصالح الانظمة القمعية بكل تاكيد. ذلك، ان القوى الشعبية المعارضة، حتى داخل الانظمة القمعية، وحيث تجد نفسها عاجزة عن التصدي للمنظمات الارهابية، فإنها تفضل «نار» النظام القمعي ، على الجنة المزعومة للمنظمات الارهابية المعارضة. ذلك، ان جرائم النظام العسكري والقمعي، تظل أقل خطراً من جرائم المنظمات الارهابية.

ثانياً : تخريب عنصر المثل العليا والرمـــوز الدينية والتقاليـــد

ترتبط صورة المصلحين ، والانبياء ، والابطال الوطنيين في ضمير الشعب، بما يمثلونه من انقاذ للشعب.وإسعاده، وخلاصه من الظلم والقتل المجاني. ووضع حد للاستبداد والاطاحة بالطغاة.

اما المنظمات الارهابية ، فإنها على النقيض من ذلك. فهي تمارس جرائم أشد هولا من تلك التي يمارسها النظام القمعي القائم. وهكذا، تفشل المنظمات الارهابية في ان تكون بديلا ينقذ الشعب من مآسيه وأزماته. فتزداد البيئة الوطنية الاستراتيجية تخريباً ودماراً عما هي عليه. ومحصلة ذلك كله ، تكون لصالح النفوذ الامريكي، وللاحتكارات الصليبية الصهيونية الجديدة.

دراسات وكالة الاستخبارات المركزية
عن الدعوة والتاريخ الاسلامي
بقصد تشويه الإسلام السياسي

تتميز الامبريالية الأميركية بحالة متقدمة من الخبث السياسي، والتقدم العلمي، توظفهما معاً في خدمة مصالحها الامبريالية، بأقل تكلفة ممكنة، للحصول على أكبر عائد من الربح الاستغلالي للشعوب الاخرى، ولانجاز الأهداف الاستراتيجية الأمريكية.
ففي وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A، وهي الوكالة المتخصصة في العمليات السرية القذرة، التي ينفذها منتسبو الوكالة ضد الأهداف الوطنية لشعوب العالم الثالث، يوجد دارسون من كبار أساتذة الجامعات الأمريكية، والأجنبية. مهمتهم تقديم الدراسات العلمية، والاجتماعية، والدينية، والسياسية، عن شعوب العالم الثالث. وكلنا يعلم، كيف أن سبب نجاح د. هنري كيسنجر إلى منصب مستشار الأمن القومي، هو تلك الدراسات التي قدمها لقيادة الجيش الأمريكي، عن أهمية فهم العوامل النفسية للقوات، وتوظيف تلك الدراسات، في ميدان التطبيق العملي في الحروب الساخنة، والباردة على السواء.
كما أوضحنا في باب سابق من الجزء الأول لهذه السلسلة من الدراسات الاستراتيجية الاسلامية، كيف أن وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A، انتدبت عام ١٩٥٠، بعثة من ٢٥ ضابطاً من عناصرها، لاجراء دراسة مكثفة بالجامعة الأمريكية في بيروت. واعترفت صحيفة واشنطن بوست التي نشرت الخبر، أن تلك الدراسة تشمل تاريخ المنطقة الاسلامية للشرق الأوسط، والأحوال السياسية فيها، إلى جانب عادات الشعوب وتقاليدها.

واذا كان خبر تلك البعثة في حينه، اعتبر كشفاً لأحد أسرار وكالة الاستخبارات المركزية، فهو لم يعد كذلك في الستينات والسبعينات. حيث ينشر الخبراء من الحاصلين على أعلى الدرجات العلمية، دراساتهم بشكل علني، اعدوها لحساب وكالة الاستخبارات المركزية، أو لحساب وزارة الدفاع الأميركية.

والعبرة في هذه التوجهات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، على وجه الخصوص، هي بتأكيد حقيقة تعامل وكالة الاستخبارات المركزية مع دراسات متخصصة عن الدعوة الاسلامية، وعادات وتقاليد الشعوب العربية وغير العربية، من الشعوب الاسلامية.
بدأت أولى مداخلات وكالة الاستخبارات المركزية في الدعوة الاسلامية، تظهر على الأرض، ضمن الدائرة الاستراتيجية، وذلك في أواخر عام ١٩٥٣. وتمثل ذلك بظهور حزب اسلامي في الاردن، يدعى بحزب التحرير الاسلامي. أي أن الحزب ظهر بعد ثلاث سنوات من بعثة الضباط الـ ٢٥ التابعين لوكالة الاستخبارات المركزية، والذين أمضوا فترة دراسية في الجامعة الأمريكية ببيروت لمدة سنة. أمضوها في دراسة تاريخ المنطقة الاسلامي، والشريعة الاسلامية، وعادات وتقاليد المنطقة، إلى جانب الأحوال السياسية فيها.

فما هي تلك المحطات، أو النقاط في الدعوة الاسلامية وجدلية الارادات الاسلامية، التي وجد الدارسون من وكالة الاستخبارات المركزية، أنها تشكل اسلوباً أمثل، أو جسراً، لاختراق العقيدة الاسلامية. وتوظيف تلك الاختراقات، أو الجسور، لتمرير الأساليب الأمريكية في المنطقة الاسلامية للشرق الأوسط، خدمة للأهداف الاستراتيجية الأمريكية ؟؟
هذا هو السؤال الاستراتيجي المطروح. وهو الاسلوب العلمي الأمثل، لكشف مخططات وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A ، ومداخلاتها في البيئة الوطنية الاسلامية الاستراتيجية، لتخريبها، خدمة لانجاح أساليبها الاستراتيجية، وبهدف تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

فالفرضية التي تسعى هذه الدراسة للتحقق منها ،هي أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، استطاعت من خلال دراسات متخصصة، قام بها علماء أمريكيون بتلك الوكالة، تتعلق بالدعوة الاسلامية، وتقاليد سكان المنطقة، وتاريخ المنطقة السياسي، قديماً وحديثاً، توظيف بعض المسائل الاسلامية، في خدمة الأهداف الاستراتيجية العليا الأمريكية.
والاسلوب الصحيح لكشف تلك المداخلات من وكالة الاستخبارات المركزية، بالدعوة الاسلامية، هي في رصد، وتحليل توجهات تلك القوى السياسية والحركات الاسلامية التي ظهرت بعد عام ١٩٥٠. وهو ما سيرد في الباب الثالث عن الصحوات الإسلامية الأمريكية.

الباب الثالث

الصحوات الإسلامية المعاصرة

يشمل هذا الباب الموضوعات التالية :

١ ـ ما المقصود بالصحوة الإسلامية ؟
٢ ـ الصحوة الإسلامية في الاردن.
٣ ـ الصحوة الإسلامية في سورية.
٤ ـ الصحوة الإسلامية في لبنان.
٥ ـ الصحوة الإسلامية في السودان.
٦ ـ الصحوة الإسلامية في مصر.
٧ ـ تطبيق الشريعة الإسلامية بين الإستراتيجية والعفوية.
٨ ـ موقع تكتيك خطف الرهائن في الدائرة الإستراتيجية المحمدية.
٩ ـ موقف الإسلام من الاغتيالات السياسية.

تساؤلات .....

ما هو مضمون الصحوة الاسلامية التي يحتاج اليها المسلمون اليوم؟
وما هو المقصود بالصحوة الاسلامية تحديداً؟
هل المقصود نشر رسالة الاسلام لمحاربة الاتحاد السوفييتي السابق ، أم لتحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي ؟ ام للقضاء على الهندوس وضم كشمير لباكستان ؟.
هل المقصود بالصحوة الاسلامية، اغتيال الحاكم المستبد لأنه لا يلازم المسجد، ولاستبداله بحاكم مستبد جديد يلازم المسجد؟.
هل المقصود بالصحوة الاسلامية نشر رسالة التوحيد مجدداً، أو الدعوة إلى محاربة النصرانية، في عقر دارها والقضاء على الاقباط في مصر ؟.
هل المقصود بالصحوة الاسلامية، تقديم نموذج عصري للدولة الوطنية الاسلامية الدنيوية، بديلاً للدولة المعاصرة في النظام الغربي، أم الدعوة لاصول الدولة التي أقامها الفاطميون؟
هل المقصود بالصحوة الاسلامية، تعريف المسلمين، بنظام الشورى الاسلامية التي كرسها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأصبحت ركناً أساسياً واولياً من أركان العمل السياسي في الدولة الاسلامية، أم الدعوة لعودة الخلافة إلى الديكتاتور جعفر نميري، أم الجنرال أيوب خان؟
هل المقصود بالصحوة الاسلامية، كشف جرائم بني أمية، وفساد حكمهم القائم على اغتصاب السلطة، أم التبشير بعودة بني امية جدد لقيادة المسلمين؟
هل المقصود بالصحوة الاسلامية، التأكيد على أحكام السنة النبوية، في مسألة الدولة الدنيوية للجماعة الاسلامية، القائمة على تعددية دول الجماعات الاسلامية، أم للدعوة إلى الدولة المركزية الواحدة؟
هل المقصود بالصحوة الاسلامية، تأكيد الفصل بين الشريعة الأبدية الخالدة، والدولة الدنيوية المتغيرة الخاضعة لظروف الزمان، والمكان؟ أم للمزج بين الشريعة والدولة كما فعل مغتصب السلطة معاوية بن أبي سفيان ومعه القرامطة والعباسيون والمغول والترك ؟

ما هو المقصود «بالصحوة الاسلامية» ؟؟؟

في أي اتجاه، وبأي مضمون سياسي ، اتجهت الصحوات الاسلامية المعاصرة في باكستان، وافغانستان ، ومصر ، والجزائر والسودان؟
وهل تتماثل الاتجاهات السياسية، أو الشرعية، للصحوات الاسلامية. أم تتخذ كل واحدة منها نهجاً مستقلاً ؟؟؟
الملاحظ، أن دعاة الصحوة الإسلامية الأمريكية المعاصرة على اختلاف شكلي في منطلقاتهم، فانهم ينطلقون من منطلق واحد، هو : المزج بين الرسالة الاسلامية، والدولة التي تعيش فيها الجماعات الاسلامية.
ولعل هذا المنطلق، هو الذي يطبع العمل السياسي لجماعات الصحوة الأمريكية بالتطرف والدموية وفي التوجه العالمي.

... وقفت كثيراً عند هزيمة المسلمين في معركة «**أحد**».
تعبير «هزيمة المسلمين» فيه الكثير من العمومية، وفيه الكثير من الغموض.

وجدت نفسي أتساءل، من الذي هزم في أحد:

القرآن.. أم الدولة، ممثلة بجيشها وقوتها السياسية الدنيوية؟

وبمجرد أن توصلت إلى هذا التساؤل، بهذا الشكل، شعرت بسعادة لا مثيل لها. كأنما الله سبحانه أنار لي بداية الطريق.
من الذي هُزِم في أحد : القرآن... أم دولة يثرب للمسلمين، ممثلة باحدى مؤسساتها وهي الجيش؟
ان مجرد طرح هذا التساؤل، يشكل خروجاً على اسلوب الارهاب الفكري، الذي يرفض الفصل بين القرآن والحكام، أو بين القرآن والدولة.

في معركة أحد حصلت هزيمة، لا يمكن لأحد أن ينكرها. بل أن القرآن الكريم أو ردها.
فمن الذي هُزم في معركة أحد؟ القرآن أم الدولة ؟ أم اسلوب المواجهة، أي الاستراتيجية ؟

الذي هُزِم في أحد، هو اسلوب ادارة الصراع ضد قريش. أي أن هزيمة أحد، لحقت بصراع الارادات للجماعة الاسلامية، **لحقت بجيشها، ولم تلحق بالاسلام كعقيدة**،
أو الشريعة الاسلامية، ولا بالدولة الاسلامية.
فالرسالة الاسلامية، أو الشريعة الاسلامية، أمر من الله سبحانه وتعالى، كتب لهما الخلود «انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون».

لو أن هناك اندماجاً عضوياً، بين الشريعة والدولة، كما يقول الارهابيون، ودعاة حكم المستبد العادل، لكان معنى ذلك، أن هزيمة أحد، هي هزيمة للشريعة الاسلامية، وللقرآن.
وهذه الحقيقة تتعارض مع عظمة الرسالة القرآنية، من حيث أنها كتاب الله الأخير، بلغها خاتم الأنبياء للناس أجمعين.
وبناء عليه، فان انتصار الطاغية معاوية، على المجاهد الأكبر الامام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، هو انتصار اسلوب الحكم الانتهازي الميكافيلي لمعاوية، على اسلوب الشريعة الرافض للانتهازية الذي كان يقوده الأمام علي، أي انتصار تكتيك معاوية على تكتيك سيدنا علي كرم الله وجهه.
أما الرسالة الاسلامية، التي كان يؤمن بها سيدنا على كرم الله وجهه، **فلم تنهزم**، فهي منتصرة، ولا يمكن أن تهزم من قبل أكبر مفسد في الأرض.
القول بالمزج العضوي بين الاسلام والدولة، أو بين الشريعة والحاكم المستبد العادل، يعني، أن رسالة الامام علي كرم الله وجهه هي التي هزمت في الحرب، التي فجرتها اساليب السلطة الانتهازية الدنيوية للمُفسِّد معاوية، ضد السلطة الشرعية المستندة الى الحق والوضوح لسيدنا علي كرم الله وجهه. ومثل هذه النتيجة، غير صحيحة إطلاقاً.

الصحوات الاسلامية

في دائرة

المشروع الاسرائيلي الأمريكي

وفي معركة المواجهة

ضد

الاتحاد السوفييتي السابق

تمهيد :

أوضحنا فيما سبق، المسائل الخلافية الثلاث التي أثارت الفتنة الدموية الكبرى، بين المسلمين فيما بينهم، وأزهقت أرواح الملايين منهم.
كما أوضحت من خلال متابعتي الوثائقية، للهجوم الأمريكي السياسي والاقتصادي، والهجوم العسكري ممثلاً بالاداة الاسرائيلية، ضد الشعوب الاسلامية، العربية وغير العربية، كيف أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، ابتعثت في يونيو عام ١٩٥٠، خمسة وعشرين ضابطاً من عناصرها، إلى الجامعة الأمريكية في بيروت، لدراسة التاريخ الاسلامي للمنطقة، إلى جانب الحياة السياسية والثقافية وتقاليد المسلمين وعاداتهم.
لم تأت تلك البعثة الأمريكية العسكرية التجسسية إلى بيروت، لدراسة التاريخ الاسلامي، والدعوة الاسلامية، من أجل نشر الاسلام في أمريكا، مثلاً. أو للدفاع عن المقدسات الاسلامية، في مواجهة العدوان الصهيوني على فلسطين.
جاءت بعثة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تلك، لدراسة التاريخ الاسلامي، وأسس الدعوة الاسلامية، والحياة السياسية للمسلمين، وعاداتهم، من أجل استكشاف المسائل التي يمكن اختراقها، وضرب المسلمين من الداخل، وبقضايا، وأدوات اسلامية.

بدون أدنى شك، فان بعثة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تلك، ومن التحق في خدمتها من المسلمين المارقين المفسدين في الأرض، قد وضعت يدها على تلك المسائل الخلافية الثلاث. وقررت التعامل مع المنطقة الاسلامية، ومنها المنطقة الإسلامية العربية بكل تأكيد. من خلال توجهات اسلامية. تتخذ شكل التحريض التعبوي، وبالانحياز إلى مضمون تلك المسائل الخلافية الثلاث، ودون الاشارة إلى التمسك بتلك المسائل صراحة. خاصة، وأن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية خضعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى يومنا هذا، إلى سيطرة الحركة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية.
من هنا، يمكن فهم الأسس التي شكلت منطلقات حزب التحرير الاسلامي الاردني، وهي اعطاء الأولوية، لاستعادة «الخلافة الاسلامية».

بل ذهب حزب التحرير في تضليله السياسي، وفساده في الأرض، أن أسقط أولوية الجهاد الاسلامي ضد الكيان الاسرائيلي، مالم تقم دولة الخلافة الاسلامية العالمية، من طشقند، حتى الأندلس أولاً !.

وظاهرة حزب التحرير الاسلامي في الاردن وفلسطين، هي الصورة الحقيقية للاسلام الأمريكي. أي توظيف الدعوة الاسلامية، في خدمة الأهداف الاستراتيجية لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

كما أن الخطورة في الاسلام الأمريكي، هي في ما يمثله، من اختراق أمريكي اسرائيلي للجبهة الوطنية الاسلامية الداخلية، بصراع ارادات اسلامية ذاتية، بعد التدخل والتحريض المضلل، لعناصر البيئة الوطنية الاستراتيجية الاسلامية.

ولأن الاسلام الأمريكي يقوم على تحريض تعبوي من قبل توجهات قيادية تنفيذية، مدفوعة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، فان الجماهير الاسلامية، اذ تتلقى تلك القضايا التحريضية من قيادات اسلامية مباشرة، فانها تندفع بحماس كبير في حركتها ضمن جماهيرها. وهذا هو بالضبط، مصدر الخطر في الاسلام الأمريكي. وعلى العكس من ذلك، قد يخيل لتلك الجماهير البسيطة، أنها تقف في الصف المعادي للولايات المتحدة الأمريكية، وللسوفييت ولاسرائيل. وقد يهاجم قادة الاسلام الأمريكي، الولايات المتحدة الأمريكية لفظياً، أو مادياً بشكل هامشي. ولا يضير مثل هذا التوجه الاستخبارات المركزية، بل أنها تشجع عليه. لأنه يشكل «حماية سياسية» لجماعة الاسلام الأمريكي. هذا فضلاً، عن أن ما يهم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، هو **النتيجة** التي تؤدى اليها أنشطة جماعات الاسلام الأمريكي، داخل المجتمعات السياسية والاقتصادية والعسكرية الاسلامية. أي أحداث خلل وتوتر وصدامات داخلية، في البيئة الوطنية الاستراتيجية.

بمعنى أدق، وبوضوح أكثر، فان الصحوات الاسلامية تخضع للاستراتيجية الأمريكية، بقدر ما تلجأ هذه الصحوات، وتلك، إلى اتباع تكتيكات مضللة من تخطيط وكالة الاستخبارات المركزية. حيث يبدو ظاهر النتائج السطحية لتلك التكتيكات، هو المصالح الاسلامية، والتمسك بالاسلام، وأنه بمثابة استراتيجية اسلامية. بينما تكون نتيجة ممارسة تلك التكتيكات، هي تخريب صناعة القرار الاسلامي الوطني المعادي للمشروع الاسلامي الأمريكي، وخلق حالة من التوتر في البيئة الوطنية، تصبح بشبيبها جماعة الصحوة الاسلامية ذاتها، عاجزة عن الوصول للسلطة في بلدها، وعاجزة أكثر، عن التصدي للمشروع الاسرائيلي الأمريكي.

أهم تكتيكين قدمتهما وكالة الاستخبارات المركزية للجماعات الاسلامية، وتم ممارستهما من قبل تلك الجماعات، هما :

التكتيك الأول، التكتلات الاسلامية للتصدي للاتحاد السوفييتي، واعتبار الاتحاد السوفييتي السابق وحده مصدر الشرور والخطر على الاسلام والمسلمين. وبالتالي ، اعتبار الاتحاد السوفييتي السابق العدو الرئيسي للشعوب العربية والاسلامية ، وليس اسرائيل.

التكتيك الثاني، هو اسلوب العنف للشوريين المسلمين المزعومين ، والتوجه نحو الاغتيالات السياسية، وخطف الرهائن المدنيين، من رعايا دول أوروبا، بل ومن الرعايا الأمريكيين أنفهسم، امعاناً في ابعاد شبهة التواطؤ الأمريكي عن هذا التكتيك الخطير.

التكتيك الأول، اتبع في الدعوة داخل الدول الاسلامية لتشكيل تحالف اسلامي يتصدى للاتحاد السوفييتي السابق قبل انهياره . كما اتبعه حزب التحرير الاسلامي. إلى جانب أنه كان ضمن الخط العام لمؤتمرات الدول الاسلامية. كما طور هذا التكتيك واتخذ شكل الجهاد الاسلامي بقيادة الجنرال ضياء الحق الباكستاني، ضد نظام أفغانستان الماركسي.

أما التكتيك الثاني، فهو الذي اتبع في احتلال الطلبة الايرانيين للسفارة الأمريكية في طهران. كما اتبع هذا التكتيك من قبل منظمة الجهاد الاسلامي المصرية، في اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات. وما يزال هذا التكتيك هو المسيطر على انشطة الحركات الاسلامية المتطرفة في كل من مصر والجزائر حالياً.

واتبع هذا التكتيك في لبنان، في خطف الرهائن الأوروبيين والقس البريطاني ويري ويت، والرهائن الأمريكيين في لبنان.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩٢ لم يعد هناك مبرر لممارسة التكتيك الاول ، وهو اولوية التصدي لمحاربة الشيوعية ، والاتحاد السوفييتي . وبقي التكتيك الثاني في دائرة التسويق السياسي لدى الاسلام الامريكي ، وهو تكتيك الارهاب اسم الصحوة الاسلامية .

تكمن خطورة تكتيك التطرف باسم الاسلام في انه يحقق الاهداف التالية في البيئة الوطنية للنظام الذي يمارس فيه دعاة الصحوة الاسلامية الامريكية جهادهم المزعوم :

١ ـ الهدف الأول ؛ محاربة فكرة التوجه نحو الشورى الاسلامية. فالاغتيال السياسي، وكذا العنف السياسي، كلاهما دليل الكفر بمبادئ الشورى الاسلامية. والاغتيال السياسي، مثله مثل القتل العادي، جريمة سياسية. واستبداد الحاكم، ولو كان خليفة اسلامي، مثله مثل

المجرم العادي. الا آن البديل للاستبداد، هو الأخذ بمبادئ الشورى الاسلامية. وحتى تمنع وكالة الاستخبارات المركزية قيام نظام اسلامي وطني على مبادئ الشورى الاسلامية، فانها تلجأ بأساليب معقدة تحسن صنعها، على تحريض نخبة من الطليعة الاسلامية، نحو اسلوب الاغتيالات السياسية. والادعاء بأن هذا العمل، هو «جهاد في سبيل الله».

٢ـ **الهدف الثاني** : محاربة القوى الديمقراطية، العلمانية الاخرى في المجتمع. فالعنف السياسي يحدث توتراً في البيئة. مما يحرم القوى الديمقراطية الاخرى، والتي ترفض العنف، حرية الحركة، للنضال الديمقراطي ضد النظام الوطني القمعي، والعميل لأمريكا.

٣ـ **الهدف الثالث** : أن اسلوب الاغتيالات والعنف السياسي، تصب جميعها لصالح الأنظمة القمعية العميلة لأمريكا. ذلك، لأن النظام يملك قوى قمعية أكبر بكثير، من كفاءة جماعة الجهاد الاسلامي. خاصة وأن جماعة الجهاد الاسلامي، لا تعمل ضمن استراتيجية للوصول إلى الحكم. بل انها، تعلن عن عدائها الصريح للديمقراطية. كما تؤكد بالملموس، رفضها لمبادئ الشورى الاسلامية. ومن ثم، فانها تخلق في بيئتها، حالة من التوتر، تفقد السيطرة عليه لصالح اسقاط النظام. وعلى العكس، يستفيد النظام القمعي الفاسد والعميل لأمريكا، من التوتر الذي يخلقه الاسلام الأمريكي، فيشدد من قبضته على الساحة.

نجحت جماعة الجهاد الاسلامي في اغتيال الديكتاتور السادات في اكتوبر ١٩٨١. فهل جاء نظام اسلامي بدلاً من نظام السادات؟ وهل تخلص الرئيس الجديد لمصر الذي ورث السادات، من اتفاقات كامب ديفيد؟؟

على العكس من ذلك، ازدهرت المصالح الأمريكية أكثر، في عهد ما بعد اغتيال السادات.

يقول الدكتور عمر عبدالرحمن رئيس جماعة الجهاد الاسلامي والذي أفتى باحلال دم الديكتاتور السادات، وشجع خالد الاسلامبولي على اغتيال السادات، يقول في حديث مع مجلة الفكر الاسلامي ما يلي :

«نحن لسنا تنظيماً ولا حملة أفكار لنا أو لغيرنا. **فنحن لا نؤمن بالأفكار الديمقراطية** ولا بالقانون الطبيعي ولا بأفكار الثورة الفرنسية التي يدعو اليها البعض. ولا بمبادئ الثورة البولشفية التي سار على دربها الكثيرون، ولا بالنزعة الرأسمالية التي تسيطر على مصائر العباد. انما نؤمن بمنهج أهل السنة والجماعة، من حيث اتخاذنا للقرآن والسنة مصداقاً لقول رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم :«لقد تركت فيكم أمرين، ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً : كتاب الله وسنتي». وهنا رأينا من هذا المنطلق أن علينا

أن نجاهد في سبيل الله بالأرواح والأنفس والأموال في مقارعة الباطل وفي مواجهة الطغيان وفي محاربة الاستبداد التي تمارسها علينا الأنظمة الظالمة».

هاهو أمير الجهاد الاسلامي المزعوم، يفاخر أنه يعلن رفضه لمبادئ الشورى الاسلامية، والديمقراطية. ويجاهر بأنه ليس من حملة الأفكار. ولا يدعو لقيام نظام اسلامي وطني، على غرار الدولة الاسلامية التي أقامها الرسول الكريم في يثرب.
ان الصفة التي يعتبرها أمير الجهاد، محل فخار له، وهي الاغتيال السياسي، هي جريمة القتل. وحسب مبادئ الاسلام، فالقاتل يقتل.

الاسلام جاء بشقين : نشر رسالة التوحيد العالمية. لتأكيد وحدانية الله، وما في ذلك، من تعارض مع الوثنية والشرك. أما الشق الثاني، فهو المبادئ العامة، في الحياة الدنيا، وفي الدولة الدنيوية. وفي هذه الدولة الوطنية الاسلامية، أكد القرآن والسنة، أهمية الشورى في بناء الدولة، وتوزيع السلطات، وليس بفصلها على الطريقة الأوروبية في عهد الثورة على الكنيسة وفي ادارة الحكم.

كان الرسول عليه السلام، يلجأ إلى الشورى في كل أمر لم ينزل به الوحي، فالشورى هي الركن الأول والأساس، في بناء الدولة، واستمراريتها.
الا أن جماعة الاسلام الأمريكي، يرفضون مبدأ الشورى الاسلامية، ويقررون اللجوء إلى الاغتيالات الشخصية.

ولأنهم بهذا، يشوهون أهم مبادئ السنة المحمدية في الحكم، التي تخشاها الصهيونية والادارة الأمريكية، وتابعتهم الماركسية، فان وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تدعم سراً، هذه الجماعات الارهابية، التي تتخذ من الجهاد الاسلامي المزعوم شعاراً لها.
تتولى وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، بين الحين والحين، تمهيد الطريق لبعث نشاط جماعات الاسلام الأمريكي.
وقد كان آخر، اصطلاح تعبوي طرحته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، لتهيئة المنطقة لتحركات جماعات الاسلام الأمريكي، هو اصطلاح :
«الصحوة الاسلامية»

لذا ، فاننا مطالبون استكمالاً لهذه الدراسة، الميدانية والتحليلية معاً، إلى كشف أبعاد حركات الصحوة الاسلامية تلك.

الا ان الملاحظة الجديرة بالاهتمام في هذا الصدد ، هي حصوص تطور نوعي خطير في ممارسات جماعة الاسلام الامريكي عقب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق عام ١٩٩٢ ، تختلف عن تلك التي سادت خلال وجوده ، وقبل انهياره. مما يقتضي معه تصنيف جماعة الاسلام الامريكي بفصيلين اثنين :

الاول ، الصحوة الاسلامية لجماعة الاسلام الامريكي قبل انهيار الاتحاد السوفييتي.
الثاني ، الصحوة الاسلامية لجماعة الاسلام الامريكي عقب انهيار الاتحاد السوفييتي.

نبدأ فيما يلي بجماعات الصحوة الاسلامية ضمن الدائرة الامريكية – الاسرائيلية قبل انهيار الاتحاد السوفييتي.

الصحوة الإسلامية
فـــــي الاردن

في مطلع عام ١٩٥٤، وفي ظل بدء نمو الاتجاه الوطني لدى الطليعة الفلسطينية، باستئناف الكفاح المسلح ضد الكيان الاسرائيلي، داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي ظل معطيات ايجابية لاستعادة الديمقراطية في سورية، عقب سقوط الديكتاتورية العسكرية، في تلك الأجواء، برز حزب التحرير الاسلامي في الاردن.
نشط الحزب في المدارس الثانوية، وفي المساجد، وفي دوائر الدولة، وفي التجمعات الفلسطينية في المخيمات، وفي كل مجال يمكن الوصول اليه.
اتسم نشاط حزب التحرير الاسلامي، بظاهرة ملفتة للنظر، وهي، النشاط العلني، على مرأى ومسمع من أجهزة السلطة، ومن جهاز وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A.

أهمية هذه الظاهرة ودلالاتها، تكمن في أن النشاط السياسي لحزب البعث، وكذلك حركة القوميين العرب، والحزب الشيوعي، كلها أنشطة سياسية محظورة. حيث كانت المعتقلات تعج بالمناضلين السياسيين، من الأحزاب الثلاثة.
اتجه الحزب إلى الدعوة **لاقامة دولة الخلافة الاسلامية العالمية**، محدداً اقليمها الجغرافي، بأنه من طشقند شرقاً، حتى أشبيليه بشمال اسبانيا غرباً.
حتى يمكن اقامة تلك الدولة، كان الحزب يدعو إلى اعلان الحرب المقدسة، على اعداء تلك الدولة، وسحقهم أولاً.
أما عن مؤسسات الدولة الإسلامية العالمية، فقد حددها الحزب بكل وضوح، بأنها مؤسسة «الخلافة» يمثلها خليفة مستبد عادل.

من هم أعداء الدولة الاسلامية ؟

يجيب أمير الدعوة للدولة الاسلامية، والمرشح لأن يكون الخليفة لها الشيخ تقي الدين النبهاني، بأن أعداء الدولة الاسلامية هم أربعة :

الشيوعية، والمسيحية، والحركة الوطنية الديمقراطية ، والكفاح المسلح الفلسطيني ضد الكيان الإسرائيلي.

ولايضاح مبرر اعلان الجهاد المقدس، على هؤلاء الأعداء الأربعة، يقول أمير المسلمين المنتظر، ما يلي :

«الشيوعية تقوم على الالحاد ، وبالتالي، فان كل شيوعي هو كافر. والقرآن يدعو لمحاربة الكفر. وان الشيوعية هي التي أعلنت الحرب على الكتب السماوية، وهي تقول أن الدين أفيون الشعوب».

أما المسيحية، فهي التي حاربت المسلمين، وقضت على دولة الخلافة الإسلامية في الاندلس.

أما عن الحركة الوطنية الديمقراطية (والقول لأمير المسلمين المنتظر بحزب التحرير الاسلامي الاردني) فانها «تقوم على العصبية. والعصبية احدى ظواهر الفترة الجاهلية. والاسلام دعا لمحاربة العصبية والجاهلية. كما أن الديمقراطية بدعة صهيونية . فالاسلام ليس فيه ديمقراطية بل الاسلام هو الاسلام بمعناه الشمولي والديمقراطية باعتبارها بدعة فهي تقود الى الضلال . الاسلام فيه خلافة ، والخليفة له كل مقاليد الامور ، امور الدين والدنيا..»

أما عن ضرورة التصدي للكفاح الفلسطيني المسلح ضد العدو الإسرائيلي، (والقول ايضاً لأمير المسلمين المنتظر في حزب التحرير الاسلامي الاردني) فان هذا الكفاح «اذ ينطلق الآن، وقبل قيام الدولة الاسلامية العالمية ، فانه سيعتبر وسيلة لالهاب مشاعر الناس الوطنية، وابعادهم عن التصدي للشيوعية الكافرة، وبما أن الأولوية هي لمحاربة الالحاد الشيوعي، وفي الدرجة الثانية للمسيحية، ثم للعصبية الوطنية او القومية ، ودعوتها للديمقراطية ، فان دعاة الكفاح الفلسطيني المسلح، اذا نجحوافي عملهم، سيعرضون مشروع الدولة الاسلامية للفشل. وتكون النتيجة، سيطرة الشيوعية الملحدة، والوحدة العربية الجاهلية» (كذا...)

أما عن موقف حزب التحرير من حرية العمل الحزبي في الدولة الاسلامية، فهو الرفض المطلق. فالحزب يعتبر أن الحرية هي دعوة صهيونية!

... والآن نتساءل : بماذا يختلف التبرير الذي يقدمه حزب التحرير الاسلامي الاردني، في عدائه للديمقراطية، وللتعددية الحزبية، من الموقف الذي وقفته، وتقفه الديكتاتوريات العسكرية، وكل الأنظمة البوليسية ؟

وبماذا يختلف الفكر السياسي الأمريكي، لتبرير التدخل في الشرق الأوسط، بالادعاء بالخطر

الشيوعي المزعوم، عن الفكر السياسي لحزب التحرير الاسلامي الاردني، من التلويح بالخطر الشيوعي المزعوم، والدعوة لتحرير موسكو من الشيوعية الملحدة؟
اتضحت لكل ذي بصيرة، ملايين الدولارات الأمريكية، التي قبضتها قيادة حزب التحرير الاسلامي الاردني، من الملحق العسكري في السفارة الأمريكية في بيروت.

فهل كانت الولايات المتحدة الأميركية تسعى في دعمها المالي السخي لحزب التحرير الاسلامي الاردني، تشجيع اقامة دولة اسلامية عالمية حقاً؟ هذا هو السؤال.
مما لا شك فيه، أن العقيدة الاسلامية تتعارض جذرياً مع النظام الشيوعي، كما تتعارض مع النهج الأمريكي الامبريالي. والخبراء الأميركيون يعرفون هذه الحقيقة جيداً.
الا أن الدعم الأميركي لحزب التحرير الاسلامي، لم يكن يستهدف اقامة دولة اسلامية، وخلافة اسلامية في المنطقة. فالأمريكيون وبما يمتلكونه من عبقرية سياسية، وامكانات علمية تجسسية، هم أقدر القوى على فهم، شروط، وامكانات «التغيير الدولي».
كان الأمريكيون، وما يزالون، يفرقون بين الاستراتيجية والتكتيك. كما كانوا يعرفون وما يزالون، اثر عناصر البيئة الوطنية في الدائرة الاستراتيجية.
كان الأمريكيون، وما يزالون، من أكثر الدول خبرة، في احداث التوترات داخل البيئة الوطنية لخصومهم، بما يكفل الحفاظ على مصالحهم.

فالأمريكيون، اذ أنشأوا علنا، حزب التحرير الاسلامي في الاردن عام ١٩٥٤، فانما كان هدفهم، ابراز قوة سياسية محلية ذات منطلق ديني، لمواجهة الاتجاه الوطني الديمقراطي في الاردن، الذي تصدى للمشاريع الأمريكية، وأحلافها العسكرية، ولمواجهة تصاعد العمل الفدائي ضد الكيان الاسرائيلي معاً.
كما كان الهدف الأمريكي يتمثل في وجود قوة سياسية إسلامية متأمركة، قادرة على التصدي لحركة الاخوان المسلمين التي تميل الى التحالف المرحلي مع المصالح البريطانية ضد الأمريكية. وهو تحالف مشروع عملاً بمبدأ الضرورة.
كان الثمن الذي دفعه حزب التحرير لأمريكا، مقابل الدعم المالي الهائل الذي حصل عليه منها، هو أن ذلك الحزب، بدأ يحرض البيئة الاردنية على اعطاء الأولوية لبناء الدولة الاسلامية العالمية . وبالتالي، لاسقاط أي اهتمام آخر.
الذي تتبع اطروحات حزب التحرير الاسلامي، يشعر وكأن الشيوعيين الروس، هم الذين احتلوا

فلسطين. كما يشعر وكأن دعوة الاخوان المسلمين، ستقود المسلمين إلى هزيمة أكثر من هزيمتهم في الأندلس.
أو، كأن العمل الفدائي في ذلك الحين، من صنع المجانين الذين لا يمتلكون أي بعد نظر.

بالمنظور الاستراتيجي، فقد أسست أمريكا حزب التحرير الاسلامي، لاحداث خلل في البيئة الفلسطينية، والاردنية **لتوجيه الأنظار إلى خطر وهمي هو الشيوعية**، ولمحاصرة القوى السياسية المعادية للمشروع الأميركي والاسرائيلي.

تلك عينة من التوجه الاستراتيجي الأمريكي في المنطقة قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، الهادفة لاحداث خلل في البيئة، يستهدف الحفاظ على مصالحها بالنتيجة. ولخلق عدو وهمي للبيئة الوطنية، وتوجيه الطاقات الوطنية والدينية لسحق ذلك العدو الوهمي، بعيداً عن دائرة الصراع اليومي ضد المشروع الإسرائيلي الأمريكي.
فالولايات المتحدة الأميركية، أكثر عداء للاسلام من العداء المزعوم بين الديمقراطية والاسلام.
المحطة الاستراتيجية لتجربة حزب التحرير الاسلامي الاردني، تؤكد نوعاً جديداً من الاسلام، في خدمة المصالح الأمريكية الصهيونية في المنطقة.
وما يؤكد هذه النتيجة، هو ذلك الموقف العدائي من حزب التحرير، للمعارضة الديمقراطية للسلطة. وفي هذا النهج، يتعارض الاسلام الأمريكي، مع الاسلام الذي عبر عنه عمر بن الخطاب، حين دعا لتكريس حق المعارضة الديمقراطية للسلطة، في اطار العقيدة الاسلامية، وضمن منهج الشورى السياسي.
والمحصلة العملية للاسلام الأميركي، الذي مثله حزب التحرير الاسلامي الأردني، هو أن ذلك الحزب، ليس أكثر من حركة تكتيكية أمريكية، في دائرة الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.
ذلك، أن «حركة» الحزب، استهدفت تحريض البيئة الاردنية، وجعلها في حالة عداء، مع بيئة النضال السياسي للأحزاب الوطنية الإسلامية، والوطنية الديمقراطية من جهة، وجعلها في حالة عداء مع بيئة الكفاح الفلسطيني المسلح من جهة اخرى.
باختصار، كان الهدف الاستراتيجي الأميركي، من خلق حزب التحرير الاسلامي الاردني، هو أن يعرقل استراتيجية أحزاب المعارضة الوطنية الديمقراطية ، وحركة الكفاح الفلسطيني المسلح.
أي، توظيف حزب التحرير في استنزاف «بيئة» القوى المعادية للمشروع الأمريكي الاسرائيلي.

مداخلات حزب التحرير الاسلامي
في البيئة الوطنية الاردنية - الفلسطينية
الاستراتيجية

حين نستعرض المحصلة العملية لحركة حزب التحرير الاسلامي الاردني تلك، في المنظور الاستراتيجي، ومداخلات الحزب في البيئة الوطنية الاستراتيجية، اردنياً وفلسطينياً، نجدها الآتي على سبيل المثال :

١ ـ خلق عدو وهمي غير الولايات المتحدة الأمريكية والعدو الإسرائيلي، وهو الاتحاد السوفييتي خارجياً، والماركسيون العرب داخلياً.

٢ ـ التركيز على الأهداف الاسلامية المستحيلة مثل استعادة «الخلافة»، والقفز عن اسلوب العمل الاسلامي، للوصول إلى الأهداف الاسلامية الأولية.

٣ ـ المتابعة اليومية التعبوية للشعارات الاسلامية، وللقضايا الجدلية الفقهية في العبادات.

٤ ـ المتابعة اليومية الصدامية مع القوى السياسية الاخرى، من اسلامية مثل حركة الاخوان المسلمين، أو وطنية ديمقراطية، أو يسارية.

٥ ـ تجاهل مبادئ الشورى الاسلامية، مع الدعوة لحاكم مستبد عادل (؟!)

تلكم هي المداخلات الخمس لحزب التحرير الاسلامي الاردني، وهي ذاتها، بعض «الوصايا الأمريكية» لتوظيف الاسلام في خدمة الأهداف الاستراتيجية الأميركية.

أي أن تلك الوصايا الخمس، هي التي تجعل من أي جماعة، أو حركة، أو صحوة اسلامية، تسير ضمن دوائرها، وتوجهاتها، «اسلاماً أمريكياً».

وهذه التسمية للحركات والصحوات، والأحزاب الاسلامية، التي تتبع أساليب عمل، موازية لتلك الوصايا الخمس الأمريكية، أو ضمن دوائرها المباشرة، هي تسمية تطابق حقيقة واقع وتحركات، مثل تلك الصحوات، والأحزاب الاسلامية المزيفة.

فالوصية الأمريكية الأولى، تستهدف ابعاد أنظار المسلمين عن الاستكبار الأمريكي، والعدوان الأمريكي على الاسلام والمسلمين، وأراضيهم، وثرواتهم عموماً، وعلى القضية الفلسطينية، وشعب فلسطين خصوصاً.
وعندما يتجه حزب اسلامي، على مرآى من القوات الاسرائيلية التي تحتل القدس الشريف، ليقول للذين يصلون في المسجد الأقصى، أن عدوكم الأول هو الاتحاد السوفييتي السابق، فان ذلك هو التضليل بعينه.

فالرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، وقبل تحرير مكة، لم يتجه إلى اعلان الجهاد ضد الوثنية الفارسية، أو ضد الامبراطورية الرومانية. بل ظلت أهداف الرسول الكريم السياسية، أهدافاً وطنية وقومية أولاً. أي اقامة الدولة الوطنية الإسلامية العربية " **يثرب** "، ومقاتلة قوى الشرك في مكة. أما القوى العالمية الاخرى، فقد اكتفى الرسول الكريم، بأن دعاها بأرق الدعوات الدبلوماسية، إلى الدخول في الاسلام، دون التهديد باقتحام روما ، أو قطع رقاب الرومان الذين يحتلون بلاد الشام.

فالوصية الأمريكية الأولى، للأحزاب الاسلامية التي تسعى لخلق عدو آخر، غير الولايات المتحدة الأمريكية، واسرائيل، هي مخالفة اسلامية صارخة.

عن **الوصية الأمريكية الثانية** للأحزاب، والصحوات الاسلامية المزعومة، فان تلك الوصية، تمثل تضليلاً سياسياً واسلامياً كبيرين.
عدا عن كون تلك الوصية، تتعارض مع المنطق، وعلاقة الوسيلة بالغاية. اذ هل يعقل أن تتحقق الغاية بدون وسيلة تقود اليها ؟
يمارس ادعياء الصحوة الاسلامية زندقة سياسية، أو هرطقة سياسية، عندما يطرحون هدفهم باستعادة «الخلافة الاسلامية»، مع رفضهم البحث عن السبيل الأمثل، والكفيلة بتحقيق ذلك الهدف، مع افتراض أولوية ذلك الهدف.

لهذا السبب وحده، نجد أن دعاة الصحوة الاسلامية الأمريكية، ضمن هذه الوصية الثانية من صنع وكالة الاستخبارات المركزية، يكثرون في المجتمعات المتخلفة في وعيها السياسي. تلك التي تمزج بين الاستراتيجية والأهداف، أو بين الوسيلة والغاية.

وعن الوصية الأمريكية الثالثة للأحزاب الاسلامية الأمريكية، والمتعلقة بالمتابعة التعبوية اليومية للشعارات الاسلامية، مثل «تطبيق الشريعة الاسلامية» أو «اغلاق دور السينما أولاً»، فانها تستهدف عملياً، ابعاد الأنظار عن العدوان اليومي الأمريكي الاسرائيلي في فلسطين. وهو عدوان يؤثِّم من ينكره لحظة واحدة في كل يوم. فتلك الوصية الأمريكية تستهدف عملياً تأجيل الصراع ضد اسرائيل وضد انشطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A في البلدان الاسلامية والعربية بشكل خاص. واعطائها الأولوية في المتابعة اليومية، تعد تشويهاً مقصوداً للأولويات الساخنة، ما دام الاحتلال الاسرائيلي الأمريكي قائماً في فلسطين، وفي أي بلد اسلامي.

ان تطبيق الشريعة الاسلامية أمر مطلوب، ولكن ضمن سيادة المبادئ الاسلامية في الدولة. وتطبيق الشريعة الاسلامية لا يمكن أن يتم في ظل قيادة قمعية، أو مغتصبة للسلطة. ولا بمعزل عن مجمل النظام السياسي الاسلامي الوطني للدولة. وهكذا، تشكل الوصية الأمريكية الثالثة، توتراً، وصداماً لا مبرر له، مع القوى السياسية في الدولة. كما قد يشكل صداماً مع السلطة القمعية المتحالفة مع المشروع الاسرائيلي الأمريكي، يؤدي بالنتيجة، إلى ابعاد الأنظار عن الاحتلال الاسرائيلي الأمريكي لفلسطين وللقدس. وهذا هو الهدف السياسي الاستراتيجي الأمريكي من تلك الوصية، في المدى القريب.

عن الوصية الرابعة الأمريكية للأحزاب، والصحوات الاسلامية المزعومة، وهي التوجهات الصدامية اليومية، مع القوى السياسية الديمقراطية واليسارية، والاسلامية المعارضة لتلك الوصية مثل جماعة الاخوان المسلمين، فان خطورة تلك الوصية تكمن، في خدمة أنظمة الحكم القمعية، والمعادية للمبادئ الاسلامية، أساساً. حيث يتولى الاسلام الأمريكي تحقيق ذاك الهدف، وفي وجه خصومها.

ومن هذا المنطلق، يمكن تفسير لجوء الأنظمة القمعية، إلى دعم مثل تلك الحركات الاسلامية. وهذا ما حصل في عهد الرئيس السادات، عندما لجأ إلى دعم الحركات الاسلامية، للوقوف في وجه خصومه من اليساريين. وهذا ما حصل في الاردن، عندما لجأت واشنطن إلى الضغط على النظام الملكي الاردني لإجباره على السماح لحزب التحرير الإسلامي بممارسة نشاطه للتصدي للقوى الحزبية الوطنية المعارضة للنظام.

الذين يمارسون تلك الوصية الأمريكية الرابعة، يلجأون إلى القفز عن خطورة السلطة في دائرة

المبادئ الاسلامية. فكأنما هم يدعون إلى تحييد السلطة الحاكمة، ويدعون لأن يقوموا هم، بتطبيق حدود الله على معارضيهم السياسيين، بأيديهم. لذلك، ترى جماعة هذا التيار الاسلامي، يلجأون بأيديهم، إلى احراق دور السينما، والملاهي، أو دور العبادة لغير المسلمين، من مسيحيين ويهود.

ومثل هذا التيار من المسلمين، يتجاهلون المثل العليا التي كرسها الرسول محمد، في احترام دور العبادة لغير المسلمين. كما يتجاهلون مبادئ الدعوة الاسلامية، والتي حددت القضاء الاسلامي تخصيصاً، باصدار الأحكام على الذين يتهمون بارتكاب المعاصي، ومخالفة الحدود الشرعية.

وعن الوصية الأمريكية الخامسة للأحزاب والصحوات الاسلامية، فان كشف حقيقة عداء تلك الفئات الاسلامية، لأهم المبادئ الاسلامية، لا يحتاج إلى دليل.

فالشورى الاسلامية، هي الاطار السياسي الوحيد للدولة الدنيوية للجماعات الاسلامية، مثلما الايمان بوحدانية الله هو الاطار الوحيد، والشرط الوحيد، للايمان بالرسالة الاسلامية القرانية.

فعندما يصل الأمر بالصحوات الاسلامية المزعومة، وبالحركات الاسلامية، أن تتحول إلى اصدار الفتاوى بتمجيد الحاكم المستبد، واعتباره خليفة رسول الله، وتلزم الناس بالطاعة المطلقة له، فان البحث عن مصلحة الحاكم المستبد، في دعم قيادة تلك الحركات، والصحوات الاسلامية المزعومة، لا يحتاج إلى جهد وعناء.

ولعل النتيجة الوحيدة، لحالة العداء التي تقفها الأحزاب الاسلامية من مسألة الشورى الاسلامية، كما طبقها في النظام السياسي الرسول الكريم محمد، ومن بعده أبوبكر، وعمر بن الخطاب، هي وضع نظام الدولة الاسلامية ذاتها، في دائرة العدم، والمستحيلات. وتكون النتيجة العملية، استمرار هيمنة النفوذ الأمريكي على الشعوب الاسلامية، من خلال استمرار التوتر في عناصر البيئة الوطنية الاستراتيجية الاسلامية.

تلكم هي «الوصايا الأمريكية الخمس» لحزب التحرير الإسلامي الاردني لتوظيف الاسلام، في خدمة الأهداف الاستراتيجية الأمريكية. الا أن تلك الوصايا، ليست مقطوعة الصلة بأفكار اسلامية معاصرة.

بل العكس هو الصحيح.

ذلك، ان تلك الوصايا الخمس الأمريكية، تأطرت واكتسبت خاصية الوصايا السياسية، من خلال بعض الهوامش السياسية والفكرية، في التاريخ الاسلامي. اضافة إلى أن تلك الوصايا

الأمريكية الخمس، استخدمت بشكل أو بآخر، كلها أو بعضها، في مراحل الصراع على السلطة في الدولة الاسلامية العالمية ذاتها، وبين دعاة الثورة على حكم الخلافة الإستبدادي، وبين دعاة الحكم الإستبدادي أنفسهم.

الا أن خبراء وكالة الاستخبارات المركزية، ومن خلال دراساتهم للتاريخ الاسلامي، استطاعوا بدهائهم، أن يجمعوا كل سلبيات الصراع الاسلامي على السلطة، في تلك الوصايا الخمس. وكان الهدف الواضح من ذلك العمل الأمريكي الدراسي، هو، استخدام تلك الوصايا، في تخريب البيئة الوطنية الاسلامية الاستراتيجية، بهدف الحيلولة دون قيام دولة أو دول وطنية، على أساس السنة المحمدية. والتي قد تشكل خطراً على الكيان الإسرائيلي، وعلى النفوذ الأمريكي ومصالحه الإحتكارية في المنطقة.

من هنا، تنبع أهمية تطوير هذه الدراسة، لتصل إلى الدخول في عملية تحليل ونقد سياسيين، للاطروحات الفكرية التي يطرحها ادعياء الصحوة الاسلامية الأمريكية في أيامنا المعاصرة. إلى جانب وقفة تحليلية، للحروب التي شهدتها الدولة الاسلامية المركزية، باعتبار أن تلك الحروب كانت سبباً لظهور حركات سياسية، وتوجهات فكرية دفاعاً عن السلطة المستبدة بإسم العدل المزعوم، أو ضدها.

الصحوة الاسلامية الأمريكية في سورية

حتى يكون بالامكان تحديد موقع الصحوة الاسلامية للاخوان المسلمين في سورية عام ١٩٧٩، في دائرة الأهداف الاستراتيجية لوكالة الاستخبارات المركزية، لا بد من تأكيد حقيقة أولية، وهي أن نشاط جماعات الاسلام الأمريكي في نظام معين، لا يعني أن القيادة السياسية لذلك النظام، تمارس نهجاً سياسياً معادياً للنفوذ الامريكي ، او للمصالح الامريكية. بل كثيراً ما يكون النظام السياسي في بلد معين، صديقاً للادارة الامريكية ، وللمصالح الامريكية. الا أن الاستخبارات الأمريكية، تلجأ إلى دفع حركات سياسية، أو ارهابية للعمل، بخط مواز لقيادة ذلك النظام، أو ضده ظاهرياً، ولكن من أجل تحقيق أهداف استراتيجية، لا تقدر قيادة جماعة الاسلام الأمريكي على استيعابها.

والصحوة الاسلامية في سورية، التي نحن بصدد تشريحها، وتحليل قواعد حركتها الأمريكية، هي تلك التي لجأت، وبشكل مفاجئ وسط عام ١٩٧٩، إلى العنف المسلح الفردي، ضد بعض رموز النظام السوري.

فلماذا برزت الصحوة الاسلامية السورية المفاجئة ومن خلال العنف الفردي؟؟

أحاطت بالصحوة الاسلامية السورية تلك، المؤشرات التالية :

١ ـ انتصار الثورة الاسلامية الايرانية.

٢ ـ تعاطف النظام السوري مع الثورة الإسلامية الايرانية.

٣ ـ تمهيد الأجواء العامة، أمام قضية التحالف بين الثورة الاسلامية الايرانية، والدول الإسلامية العربية، خاصة الحدودية، لتحرير فلسطين. ولو على صعيد القضية السياسية الأولى للمسلمين.

هذه المؤشرات الثلاث، جعلت «للساحة السورية» أهمية استراتيجية في ذلك الحين. وجعلت للمؤشر الرابع، أهمية خاصة، في الدائرة الأمريكية الاسرائيلية تجاه النظام السوري.

٤ ـ تراجع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عن صفقة كيسنجر عام ١٩٧٥. والتي

بموجبها قررت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A «بلقنة» لبنان واعطاء الضوء الاخضر للمنظمات العسكرية الفلسطينية العرفاتية في لبنان ولمنظمات النظام الليبي العسكري بتفجير الساحة اللبنانية.

هذه هي المؤشرات الأربع السياسية، التي ترافقت مع الصحوة الاسلامية في سورية، ومن خلال أحد أجنحة جماعة الاخوان المسلمين.

ومن خلال دراسة الاسلوب الذي عبرت فيه الصحوة الاسلامية تلك عن ذاتها، يمكن كشف حقيقة جدلية الصراع بين ذلك الاسلوب، وبين البيئة الوطنية الاستراتيجية السورية. إلى جانب آفاق جدلية الصراع بين ذلك الاسلوب من جهة، وبين الخصائص السياسية للنظام السوري من جهة اخرى.

تمثل اسلوب الصحوة الاسلامية في سورية منتصف عام ١٩٧٩، باسلوب تكتيكي وحيد، هو اسلوب الاغتيالات الفردية. كما أن تلك الاغتيالات الفردية، استهدفت عناصر من النظام ليست قيادية، ولمجرد انتمائها للطائفة العلوية، فقط!؟

حددت جماعة الاخوان المسلمين السورية أهدافها من «جهادها»، بأنه يتمثل في «القضاء على الحكم العلوي وقيام حكم سني بديل».

في جميع البيانات التي أصدرتها الجماعة، وهي البيانات التي كانت تصدر عقب التصفية الجسدية لأي انسان سوري ينتمي إلى الطائفة العلوية، لم تحدد «الجماعة» الخطوط العريضة للنظام الجديد البديل، الذي تسعى اليه.

يفهم من تلك البيانات، والتي تعتبر نسخة واحدة مكررة طبق الأصل عن الأولى، أن الجماعة **تستهدف تصفية جميع أبناء الطائفة العلوية**، لدفع رئيس النظام السوري الفريق حافظ الأسد إلى الاستقالة، ليتم بعد ذلك تولي ضابط عسكري من «السنة» قيادة الجمهورية السورية!!

«فالجماعة» تعتبر أن الحكم في سورية فاسد وغير اسلامي، وتجب محاربته. لماذا؟

لأن رئيس الحكم في رأي «الجماعة» من الطائفة العلوية، وهو الفريق حافظ الأسد.

أما الاسلوب الذي وجدت «الجماعة» أنه الاسلوب الاسلامي الصحيح، للخلاص من الحكم غير الاسلامي، واقامة حكم اسلامي صحيح بديل، فهو اسلوب الاغتيالات الفردية. وأن تستهدف الاغتيالات الفردية، جميع أبناء الطائفة العلوية في سوريا!

المطالعة السريعة الأولى، لتحليل «الجماعة» عن مأزق النظام الحكم في سورية، يؤكد افلاس الجماعة السياسي والفكري، للأسباب التالية :

١ ـ لم تستوعب جماعة الاخوان المسلمين حقيقة أزمة النظام في سورية، من أنها أزمة نظام سياسي، وليست صراعاً طائفياً، كما خيل اليها.

٢ ـ لم تستوعب جماعة الاخوان المسلمين الطبيعة الاقتصادية الطفيلية للطبقة الحاكمة في سوريا.

٣ ـ واستطراداً، لم تستوعب «الجماعة» الطبيعة السياسية العدائية لمؤسسة الاستخبارات السورية، ومعها طبقة النخبة العسكرية السورية، لكل ما هو اسلامي ولكل ما هو ديمقراطي، ولكل ما هو تحرري. حيث تتعارض الاتجاهات الاقتصادية الطفيلية مع متطلبات الشورى الاسلامية والتوجه الديمقراطي والتحرري.

٤ ـ عجزت جماعة الاخوان المسلمين، ولربما تجاهلت عن وعي كامل، عن فهم مصدر السلطة في النظام. ومصدر قوة رئيس النظام السوري. لا بل عجزت «الجماعة» عن فهم مصدر قوة بعض رموز أبناء الطائفة العلوية القيادية.
فلم تستوعب «الجماعة» دور المؤسسة العسكرية في النظام، كما لم تستوعب الدور الرئيسي لمؤسسة الاستخبارات السورية في الحكم.

٥ ـ تجاهلت «الجماعة» البحث عن العلاقة بين أزمة النظام السوري من جهة، وأزمة العديد من الأنظمة العربية عموماً، في مواجهة التحالف الأمريكي الاسرائيلي من جهة اخرى.

٦ ـ تجاهلت جماعة الاخوان المسلمين بوعي كامل، أي ارتباط لازمة الحكم في سوريا بغياب المؤسسات الديمقراطية . اي ان الازمة ، هي ازمة الديمقراطية ، فقط.

٧ ـ تجاهلت جماعة الاخوان المسلمين بوعي كامل، العلاقة الجدلية، بين توجهات النظام في ادارة الصراع العربي الاسرائيلي وفق مفهومه الخاص ، وبين هيمنة النفوذ الامريكي في المنطقة.

فشل وسيلة جماعة الاخوان المسلمين لتغيير النظام السوري

حتى لو تخلينا عن هذه المسائل التي تعكس افلاس التحليل السياسي لجماعة الاخوان المسلمين السوريين، لفساد الحكم في سورية، فان اسلوب العمل الذي مارسوه، للخلاص مما أسموه الحكم العلوي غير الاسلامي، كان محكوماً عليه بالفشل.
لا بل أن اسلوب «الجهاد» المزعوم ذاك، استفاد منه النظام السوري لصالحه، مائة في المائة.

١ ـ فالثابت وثائقياً، أن قطاعاً كبيراً من النخبة من أبناء الطائفة العلوية في سوريا، معارضون أشداء للنظام السوري،
ومن خلال الجرائم التي ارتكبتها الجماعة بحق الشخصيات من أبناء الطائفة العلوية، بل والجنود منهم، فقد عرف النظام كيف يستثمر تلك الجرائم، في اجتذاب القطاع المعارض له، من أبناء الطائفة العلوية.

٢ ـ وجدت شرائح معينة في المجتمع السوري، ممن ينتمون مذهبياً إلى السنة، ان من شأن جرائم الاخوان المسلمين تلك، أن تفجر صراعاً دموياً جديداً بين السنة وأبناء الطائفة العلوية، وهو أمر لا يقره انسان عاقل. لذا، وجدت تلك الشرائح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، نفسها مدفوعة إلى التحرك السريع والمضاد للفتنة. والتصدي للمؤامرة الجديدة التي ينفذها الاخوان المسلمون باسم السنة.

٣ ـ تسببت جرائم الجماعة، في تعطيل عمل المعارضة الديمقراطية التي بدأت تتشكل طلائعها، للنضال ضد النظام السوري. وحتى لا يفهم من المعارضة الديمقراطية، أنها تلتقي مع جرائم الجماعة، في منتصف الطريق، أو ببعض خطوات منها، أوقفت المعارضة الديمقراطية حركتها بسبب تلك الجرائم التي ارتكبتها الجماعة.

٤ ـ تسببت أعمال تفجيرات السيارات الملغومة، التي نفذت باسم الجهاد الاسلامي للجماعة، في الشوارع العامة المزدحمة بالمدنيين في دمشق، في بروز تيار شعبي يطرح شعار :
«نار الحكم العسكري ولاجنة الاخوان المسلمين».

يبدو واضحاً، أن تفجير السيارات الملغومة الذي تم، انما نفذته عناصر من الاستخبارات الاسرائيلية « الموساد » ، او وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A ، اخترقت التنظيمات السرية لجماعة الاخوان المسلمين. وأيدته «الجماعة» عن غباء مطلق. أو هكذا نسب اليها بدون أن تصدر به الجماعة اي بيان أصلاً. وقد استغل النظام تلك الأعمال الإجرامية لتصفية تلك الجماعة، ولتبرير استمرار وجود أجهزته السرية.

موقع الارهـــــاب باسم الاســــلام
في الدائرة الاستراتيجية الأمريكية

اتضح مما سبق، كيف «**وظف**» النظام السوري «جهاد الجماعة»، والذي هو في حقيقته، أبشع أنواع الجرائم والارهاب، ليصب في خدمة نظامه ضد القوى الاسلامية ذاتها، والديمقراطية في سوريا، والمعارضين له.

وحيث أن صحوة الاخوان المزعومة، اتجهت إلى التصفيات الجسدية لأبناء الطائفة العلوية، فإن تلك الصحوة المدعى بها، اتجهت إلى ابراز التناقض بين الطائفة العلوية والسُّنَّة. كما حددت الصحوة هدفها، في السعي الى تنصيب قيادة السنة، وهم الأكثرية لتصفية العلويين، وهم القلة!؟

هذا التناقض الذي ادعت الصحوة الاسلامية وجوده، وشحنته بالتوتر الديني، وبالاسلوب الارهابي، ليس بتناقض أساساً.

بل ان المحصلة الوثائقية لتصعيد ذلك التناقض المزعوم، تمثل في تجميد الصراع التاريخي قومياً واسلامياً، بين البيئة السورية والبيئة الاسرائيلية.

في ظل فترة الصحوة الاسلامية المزعومة، تلك، التي اتسمت باقذر أنواع الجرائم التي يتبرأ منها رسول المحبة والسلام، عاشت البيئة السورية، عصراً من الفوضى سيطرت فيه الفتنة الطائفية على مطلب البيئة السورية الحقيقي، بأولوية التحرير، وهزيمة الغزو الصهيوني.

تمثلت محصلة الصحوة الارهابية تلك، بتجميد البيئة السورية، الداعية لضرب انشطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A ، وللدعوة لبلورة مشروع الكفاح الاسلامي التحرري، لتحرير الأرض العربية إلى واقع ملموس.

كما أدت الصحوة الارهابية تلك، إلى شل فعالية القوى الديمقراطية السورية الجنينية، لاستعادة نظام اسلامي ديمقراطي بديل للنظام العسكري القائم.

هكذا، جاءت الصحوة الارهابية باسم الاسلام، لتلتقي مع الاستراتيجية الأمريكية الهادفة، إلى تأجيل أي مطلب للبيئة الوطنية بضرب المصالح الأمريكية، وبقيام حرب تحرير إسلامية أو قومية ضد الاحتلال الاسرائيلي.

مع انتصار الثورة الاسلامية في ايران، اتجه النظام السوري إلى محور طهران الثوري بقوة. ولقد أراد بذلك، أن يضرب عدة عصافير بحجر واحد.
العصفور الأول، لمواجهة النظام العراقي، بقوة ثورية اسلامية جديدة من جبهته الشرقية.
العصفور الثاني، للاستفادة من الامكانات المادية الكبيرة لايران، في الحصول على مساعدات مالية منها، تساعده في احتواء أزمته الاقتصادية.
العصفور الثالث، تهديد الإدارة الأمريكية، بالورقة الايرانية الثورية الجديدة، لدفع الأخيرة لتنفذ وعودها بالضغط على اسرائيل للانسحاب من الجولان لتحقيق التسوية السلمية.
في ظل هذه التوجهات السياسية السورية الحاكمة، جاءت صحوة الاخوان المسلمين السوريين، بالعنف المسلح ضد أفراد عاديين من أبناء الطائفة العلوية.

وهكذا، تأكد وثائقياً، وفي النتائج العملية لتلك الصحوة، أن الاسلوب التكتيكي لتلك الصحوة المزعومة، لم تكن بطبيعتها، واسلوبها، وقيادتها، قادرة على اسقاط النظام السوري. مع العلم، بأن النظام السوري لم يكن في موقف العداء لاستراتيجية وكالة الاستخبارات المركزية، ولا المصالح الامريكية في المنطقة.

والخلاصة، ان الاسلوب التكتيكي الأمريكي في تفجير الصحوة الاسلامية السورية أعوام ١٩٧٩، ١٩٨٠، ضد النظام السوري، كان يستهدف فقط، زيادة ارباك النظام السوري محلياً، لابقاء النظام السوري ذاته، في الدائرة الاستراتيجية غير العدائية لوكالة الاستخبارات المركزية، وللحيلولة دون خروج النظام من تلك الدائرة إلى الدائرة الايرانية بشكل استراتيجي. بالرغم من ادعاءات النظام السوري التعبوية، أنه حليف للثورة الاسلامية الايرانية.
فالحركة الصحيحة في ادارة الصراع، هي تلك التي تنطلق من اسس استراتيجية. أما الصراخ والتوجهات اللفظية الطنانة، والشعارات البراقة، دون استراتيجية عبقرية، وتكتيكات عبقرية تخدم تلك الاستراتيجية، فهي مثل زبد البحر. أو هي مثل السراب في قيظ الصحراء.

الصحوة الاسلامية
في لبنان

تميزت الصحوة الاسلامية في لبنان تبعاً لارتباطها بكل من الطائفتين. السنية، والشيعية. كما أن الصحوة الاسلامية لدى الطائفتين، تميزت بخصوصيات التنظيمات السياسية التي قادت الصحوة الاسلامية لدى الطائفة الواحدة ذاتها، والتبعية الدولية، أو التحالفات لتلك التنظيمات. كما ان تلك الصحوة تميزت بمرحلتين : الاولى ، مرحلة ما قبل اعلان اتفاق الطائف والميثاق الوطني اللبناني الجديد عام ١٩٨٩.
والثانية ، ما بعد اتفاق الطائف.

الصحوة الاسلامية لدى السنة في لبنان

ظهر التمايز واضحاً في العمل السياسي لدى السنة في لبنان، في كل من طرابلس من جهة، وجزء من بيروت الغربية وصيدا من جهة اخرى.
ففي بيروت وصيدا ، ابتعدت قيادة المسلمين السُّنّة، عن ممارسة أي دور مسلح ضد أي جهة لبنانية، أو دولية، أو ضد قوات النظام السوري، أو حتى ضد الغزو الاسرائيلي.
والأمر يختلف في طرابلس بشمال لبنان. حيث لجأت الصحوة الاسلامية هناك، إلى حمل السلاح متحالفة مع حركة «فتح» الفلسطينية العرفاتية، ومع فرع حزب البعث الموالي للعراق.
تصدت الصحوة الاسلامية السنية في طرابلس، لعناصر النظام السوري في المدينة، من أبناء الطائفة العلوية من أصل سوري.

ومما ساعد الصحوة الاسلامية السنية في طرابلس على تنظيم صفوفها المسلحة هناك، هو الصراع السياسي والذي اتخذ صفة المواجهة العسكرية بين القوات العسكرية السورية في لبنان من جهة ، وبين المنظمات العسكرية الفلسطينية العرفاتية من جهة اخرى.

انتهت القوة العسكرية للصحوة الاسلامية السنية في طرابلس أواخر عام ١٩٨٥ بدخول القوات السورية والليبية، والمتحالفين معها من القوات العسكرية الفلسطينية بقيادة أحمد جبريل، وخالد العملة، مدينة طرابلس. حيث تم ابعاد ياسر عرفات وقواته العسكرية عن المدينة.

الصحوة الاسلامية للشيعة في لبنان

تتمحور الصحوة الاسلامية للشيعة في لبنان ضمن تنظيمين سياسيين، هما : حركة أمل، وحزب الله. والموقع الجغرافي للشيعة في بيروت الغربية وجنوب لبنان.

الصحوة الاسلامية لدى حركة أمل الشيعية

ترتبط الصحوة الاسلامية لدى الشيعة تاريخياً، اذا جاز لنا استخدام تعبير الصحوة الاسلامية لدى هذه الطائفة، باسم الامام موسى الصدر. وهو من أصل ايراني. اذ أنه أتى لبنان وهو شاب، وبمنصب ديني، بمرتبة حجة الاسلام، أيام الحكم الشاهنشاهي، وبرضى الحكم الامبراطوري.

توصل الامام موسى الصدر إلى منصب رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان. وبرز دوره المميز في لبنان، من خلال ما اطلق عليه نفسه، من تسمية قال أنها «ثورة المحرومين».
عرفت عن الامام موسى الصدر، خطبه النارية والبليغة، في المساجد. كما أن الملاحظة الملفتة للنظر، هو التعايش السياسي الذي ظهر على أرض الواقع اللبناني، بين مؤسسات النظام اللبناني وحركة الامام موسى الصدر. اضافة إلى التعايش السياسي، بين كل من حزب الكتائب وحزب الوطنين الأحرار من جهة، وحركة الامام موسى الصدر من جهة اخرى.
عام ١٩٧٤ أعلن الامام موسى الصدر تشكيل حركة أمل، باعتبارها تنظيماً عسكرياً لحركة المحرومين، للدفاع عن الشيعة من الاعتداءات التي قد تتعرض لها.
في سبتمبر عام ١٩٧٨ توجه الامام موسى الصدر إلى ليبيا برفقة اثنين من مساعديه تلبية لدعوة رسمية من الملازم القذافي، لحضور احتفالات الانقلاب العسكري الليبي. وما يزال الامام

موسى الصدر، ومرافقيه، مفقودين حتى يومنا هذا. بالرغم من الادعاءات، بأن الامام الصدر غادر ليبيا.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هي ان الامام موسى الصدر قاد حملة سياسية داخل وخارج المجلس النيابي اللبناني وبتأييد من القوى اللبنانية المحافظة قبل حوالي شهرين من اختطافه، دعا فيها الى وقف العمليات العسكرية للمنظمات الفلسطينية من داخل الحدود اللبنانية في الجنوب ضد المستوطنات الاسرائيلية الحدودية الشمالية.
عقب اختفاء الامام موسى الصدر، لجأت حركة «أمل» إلى تعيين حسين الحسيني رئيساً لها.
ومنذ عام ١٩٨٠ أصبح نبيه بري رئيساً لحركة أمل، وما يزال.

حركة أمل بين قيادة الامام الصدر ونبيه بري لها

مقارنة تاريخية وثائقية :
١ ـ خلال رئاسة الامام موسى الصدر لحركة «أمل»، لم تتخذ الحركة، أي موقف صدامي عسكري معلن ضد قوات المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان.
بينما دخلت حركة «أمل» خلال رئاسة نبية بري لها، بسلسلة طويلة من المعارك ضد المنظمات العسكرية الفلسطينية العرفاتية في بيروت ولبنان.
٢ ـ خلال رئاسة الامام موسى الصدر للحركة، لم تتخذ الحركة موقفاً مؤيداً ولا متحالفاً، مع القوات السورية في لبنان.

بينما اتخذت حركة «أمل»، موقف التحالف مع تلك القوات، بل وأصبح مصدر السلاح الوحيد لقوات الحركة. ذاك السلاح الوحيد لقوات الحركة. من الجيش السوري. خاصة، سلاح المدرعات.
٣ ـ خلال رئاسة الامام موسى الصدر للحركة، لم تتحالف الحركة مع النظام السوري، ولم تتبن وجهة نظره في الصراع الدائر على أرض لبنان.
بينما تردد حركة «أمل» يومياً، منذ تولي نبيه بري رئاستها، دعمها المطلق لوجهة نظر حكومة دمشق في الصراع الدولي على لبنان.

تلك أهم أوجه المقارنة لتوجهات حركة «أمل» على كافة الاصعدة، الوطنية والفلسطينية، وعلى صعيد الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، والموقف من القوات العسكرية السورية في لبنان، بين قيادة الامام موسى الصدر لحركة أمل، مقارنة بتلك التوجهات لقيادة نبيه بري لها.

الصحوة الاسلامية لدى الشيعة في لبنان بقيـــادة جماعـــة « حـزب الله »

ظهر تنظيم حزب الله في لبنان، عقب انتصار الثورة الاسلامية في ايران. وبدأ الحزب في الظهور من خلال ندوات في مساجد الشيعة في بيروت، كان يقودها العلامة محمد حسين فضل الله، وما يزال.

وعقب الاجتياح الاسرائيلي للبنان. بدأ الحزب يدعو إلى الانخراط في المقاومة ضد الغزو الاسرائيلي، ومحاربة الكيان الاسرائيلي. كما دعا الحزب إلى ضرورة مطاردة النفوذ الأمريكي ومقاتلة الأمريكيين.

ولعل التطور الذي حدث على صعيد حزب الله، يرتبط بثلاث مراحل في غاية الأهمية :

الأولى، تشكيل فرقة انتحارية من اعضاء الحزب، بتنظيم تفرع عن الحزب لدواعي أمنية، عرف باسم «منظمة الجهاد الاسلامي» قامت بعدة عمليات استشهادية بطولية ضد السفارة الأمريكية في بيروت، والحقت بحراس السفارة وموظفيها خسائر كبيرة.

الثانية، قيام «منظمة الجهاد الاسلامي» ذاتها في مرحلة لاحقة على عملياتها الانتحارية البطولية، بعمليات استهدفت خطف رهائن أمريكيين، وفرنسيين وبريطانيين، وألمان غربيين.

المرحلة الثالثة ، مرحلة التخلي نهائياً عن خطف الرهائن من الامريكيين والالمان والفرنسيين. والعودة الى تنظيم المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الاسرائيلي في جنوب لبنان.

وابتداءً من عام ١٩٨٨ ، ومع ازدياد القوة السياسية لحزب الله، فقد بدأت وحدات عسكرية من مقاتليه، تقود معارك عسكرية بطولية مميزة، ضد قوات الغزو الاسرائيلية، وضد الميليشيات العميلة للعدو الاسرائيلي في الشريط الحدودي.

ومما تجدر الاشارة اليه ، انه خلال الحرب التي نشبت بين القوات السورية وحركة «أمل»من جهة وبين المنظمات العرفاتية الفلسطينية في لبنان من جهة اخرى ، كانت وحدات جماعة حزب الله المقاتلة، وحدها تخوض حرب المقاومة والتصدي ضد القوات الاسرائيلية وعملائها.

والحق يقال، أنه في فترة من الفترات، كان تنظيم حزب الله يظهر، وكأنه القوة العسكرية والسياسية الوطنية الوحيدة القادرة على قيادة حرب التحرير الوطنية الاسلامية في جنوب لبنان، ضد الغزو الاسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.
الا أن، حماية الحزب لمختطفي الرهائن الأجانب في لبنان، حالت دون حصول الحزب على الدعم العربي الرسمي والشعبي المطلوبين في تلك الفترة .
الا ان الصورة تغيرت حالياً ، ومنذ ان تخلى الحزب عن دعم احدى التنظيمات التي كانت تقوم باختطاف الرهائن . بل ان قيادة « حزب الله» ادانت بشدة تلك العمليات في حينه.
وخلال حرب الايام السبعة التي فجرتها قوات العدو الاسرائيلي ضد الجنوب اللبناني في اواخر يوليو من هذا العام (١٩٩٣) حقق مقاتلوا « حزب الله» تلاحماً رائعاً مع الشعب والحكومة اللبنانية ، حيث تصدى مقاتلوا الحزب وحدهم لقوات الغزو الاسرائيلي. ولم يسمح الحزب بأي نشاط للمنظمات العرفاتية العسكرية المشبوهة في ساحة المعركة.

الصحوة الاسلامية السودانية
في دائرة
النظام الديكتاتوري النميري

خير ما نستهل به موضوع الصحوة الاسلامية في السودان، والتي قادها ومثلها، وما يزال، الدكتور حسن الترابي، هو بطرح التساؤل التالي :

هل تبنت الصحوة الاسلامية السودانية بقيادة مهندسها الدكتور حسن الترابي، استراتيجية تكفل لها اقامة نظام سياسي اسلامي أفضل في السودان؟؟

كما نستأذن الدكتور الترابي، بطرح السؤال التالي عليه :

هل تتطابق صحوتك الاسلامية المتحالفة مع النظام الديكتاتوري النميري، مع السنة النبوية، ومع الاستراتيجية المحمدية ؟؟

هل صحيح ما ردده قائد الصحوة الاسلامية السودانية، الدكتور حسن الترابي، من أن الأولوية يجب أن تكون لتطبيق الحد الشرعي على شاربي الخمرة على غيرها من القضايا السياسية الخطيرة، لمستقبل الجماعة الاسلامية، وغير الاسلامية في السودان؟

هل اعلان الديكتاتور النميري اللفظي بتطبيق الحد الشرعي على شاربي الخمر، يبرر الغاء العمل بالآية القرآنية «وشاورهم في الامر» وتكريس حكم الاستكبار الفردي والفاسد للديكتاتور؟

هل اعلان الديكتاتور نميري تطبيق الشريعة، واجب، أم شرط يناط تنفيذه بدعم الجماعة الاسلامية لحكمه الديكتاتوري الأسود ؟

وهل هذه الطبيعة السياسية للصحوة الاسلامية السودانية، ذات آفاق من شأنها، أن تشكل مجالاً لعمل استراتيجي، قادر على اقامة العدل في السودان، واقامة نظام اقتصادي دنيوي للشعب السوداني، يكفل اقامة العدل بين الناس، ويكفل بالضرورة الاستقلال عن التبعية الاقتصادية والعلمية لقوى الشرك والكفر العالمية؟

النتائج التي انتهت اليها ديناميكية الصحوة الاسلامية الأمريكية في السودان

نشأت حركة التمرد العسكرية المعاصرة في جنوب السودان، بقيادة جون قرنق، رداً الحكم الديكتاتوري العسكري النميري.

حتى أن الإسم الذي أطلقته حركة جون قرنق على نفسها، هي : «الحركة الشعبية لتحرير السودان».

الا أن الاعلان المفاجئ واللفظي، من الديكتاتور نميري بتطبيق الشريعة الاسلامية، جاء ليصب الزيت في نار الحرب الشعبية التي يقودها جون قرنق، ولتصعيد الحرب، بدلاً من أن تعمل على انهائها للأسباب التالية :

١ ـ فالحرب التي بدأتها الجماعة السودانية في الجنوب بقيادة قرنق، لم تتفجر بسبب ديني اطلاقاً. كان اعلان الحرب أساساً، لتحرير جميع السودان، وليس الجنوب، من النظام الديكتاتوري العسكري بكل مضامينه السياسية والاقتصادية والادارية.

٢ ـ لجأت الحركة إلى العصيان المسلح، ثم إلى حرب عصابات محدودة ضد قوات النظام، ولم تقم الحرب ضد أي رمز للعقيدة الاسلامية. وكان السبب في لجوئها إلى السلاح، هو غياب الديمقراطية وفساد النظام القمعي.

٣ ـ حددت الحركة أهدافها، باقامة نظام سياسي جديد، ذو مضمون اقتصادي يكفل الحد الأدنى من الحياة الانسانية للجنوبيين الفقراء المسحوقين خصوصاً، ولكل السودانيين عموماً.

في مواجهة هذه الحركة العسكرية، لجأ الديكتاتور النميري إلى اعلان صحوته الاسلامية الأمريكية المفاجئة!؟

أي أن الديكتاتور لجأ إلى الصحوة الاسلامية المزعومة، ليشهرها سلاحاً في وجه الحركة العسكرية التي تستهدف الاطاحة بنظامه القمعي.

وهكذا، نجد أن هناك تشابهاً يكاد يكون مائة في المائة، بين اعلان صحوة الديكتاتور نميري

الاسلامية الأمريكية، وبين صحوة مغتصب السلطة الاسلامية، الدينية والدنيوية، معاوية بن أبي سفيان في معركة صفين، عندما أصبحت هزيمته مؤكدة، امام المناضل والعلامة، وبطل الاسلام الخليفة الشرعي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، فادعى المتمرد على الشرعية معاوية بن ابي سفيان الإحتكام إلى المصاحف التي رفعها على رماح قواته.
واذا كانت الصحوة الاسلامية المزعومة لأفسد مخلوق على وجه الأرض، وهو معاوية بن أبي سفيان، في معركة صفين، مناورة سياسية مضللة مفضوحة لكسب الوقت، ولتعزيز بيئته السياسية الوطنية، ولاحداث خلل في بيئة جبهة الحاكم الشرعي الامام علي بن أبي طالب، فان الصحوة الاسلامية الأمريكية المفاجئة للديكتاتور النميري، مناورة سياسية مفضوحة أكثر وأكثر، من مناورة مغتصب السلطة معاوية.

ثانياً : الغباء السياسي لقيادة الصحوة الاسلامية السودانية :

مثلما انطلت مناورة المغتصب معاوية على بعض المؤمنين السذج في معسكره، والذين كادوا أن يفروا من المعركة، لعدم ايمانهم بالأهداف السياسية للمغتصب معاوية، فتريثوا قليلاً حوله، بعد أن اعلن تضليله بقبول التحكيم حسب أحكام القرآن، ورفع جنده المصاحف على رؤوس الرماح، في مواجهة قوات الخليفة الشرعي علي كرم الله وجهه... مثلما انطلت تلك المناورة المضللة المفضوحة على السذج في معسكر معاوية، بل وفي معسكر الخليفة الشرعي علي بن أبي طالب، انطلت صحوة نميري الاسلامية المفاجئة، على المسلمين السذج، والغارقين في اميتهم السياسية، وفقرهم المعيشي، فزادوا من التفافهم حول الديكتاتور النميري، وزادوا من تأييدهم له في مواجهة خصوم نظامه بعد ان صوَّر لهم نميري الصراع مع جون قرنق ، بأنه تمرد من الاخير ضد الشريعة الاسلامية.

الصحوة الاسلامية السودانية
بين الاستراتيجية والمناورة

قلنا، ويقول التاريخ، أن الصحوة الاسلامية السودانية أطلقها الديكتاتور النميري بشكل مفاجئ، وبعد مرور حوالي تسعة أعوام على اغتصابه الحكم بقوة السلاح.
الا أن الجماعات الاسلامية المتطرفة، الساذجة سياسياً، المسحوقة معيشياً، والمتخلفة حضارياً، كانت موجودة قبل أن يرى الديكتاتور ونظامه النور، فتلك الجماعات أسبق منه تاريخياً.
وما يهمنا ايضاحه هنا، هو أن الجماعات الاسلامية السودانية، نظرت إلى الصحوة الاسلامية النميرية الأمريكية على أنها تماثل الاستراتيجية، بينما هي في حقيقتها، لا تعدو ان تكون مناورة سياسية، مثل مناورة المغتصب معاوية.
بالرغم من أن ادارة الديكتاتور نميري لنظامه لم تكن على أسس استراتيجية، فاننا سنفترض ذلك فرضاً، لنحاور أدعياء الصحوة الاسلامية السودانية، ومهندسيها، في هذا الصراع مع الخارجين على ديكتاتورية نميري.

نقـــول :

إنه مع افتراض أن لدى الديكتاتور نميري استراتيجية، فان تلك الاستراتيجية كانت بالضرورة، تستهدف الاستجابة لمطالب البيئة بالاستخدام الأمثل للمقدرات الوطنية للسودان. بهدف الاستجابة لحاجات ومتطلبات البيئة السودانية المشروعة، وبأقل التكاليف والخسائر.
وكنتيجة حتمية للنهج الديكتاتوري المضلل، والمعادي للعمل الاستراتيجي لنظام نميري، فانه كان يرفض الاستجابة للمطالب الجوهرية للبيئة السودانية، وفي مقدمتها المشاركة السياسية في الحكم، وتنظيم العمل. ثم استبعاد النظام للكفاءات العلمية، بسبب اتجاهاتها السياسية الديمقراطية، جعل نظامه عاجزاً عن الاستخدام الأمثل للمقدرة السودانية. بل وعاجزاً عن

استخراجها للموارد السودانية المتاحة له. مما جعل النظام الديكتاتوري عاجزاً عن تلبية مطالب عنصر آخر من عناصر البيئة، وهو عنصر مطالب الخدمات والسلع.
وهكذا أصبحت التوجهات المضللة لنظام نميري، دون أية مقومات ديناميكية.

في ظل ذلك الوضع، تفجرت الثورة المسلحة التي قادها جون قرنق وحركته الشعبية في الجنوب. ولم تكن لدى نظام نميري استراتيجية قادرة على التصدي لتلك الثورة.
وبالمقابل، لم تكن استراتيجية جون قرنق، بقادرة على تحقيق الانتصار والوصول إلى السلطة.
هذه مسألة لا بد من تأكيدها، استباقاً لنتائج تحليل انهيار نهج الديكتاتورية في السودان.
في مواجهة ذلك الخطر الذي برز على ساحة النظام الديكتاتوري في جنوبه وشماله، شرقه وغربه، تفتق ذهن الديكتاتور نميري عن الصحوة الاسلامية الأمريكية، لمواجهة خصومه.

أعلنت الصحوة الاسلامية السودانية بقيادة الدكتور حسن الترابي، تحالفها مع نظام نميري، بمجرد أن اعلن الأخير، صحوته المفاجئة، بتطبيق الشريعة الاسلامية. وقد حدد الديكتاتور نميري، مفهومه لتطبيق الشريعة الاسلامية، بأنه تطبيق الحدود القرآنية على شاربي الخمر، فقط.
أما مسألة التزام الديكتاتور نميري، ونظامه، بمبادئ الشورى الاسلامية، ومبادئ العدالة الاسلامية، والأخذ بمبدأ توزيع السلطات الأربع في الدولة، فان الديكتاتور أكد استمرار رفضه المطلق الأخذ بأي من تلك المبادئ الاسلامية.

حددها نميري بكل وضوح، بأنه مع المشروع الاسرائيلي الأمريكي، ومع الديكتاتورية، ولكنه مع الاسلام بمسألة جلد الضباط العسكريين الذين يشربون الخمرة في البارات العامة !
مقابل ذلك المفهوم النميري لتطبيق الاسلام، والشريعة الاسلامية، دخلت صحوة جماعة الترابي، في تحالف مباشر، وعلني، مع النظام الديكتاتوري.
بل، وأعلنت الصحوة الاسلامية السودانية «الترابية» ، وقوفها إلى جانب قوات نميري ضد حركة تحرير جنوب السودان. واعتبرت تلك الحركة، خارجة على الشريعة الاسلامية !؟
هكذا، وظفت الصحوة الاسلامية السودانية«الترابية» ، طاقة اعضائها ليس بهدف إقامة نظام سياسي اسلامي في السودان، بل في محاربة ثورة قائمة ضد الديكتاتورية.
علماً، بأن ولاء الديكتاتور نميري للمشروع الاسرائيلي الأمريكي. كان واضحاً، وعلنياً.

لكل ما تقدم، فان الصحوة الاسلامية السودانية بقيادة الدكتور حسن الترابي، دليل مادي ملموس على أنها صحوة في دائرة الاسلام الأمريكي.
أي أنها صحوة خدمت الأهداف الاستراتيجية لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

وتأكيد هذه الحقيقة لا يعني، أن جماعة الصحوة الاسلامية السودانية، عملاء لوكالة الاستخبارات المركزية، بل يعني فقط، أنهم نفذوا، وما يزالون، مبادئ الاسلام الأمريكي، والوصايا الأمريكية للقضاء على الثورة الاسلامية الحقيقية وللقضاء على كل محاولة عقلانية لاستعادة بناء النظام الوطني الاسلامي وفق المنهاج المحمدي . كما أن هذا التحليل لا يلغي تقدير كاتب الدراسة للمكانة العلمية الإسلامية الأكاديمية التي يحتلها د. حسن الترابي.
عقب انهيار النظام النميري في ابريل عام ١٩٨٥ ، وقيام احكم الديمقراطي البديل في السودان ،لجأت الصحوة الاسلامية « الترابية » الى التآمر مجددا على النظام الديمقراطي في السودان .
فبعد مرور اقل من اربع سنوات على قيام النظام الديمقراطي الذي اعقب سقوط نظام نميري العسكري القمعي ، لجأت جماعة الصحوة الاسلامية التي يرأسها الدكتور حسن الترابي الى التحالف مع الحركة العسكرية الانقلابية التي قادها العميد عمر البشير، والتي حطمت المؤسسات الديمقراطية ، واقامت حكماً عسكرياً جديداً اصبح امتداداً لنظام نميري العسكري .
وهذا النهج السياسي للحركة الاسلامية التي يقودها الدكتور حسن الترابي ، تؤكد عمق النزعة الارهابية والمعادية للشورى الاسلامية لدى تلك الحركة الترابية . كما تؤكد ممارسات تلك الحركة ضلوعها في دائرة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية .C.I.A الهادفة لتشويه الاسلام السياسي ، وتدميره.

الصحوة الاسلامية في مصر

(قبل انهيار الاتحاد السوفييتي)

ما الذي تطرحه جماعات ما يسمى «بالصحوة الاسلامية» في ساحة النظام العسكري المصري؟
لنستعرض ممارساتهم، وهي التالية :
١ ـ تعتبر تلك الجماعات، أن النظام الحاكم بلغ مبلغ الكفر، لأنه لا يعلن، مثل النظام الديكتاتوري العسكري النميري، والنظام الديكتاتوري العسكري الباكستاني، أنه يطبق الشريعة الاسلامية بصراحة.
٢ ـ واستطراداً، تعتبر تلك الجماعات، أن النظام في مصر، اذ يسمح لفئة من الناس العمل بملاهي ليلية، ويتعاطي المسكرات في تلك الملاهي، بدلاً من تطبيق الحد على مرتكبي تلك الموبقات، فانما يكون النظام شريكاً في الكفر، يجب محاربته.

تلك الجماعات، لا تضع تصوراً للنظام السياسي البديل، على كافة المستويات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.
وهي في مواجهة افلاسها الفكري والسياسي، تلجأ إلى ما لجأت اليه الارستقراطية الأموية والفارسية، والتركية من قبل، حيث مزج السابقون بين العقيدة و«الدولة»، كما فوضوا الخليفة في جميع السلطات: الفقهية، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

الا، أن الفارق الوحيد بين الصحوة الاسلامية لدى الارستقراطية القريشية والفارسية والتركية من قبل، والصحوة الاسلامية الأمريكية اليوم في مصر، هي أن دعاة الصحوة في مصر، لا يريدون خليفة فارسياً أو تركياً، بل يريدون خليفة مصرياً.
وكل ما يريدونه من الخليفة المصري الجديد، أن يعلن التزام الدولة بالشريعة الاسلامية. وأن يواصل حربا أكثر دموية ضد المطالبين بالديمقراطية أو الشورى.

الا أن أخطر ما في «الصحوة الاسلامية المصرية الأمريكية» هو التالي :
١ ـ اتجاه اعضاء جماعات الصحوة إلى أعمال العنف، ضد الأفراد والدولة.
٢ ـ المزج الذي يطلقونه بين العقيدة و«الدولة»
٣ ـ تأييدهم لفكرة الحاكم الديكتاتور المطلق ولكن باسم الاسلام، باسم الخليفة. أي الدعوة لظهور الحاكم المستبد العادل (!).
٤ ـ عداء الجماعات الشديد لفكرة الديمقراطية. وهذا سبب لجوئهم للعنف، وتأييدهم للديكتاتورية، والمزج أصلاً بين العقيدة والدولة باصطلاح «الخلافة».

في النتائج

أثبتت احداث التاريخ القديم والقريب، أن معيار الحكم على نجاح الدعوات الدينية السياسية، انما يكون من خلال النتائج التي تقود اليها تلك الدعوات، وليس بالنوايا. فالسيدة عائشة رضي الله عنها لم تكن تتصور أن الحرب ضد الخليفة علي بن أبي طالب ستسفر عن ذلك العدد من الخسائر البشرية في صفوف الخارجين على سيدنا علي كرم الله وجهه.
فالخروج على الامام سيدنا علي، حقق فوائد للطبقة الارستقراطية من بني أمية، أولاً وأخيراً، بالرغم من الدمار الذي ألحقوه بالمسيرة الاسلامية.

ودعوات التشيع والزندقة، كانت جميعها تستهدف مصالح الطبقة الارستقراطية الفارسية، أولاً وأخيراً. وكانت نظريات الامامة، ستاراً كاذباً لاخفاء تلك الأطماع السياسية والتجارية.
والدولة «السنية» التركية المزعومة، كانت تهدف خدمة مصالح الطبقة الارستقراطية التركية أولاً وأخيراً. بل إن تلك الدولة خالفت أهم أصول النهج المحمدي في النظام الوطني الإسلامي.

وفي مصر، فان النتائج التي تتحقق يومياً، ويلمسها كل مراقب للأحداث يومياً، من ممارسات جماعات الصحوة الاسلامية، هي التالي :

١ ـ تقدم الجماعات الاسلامية في مصر، مبرراً جديداً كل يوم للنظام العسكري الحاكم ليزيد من وسائل ممارسته ، في اللجوء الى المؤسسة العسكرية ضد التوجهات الديمقراطية، والشورى الاسلامية.

كيف لا، وأن الجماعات الاسلامية، ذاتها، تصف الديمقراطية، بأنها بدعة صهيونية، أو ماسونية أحياناً اخرى!؟

٢ ـ اعطاء جماعات «الصحوة الاسلامية» الأولوية في ممارساتها، لمسألة عودة «الخلافة» وتطبيق الحد على أصحاب دور الملاهي وشاربي الخمر، أضعف من الاهتمامات الجماهيرية المصرية، بضرورة التضامن مع المسلمين الذين يقاتلون الغزو الصهيوني في القدس وفي كل فلسطين.

٣ ـ معارضة جماعات «الصحوة الاسلامية» للديمقراطية تشكل عبئاً جديداً على كاهل القوى السياسية الديمقراطية المعارضة للحكم العسكري.

٤ ـ لجوء جماعات الصحوة الاسلامية إلى أعمال عنف يومية ضد النظام العسكري، يبعد غالبية الرأي العام عن الاهتمام بضرورة طرح بدائل ديمقراطية، لممارسات النظام الوطنية والدولية، بهدف الخلاص من تبعية النظام لاتفاقية الصلح المصرية الاسرائيلية الأميركية.

كما يضعف من مقدرة المعارضة الاسلامية المعارضة لهم، مثل جماعة الاخوان المسلمين وحلفائها من الديمقراطيين، لطرح بدائل لانقاذ الاقتصاد المصري.

٥ ـ تكون المحصلة النهائية للممارسات الارهابية اليومية لجماعات الصحوة الاسامية المزعومة، هي التخلي عن مهمة اقامة النظام الديمقراطي، والاسلامي في مصر أولاً. وبهذا يستمر النظام الديكتاتوري، وتستمر لعبة جماعات الصحوة في دائرة العنف المضاد، دون أن يكون بمقدور أساليب الصحوة المزعومة، أن تقيم نظاماً اسلامياً، ليكون نسخة مكرره عن الخلافة في عهد الأتراك، أو الارستقراطية الفارسية، أو حتى الارستقراطية الأموية، أو الفاطمية.

في الرد على عبث الصحوة الاسلامية الأمريكـــية الارهـــابية في مصر

١ ـ توجد في مصر مجموعات كبيرة من العلماء والدارسين والفقهاء بشئون العقيدة الاسلامية، على قدر كبير من العلم أكبر مليون مرة، من دعاة الصحوة الارهابية المنسوبة إلى الاسلام.

٢ ـ مسألة تطبيق الحدود الشرعية، مردها المطالبة بادخال تطبيق تلك الحدود في صلب قوانين مؤسسات الدولة العقابية. والوسيلة المنطقية الوحيدة لتحقيق ذلك، هي أن تستجيب السلطة التشريعية في مصر لهذه المطالب، أن كانت تمثل مطلباً لأغلبية الجماهير المصرية.

٣ ـ ما دامت السلطة التشريعية في مصر، ترفض اضافة قوانين لمؤسسات القضاء لتطبيق الحدود الواردة في القرآن وذلك بسبب تسلط حزب النظام العسكري الحاكم واحتكاره للسلطة التشريعية والتنفيذية ، فمعنى ذلك، واحداً من اثنين،

الأولى، أن السلطة التشريعية المصرية لا تنتخب في ظل نظام ديمقراطي سليم.

الثانية، أن السلطة التشريعية في مصر هي نتاج نهج ديمقراطي، ولكن الأغلبية الديمقراطية في السلطة التشريعية بمصر، ترفض تطبيق الحدود العقابية الاسلامية بالتطبيق الحرفي الذي تدعو اليه جماعة الصحوة المزعومة.

فاذا كانت الحالة الأولى هي السائدة، أي غياب الديمقراطية الحقيقية بسبب مشاركة الجيش والشرطة في انتخاب مرشحي الحزب الحاكم فقط ، فعلى اولئك الحريصين على تطبيق الحدود العقابية القرآنية، أن يناضلوا «سياسياً»، ضد استعادة الديمقراطية، أو الشورى الاسلامية، واستبعاد اي دور للمؤسسة العسكرية في الحكم.. والسماح لاي مواطن كفؤ في ان يترشح لمنصب رئيس الجمهورية. وعندها يكون بالامكان كسب رأي الأغلبية لسن قوانين لتطبيق الحدود العقابية الواردة في القرآن.

أما اذا كانت الحالة الثانية هي السائدة، أي رفض الأغلبية الديمقراطية لسن القوانين بتطبيق الحدود العقابية الواردة في القرآن، فمعنى ذلك، أن على علماء الصحوة أن يواصلوا الحوار، والحوار فقط لكسب الانصار لهم.

٤ ـ ان تغيير المنكر باليد أي بيد جماعات الصحوة المزعومة، عملاً بالحديث الشريف «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فان لم يستطع فبلسانه، فان لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان» إنما يقصد به عمل لا يتصف بالعنف أولاً، كما أنه يقصد به منكراً لا يرقى إلى مسؤولية الدولة في امره مثل الملاهي الليلية في مصر. فالحكومة هي المسئولة عن المحافظة على تنفيذ القوانين.

الملاهي احدى مظاهر النظام الاقتصادي. فهي فرع ثانوي من أصل. والأصل غير الفرع. وبتر الفرع لا يعني تغيير الأصل.

ومسألة الملاهي الليلية في مصر، والفنادق السياحية، وما تجري فيهما من تصرفات لا تخضع لرقابة أي شريعة دينية حقاً، انما ترتبط بالاقتصاد المصري. أو بجزء منه. وهو ذاك المتعلق بقطاع اقتصاد السياحة. فهولاء الذين يشتغلون في قطاع الخدمات السياحية، أفراد، وقطاع عام أو خاص. كلاهما يمارس خدماته السياحية مقابل دخل اقتصادي. فإغلاق الملاهي الليلية، يستدعي اغلاق الفنادق السياحية، والخدمات المرتبطة بالسياحة في الاهرامات، وخلافها. وهذه وتلك، يغلب عليها الموضوع الاقتصادي، كما يغلب عليها الموضوع الديني حقاً.

حيث أن عدد السياح لمصر سنوياً، يعد بالملايين من جنسيات مختلفة، ومن ديانات غير اسلامية. وهناك من يقول، أن عدد المنتفعين من الخدمات السياحية كبير يتجاوز عشرات الالاف من العمال والمستخدمين. كما أن الدولة تستفيد مئات ملايين الدولارات من العائدات.

باختصار، فان مسألة الملاهي الليلية في مصر، والبارات، والخدمات الفندقية، وما ترتكب فيهما من تجاوزات للحدود العقابية في القرآن، كما يرى دعاة الصحوة الاسلامية، وبحق، مسألة ترتبط عضوياً بالاقتصاد المصري. وبالتالي، فان المطلوب مناقشتها والتصدي لها ضمن التصدي لمسألة التوجهات الاقتصادية المطلوبة، لايجاد موارد مشروعة دائمة قوية لاقتصاد جديد لمصر.

كما أن المطلوب أمره هو، مناقشة استحداث قوانين جديدة في مصر، ليس للتصدي للفساد الاخلاقي التي تحدثها الملاهي بدورها الاقتصادي فحسب، بل لاستحداث قوانين جديدة تلزم قادة الحكم، بالممارسة الاسلامية والديمقراطية الكاملة، غير المنقوصة، للشعب المصري. ليعبر عن رأيه بكل صراحة، ليس في مسألة اقتصاد الملاهي الليلية فقط، بل في البحث عن أسس لنظام اقتصادي مشروع إسلامياً، مستقر ومتطور، لا يعتمد على الصدقات الاسرائيلية والأمريكية.

كما أن المطلوب ايضاً، هو استقلال مؤسسة الأزهر عن السلطة التنفيذية في مصر، وعن رئيس الجمهورية خاصة. وأن يتم انتخاب شيخ الأزهر من بين علمائه في جمعية عمومية. وأن يكون الاستقلال مطلقاً. وفي ذات الوقت، أن تكون السلطة التنفيذية في النظام المصري، متعاونة تعاوناً ايجابياً، لما يصدر عن الأزهر من فتاوى واجتهادات تتعلق بأركان العقيدة. أي أن لفقهاء الشريعة سلطة تشارك في الحكم، الى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية.

فمجتمع مصر ليس مجتمعاً اسلامياً مائة في المائة. هناك غير المسلمين. وأنه لواجب قرآني التعايش في نطاق «الدولة» المصرية للجميع دون التمييز.
والمسلمون في مصر لم يهبطوا على أرض مصر من السماء. لقد سبقهم إلى أرض مصر، آباؤهم الأولون الأقباط. والدولة هي مؤسسة عقدية تعاقد أفرادها الأقدمون على اقامتها لتحقيق الأمن، ولمنع أخذ الحق باليد، بل يؤخذ الحق من خلال مؤسسات القضاء.

فليس مقبولاً، أن يأتي بعد أربعة عشر قرناً من دعوة دين المحبة والسلام، دعوة الاسلام، من يعطي لنفسه الحق باحراق الكنائس وقتل الأقباط في مصر، باسم الاسلام !
وليس منطقياً، ولا مفهوماً، أن تلجأ الجماعات الارهابية في مصر، إلى تعطيل حركة المعارضة الاسلامية العقلانية والديمقراطية في مصر، تحت ستار الصحوة الاسلامية.
وليس مفهوماً، أن تتغاضى الجماعات الارهابية في مصر، على قضية الصراع الفلسطيني الصهيوني، وتغض الطرف عن العدوان الأمريكي الصهيوني على سكان القدس، بدعوى اعطاء الأولوية لاحراق ملهى ليلي هنا ، وهناك.

استدراك

تقتضي الأمانة التاريخية، والاسلامية، معاً، الاشارة إلى ممارسات جماعة الاخوان المسلمين في مصر، ومفهومهم للدعوة الاسلامية.
أول ما يواجه الباحث في النضالات السياسية للجماعات الاسلامية في البلاد العربية خصوصاً، هو الموقف المميز العقلاني القريب إلى الاسلوب المحمدي، بشكل عام، والذي وقفته، وما تزال، جماعة الاخوان المسلمين في مصر، من اسلوب اسلامي صحيح، في الدعوة والهداية.

كان للجماعة في مصر تنظيم سري، استدعته ظروف الاحتلال البريطاني، كما استدعته ظروف الحركة الانقلابية العسكرية التي قادتها مجموعة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة البكباشي جمال عبدالناصر.

ولقد كان النظام العسكري الناصري، هو البادئ باعلان حرب التصفية السياسية، ثم الجسدية لجماعة الاخوان المسلمين، قيادة وتنظيماً.

أما اتهام النظام الناصري للجماعة، بتدبير مسرحية محاولة اغتيال رئيس النظام، فهي مهزلة. لا يصدقها عقل.

فلو كان اسلوب عمل الاخوان المسلمين في مصر، الاغتيالات الفردية، لكانوا اغتالوا الرئيس المصري الراحل أنور السادات، في ذروة الخلاف الوطني والسياسي بينهما. وهم القادرون على دفع آلاف الشهداء، ضد خصمهم السياسي، لو أرادوا.

بل لو كان الاخوان المسلمون يؤمنون بالاغتيالات الفردية، لكانوا اغتالوا عبدالناصر، وهم القادرون على ذلك، تبعاً لعشرات الالاف من مؤيديهم.

الأمانة التاريخية تفرض نفسها، وهي أن الاخوان المسلمين في مصر، تميزوا بالآتي :

١ ـ وظفوا طاقات تنظيمهم، سواء في عهد الملكية، أم في عهد الديكتاتورية العسكرية الوطنية، بالدعوة إلى العقيدة، بالتي هي أحسن.

٢ ـ عندما رفضت بريطانيا الانسحاب، وحصل نزاع بين النظام الملكي المصري وقوات الاحتلال، شكلت جماعة الاخوان المسلمين، كتائب فدائية استشهادية لالحاق أفدح الخسائر بقوات الاحتلال البريطانية بمنطقة القناة.

٣ ـ عند قيام النزاع العسكري بين العصابات الصهيونية في فلسطين، مع مجاهدي الشعب الفلسطيني، وتواطؤ الاحتلال البريطاني لفلسطين مع العصابات الصهيونية، شكل الاخوان المسلمون في مصر كتائب فدائية ساهمت بشرف الجهاد على أرض فلسطين، ضد العصابات الصهيونية.

٤ ـ في أيامنا الراهنة، تقف جماعة المسلمين بكل صلابة، لتدعم الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي.

٥ ـ ترفض جماعة الاخوان المسلمين في مصر، الانسياق وراء الصحوة الاسلامية المزعومة من مصر، ضد ملاهي السياح في مصر. وهي تنظر إلى الأمر، نظرتها السابقة منذ عشرات السنين،

أي اللجوء إلى التوعية والهداية وتحريم العنف الفردي ضد المنكر. الى جانب النضال السياسي الديمقراطي المشروع للوصول الى السلطة بطريق ديمقراطي سلمي.

٦ ـ جماعة الاخوان المسلمين في مصر، هي القوة الجماهيرية السياسية الوحيدة في مصر، التي تدعو لتحرير فلسطين بالجهاد والكفاح المسلح وحده، وترفض أي تنازل عن شبر واحد من التراب الفلسطيني.

٧ ـ تدرك جماعة الاخوان المسلمين في مصر، العلاقة بين تفشي بعض صور الضلالة وبين غياب الديمقراطية عن مؤسسات النظام. وبذلك تختلف الجماعة، عن الارهابيين الاسلاميين الجدد في مصر، الذين يرفضون أي تفسير ديكتاتوري لأزمة النظام ويرفضون أي توجه ديمقراطي لاصلاح مؤسسات النظام بالضرورة. حيث يركز « الاخوان» على اولوية المعركة الديمقراطية للوصول الى السلطة.

والمأخذ الوحيد على الاخوان المسلمين في مصر، أنهم لا يعطون الأولوية في نضالهم السياسي، لاقامة نظام دولة اسلامية مصرية، يقوم على التوزيع بين السلطات الأربع، الفقهية، والتشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

ومثل هذا التوجه السياسي ، يتطلب بداهة توجيه النضال اليومي ضد أسس النظام العسكري القائم، وضد ثقافته السائدة، وهي ثقافة وتاريخ حركة ٢٣ يوليو المعادية للقيم والمبادئ الاسلامية في الحكم بهدف تحطيمها اولاً ، وليس ضد الملاهي الليلية، كما تعتقد جماعة الصحوة الإسلامية الأمريكية.

موقع تكتيك خطف الرهائن

في دائرة

الاستراتيجية المحمدية

ما هو موقف الاسلام من خطف الرهائن؟
هذا السؤال مطروح بالحاح، بعد أن لجأت اليه العديد من المنظمات، تارة بأسم الاسلام، وتارة باسم الماركسية، وتارة باسم القومية.
كما مارست هذا الاسلوب قيادة النظام البعثي العسكري العراقي عقب غزو قواتها للكويت في اغسطس ١٩٩٠ ، حيث لجأت الى جمع الرعايا الاوروبيين والامريكيين في اماكن قريبة من القواعد العسكرية الجوية العراقية ، ومن المصانع الاستراتيجية ، بهدف الحيلولة دون قصفها من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية . والمضحك المبكي في الموضوع ، هو ان القيادة الديكتاتورية للنظام العسكري العراقي اطلقت عليهم اصطلاح « **الضيوف** » على اولئك الرهائن !؟ كما كان بين الرهائن اطفال ونساء وكهول .
وسواء كان الخاطفون عناصر في منظمة سرية ، ام كانت حكومة نظام سياسي معين ، مثل حكومة البعث العراقي ، فإن العملية بحد ذاتها اسلوب ضغط للحصول من دولة الرعايا المخطوفين على تنازلات سياسية، او عسكرية لصالح الخاطفين. فما هو موقف الاسلام من هذا الاسلوب في العمل السياسي؟
لسوف نتصدى لهذه المسألة الخطيرة من خلال اوسع عملية احتجاز لرهائن شهدها التاريخ الانساني كله، ونقصد بها ، عملية احتجاز الرهائن الامريكيين في طهران عام ١٩٧٩.
في ٤ نوفمبر ١٩٧٩، اي بعد أقل من تسعة أشهر على تولي مهدي بازرجان، رئاسة اول حكومة اسلامية ايرانية ، اقتحم جمع من الطلبة الايرانيين مبنى السفارة الامريكية في طهران.
وفي خلال بضع ساعات من المقاومة بالايدي، بين موظفي السفارة الامريكية والطلبة المهاجمين، استسلم الموظفون الامريكيون ، وقام الطلبة بحجز موظفي السفارة في مبنى السفارة ذاته، ولمدة ٤٤٤ يوما.

اعتبر الطلبة المهاجمون موظفي السفارة الامريكيين، بعد ان تم احتجازهم، رهائن حيث اشترطوا لاطلاق سراحهم، تسليمهم شاه ايران الذي كان قد غادر طهران منذ ١٦ يناير ١٩٧٩. ثم غادرها الى بنما في يونيو/حزيران من العام ذاته.
ولأهمية ذلك الحدث، والذي ارتبط بمجمل مسيرة الثورة الاسلامية الايرانية فيما بعد، ... فإننا سنعالج ابعاده من كافة الاتجاهات. كما سنلجأ الى تحليل سيكيلوجية الحدث، وموقعه من

العقيدة الاسلامية المحمدية وفي الدائرة الاستراتيجية لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية C.I.A.

فمما لا شك فيه، ان وجود موظفي السفارة الامريكية في طهران، كان بناءً على اتفاق بين الحكومة الامريكية وحكومة الشاه المخلوع الراحل، وهو اتفاق يستند الى القانون الدولي، والى ما نص عليه من حصانة لموظفي السفارات للدول.

وحصانة السفراء، ومساعدوهم، هي أول ظاهرة من ظواهر الحصانة الدولية في التاريخ. حيث كان السفير في عهد الدولة القديمة، التي كان سلاح قواتها المحاربة، الرمح والسيف والترس، يتمتع بالحماية الكاملة، حتى لو قام بنقل تهديد بالحرب، او رفض شروط مزرية للقبول بصلح.

لسنا بصدد النقاش، او الجدل، حول ضخامة عدد الموظفين العاملين في السفارة الامريكية في طهران. اذ لو كانت المسألة حول ذلك الكم الكبير من الموظفين، فإن الحل ، يكون بالطلب الى السفارة الامريكية، باجلاء ما تراه الحكومة الاسلامية الايرانية، يمثل خطرا على امنها. وعند رفض واشنطن مثل ذلك الطلب الاسلامي الايراني، عندها يختلف الامر. ويكون امام الحكومة الاسلامية الايرانية اجراءات دولية مشروعة لاجبار واشنطن على ترحيل موظفيها.

ما حصل في ٤ نوفمبر ١٩٧٩ في المنظور الاسلامي، هو المخالفات التالية:

١- الغاء من جانب واحد وبشكل فوري لاتفاق سابق أبرمه شاه ايران مع الحكومة الامريكية.

٢- حجز حرية أناس مدة ٤٤٤ يوما دون محاكمة .

٣- اعتداء على عرف دولي قديم لحصانة موظفي السفارات الاجنبية.

المخالفة الأولى

من منطلق أن سياسة الولايات المتحدة الامريكية معارضة، ومعادية للاسلام، وفي منزلة المشركين في عصر الاسلام يوم نشأته الأولى، سنتولى معالجة هذه المخالفة.
فاحتجاز موظفي السفارة الامريكية، وهم ، ممثلو العدوان الامريكي على الشعوب الاسلامية، جاء يتعارض مع المبادىء الاسلامية. ذلك ، أن أولئك الموظفين ،وبغض النظر عن معاداتهم للاسلام، ودعمهم للشاه المخلوع، فإن وجودهم في ايران كان بموجب اتفاق مسبق مع الشاه، قبل الثورة الاسلامية. وفي التاريخ الاسلامي، قواعد قرآنية توضح بالتفصيل، اسلوب انهاء الاتفاقات مع اعداء الاسلام، تلك القواعد جاءت في سورة التوبة، ومن بدايتها. يقول الحق تعالى في تلك السورة الكريمة:

« براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين. فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين. وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله فإن تبتم فهو خير لكم وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله وبشر الذين كفروا بعذاب أليم. إلا الذين عهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظهروا عليكم أحداً فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم إن الله يحب المتقين. فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلوة وآتوا الزكوة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم. وإن أحد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلم الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون. كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عهدتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم إن الله يحب المتقين. كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمةً يرضونكم بأفواههم وتأبى قلوبهم وأكثرهم فاسقون. اشتروا بأيت الله ثمنا قليلا فصدوا عن سبيله إنهم ساء ما كانوا يعملون. لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة وأولئك هم المعتدون. فإن تابوا وأقاموا الصلوة وآتوا الزكوة فإخوانكم في الدين ونفصل الايت لقوم يعلمون. وإن نكثوا أيمنهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فاقتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمن لهم لعلهم ينتهون ».

من خلال استعراض الآيات السابقة، يتضح بكل جلاء، ان المبادىء الاسلامية، القرآنية، حددت اسلوبا واضحا، وقواعد محدده على سبيل الحصر، لالغاء الاتفاقات مع المشركين، ومنهم الامريكان والماركسيين والصهاينة في ايامنا المعاصرة، وهي الاجراءات التالية:

١- أن يتم اعلان الغاء الاتفاقات علنا، وعلى مسمع من العالم اجمع. ذلك، ان الايات القرآنيه، دعت الى اعلان الالغاء في موسم الحج. وموسم الحج. كان تجمعاً اسلاميا جامعاً شاملا. أي انه حضور عالمي، وعلني كبيرين.

٢- ان يمنح المشركون وهم رعايا الدول الاجنبية المعادية مهلة لتدبر امرهم. وهي في حدها الادنى، أربعة اشهر. كما ورد في الآية الكريمة. ومعنى ذلك، ان الغاء الاتفاقات لا يكون فورياً حسب مبادىء الاسلام. ومعنى ذلك، ان مبادىء التعامل الاسلامي في النطاق الدولي، تضمن استقرار الاتفاقات وتحفظ السلم الدولي، لجهة استقرار التعامل، ورفض الغاء الاتفاقات الفوري من جانب واحد.

٣- خلال مدة الانذار بالغاء الاتفاق، فإن تنقل المشركين المدنيين من رعايا الدول المعادية في ديار الاسلام، يكون مشمولا بالامان على حياتهم، وعلى ممتلكاتهم. .يبقى الأمان ساريا منذ الاعلان عنه، بشكل علني، وعالمي، حتى نهاية اليوم الاخير من الشهر الرابع لاعلان الغاء الاتفاق.

٤- بعد نهاية اليوم الاخير من الشهر الرابع، ان دخل المشركون في الاسلام، بعد ان يتخلوا عن شركهم، يصبحون مسلمين. وان اصروا على الشرك، وجب قتالهم ان بقوا في ديار المسلمين. اما ان خرجوا من ديار الاسلام مع بقائهم على الشرك، تطبق عليهم قواعد التعامل الاسلامي، مع المشركين خارج ديار الاسلام وهي معروفة.

اذن، فقتال المشركين بعد مضي اربعة اشعر من الاعلان العالمي لالغاء معاهداتهم واتفاقاتهم مع المسلمين، ليس تلقائيا. فالآية الكريمة تقول « فإن تبتم فهو خير لكم » أي ان هناك احتمال، توبة بعض أولئك. والتوبة تعني الدخول في الاسلام.

ولقد تولى علي كرم الله وجهه قراءة سورة التوبة في موسم الحج، إعمالا للامر القرآني في مطلع السورة.

وهكذا، جاءت سورة التوبة، وما تزال حتى يومنا هذا، وستبقى ما دامت على الارض حياة لمجتمعات دولية، تحمل اسمى معاني المبادىء الاسلامية في التعامل الدولي. وهي تضع قواعد لا يمكن لاي مسلم، الخروج عليها في التعامل مع اعداء الاسلام، وباسم الاسلام.

عندما نقارن، بين مبادىء الاسلام تلك وبين ما أقدم عليه الطلبة الايرانيون، باسم الاسلام،

بحق موظفي السفارة الامريكية في طهران، الحليفة لشاه ايران المخلوع ... فماذا نرى ؟؟
ارتكب الطلبة، ومن أيدهم، المخالفات القرآنية التالية:
١- انهم غدروا بالامريكيين العاملين بالسفارة.
٢- انهم لم يمهلوا موظفي السفارة مدة اربعة اشهر، ولا اربعة أيام. بل ولا اربعة ساعات ليغادروا طهران.
٣- بسبب الغدر الفوري الذي نفذه الطلبة، فمن باب أولى، لم يتم الاعلان العالمي، عن الغاء اتفاق حماية موظفي السفارة الأمريكية في طهران.

وبناء عليه، يكون حجز موظفي السفارة الامريكية في طهران، ابتداءً من ٤ نوفمبر ١٩٧٩، ولو كان ذلك الحجز لمدة يوم واحد وليس لمدة ٤٤٤ يوماً كما تم فعلا، قد جاء مخالفا للاحكام القرآنية والواردة في سورة التوبة. باعتبار ذلك العمل الشنيع، جاء غدرا فوريا. كما انه جاء بمثابة قطع للعلاقات الفورية من جانب واحد، ومباشرة العدوان على رعايا دولة، لم يسبق أن أعلن عن قطع العلاقات معها.

المخالفة الثانية:

جاء احتجاز الطلبة الايرانيين، لموظفي السفارة الامريكية في طهران، ولمدة ٤٤٤ يوما، ليمثل عقوبة بدنية ومعنوية، انزلها الطلبة باولئك الامريكيين، دون محاكمة.
أي ان الطلبة الايرانيين المهاجمين ، اصدروا احكاما جائرة على الامريكيين، خلافا لمبادىء التقاضي الاسلامية. وتتمثل تلك المخالفات بالامور التالية:
١- عدم صدور الاحكام عن قضاة متخصصين.
٢- مع افتراض اختصاص الطلبة استثنائيا بصلاحية القضاء، فإن ايقاع العقوبة البدنية على الامريكيين من موظفي السفارة الامريكية، يتعارض مع مبادىء القضاء الاسلامي التالية :
١- عدم رجعية القوانيين ٢- شخصية العقوبة. ٣- اصدار احكام عقابية بدنية، دون محاكمة.

وتتمثل خطورةالأمر الأول، بأنها تتعارض مع ابسط مبادىء العدالة، والقضاء الاسلاميين.
فلا يجوز ايقاع أية عقوبة بدنية، او مانعة للحرية، على أي شخص، في الدولة الاسلامية، الا بعد محاكمة امام قاضي معين رسميا ليمارس مهنة القضاء.
وقد كان واضحا، ان رهائن السفارة الامريكية خضعوا لاحكام قضت بحبس حريتهم مدة ٤٤٤ يوما، دون صدور تلك الاحكام عن قضاة مسلمين ايرانيين.
فالطلبة الذين اصدروا تلك الاحكام ليسوا قضاة. وهذه المخالفة لوحدها ، كفيلة بان تسقط النظام الذي يدعم مثل تلك المخالفة الخطرة، مهما تكن قوة قيادته السياسية، في الدائرة الاسلامية، لو كان النظام هو الذي أمر الطلبة باحتلال السفارة الأمريكية. ولكن النظام الإسلامي الايراني لم يصدر مثل ذلك الأمر، بل إن العملية جرت بهدف توريطه أساساً مع الإدارة الأمريكية للرئيس كارتر.

اما الخطورة الثانية، فتلك التي تتمثل، بانزال العقاب على الموظفين الامريكيين في سفارة بلدهم في طهران، لا لجرائم شخصية ارتكبوها، بل لان حكومتهم ترفض تسليم شاه ايران، الى الحكومة الايرانية. ثم اضاف الطلبة اسبابا جديدة الى احكامهم ضد الموظفين الامريكيين، وهي

ان الحكومة الامريكية قدمت في سنوات سابقة، الدعم لشاه ايران، يوم كان امبراطوراً لايران ! ومعنى ذلك ، ان الطلبة الذين، انزلوا العقاب البدني في الموظفين الامريكيين في طهران، جعلوا من دعم سابق من حكومتهم لشاه ايران المخلوع، جرائم يعاقب عليها المواطنون الامريكيون الذين لم يكونوا طرفا في ذلك الدعم. والتفسير القانوني لذلك الاجراء العقابي، أنه اجراء يستند الى قاعدتين قانونيتين:

الأولى، ان الطلبة الايرانيين المهاجمين اصدروا قانون عقوبات على الدول التي تعاونت مع شاه ايران. وان ذلك القانون الصادر عن الطلبة يتمتع باثر رجعي، سابق لصدوره.

القاعدة القانونية الثانية ، ان الطلبة الايرانيين المهاجمين على السفارة الامريكية في طهران، اجازوا لقانونهم العقابي، أن ينفذ بحق اي مواطن امريكي. ولو لم يكن ذلك المواطن طرفا في الجريمة السياسية التي ارتكبتها حكومته.

أي ان قانون الطلبة الايرانيين الجنائي الجديد، يرفض مبدا شخصية العقوبة.

اكدت المبادىء الاسلامية في احكام القضاء، منذ نزل القرآن على الرسول محمد، وطيلة العصور الاسلامية، عدم شرعية رجعية القوانين كما اكدت، على شخصية العقوبة.

،معنى ذلك ، ان الطلبة الايرانيين المهاجمين للسفارة الامريكية في طهران، خالفوا الاساس الشرعي للقضاء الاسلامي، عندما انزلوا العقاب البدني بموظفين امريكيين، لا ذنب لهم ، سوى ان حكومتهم تعاونت مع النظام الشاهنشاهي في سنوات سابقة للثورة.

اما عن **عدم مشروعية المبدأ الثالث** الذي تضمنته المخالفة الثانية، فحدث ولا حرج.

ان اقدام الطلبة الايرانيين المهاجمين على حجز موظفي السفارة الامريكية في طهران، لمدة ٤٤٤ يوما ، قد تم دون محاكمة. وهذا العمل بحد ذاته، يعتبر تشويها خطيرا لمبادىء العدالة الاسلامية. فالاسلام يستنكر، وبكل شده، هذا الخروج الصارخ على مبادىء العدالة التي كرستها المبادىء الاسلامية.

فكيف، ولماذا يحتجز موظفون مدنيون لدولة أجنبية في بلد اسلامي، دون سابق انذار ، لدولتهم باعتبارها دولة معادية؟

المخالفة الثالثة :

جاء عدوان الطلبة الايرانيين على السفارة الامريكية في طهران، ليشكل خرقا للاعراف الدبلوماسية التي كرسها التعامل الانساني الدولي، ومنذ القدم.
فلقد استقر التعامل، قبل البعثة النبوية المحمدية، وبعدها، خارج الدائرة الاسلامية، وبها. ومن خلال النظم السياسية العالمية على اختلاف اتجاهاتها، كلها اجمعت على حماية السفارات الاجنبية. حتى ولو ان دولة السفارة المعنية اعلنت الحرب، على البلد الذي تتواجد فيه تلك السفارة. فعلى الدولة المضيفة، ان تؤمن الحماية لاعضاء بعثة سفارة الدولة التي اعلنت عليها الحرب، حتى مغادرة جميع مواطني واعضاء سفارة تلك الدولة، الارض الوطنية، او المياه والاجواء الاقليمية. والحماية واجبة لاشخاص مواطني الدولة المحاربة، كما هي واجبة لممتلكاتهم أيضاً.
بل ان الاحكام التي جاء بها الاسلام في هذا الصدد، لم تأت بمثلها أية فلسفة سياسية لاي نظام عالمي، ونقصد بذلك، مدة الانذار الذي حدده القرآن، باربعة اشهر، حدا ادنى. وهي قواعد ضمتها الآيات القرآنية في سورة التوبة.
كاني بآيات سورة التوبة الكريمة، جاءت لتشكل، وثيقة ادانة، سياسية، ودينية، لأولئك الجواسيس العاملين في وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية C.I.A. ، الذين شوهوا مبادىء الاسلام العظيمة، في اعتدائهم على موظفين امريكيين كانوا يقيمون في طهران، بموجب عهود قانونية مع شاه ايران، الحاكم المطلق قبل الثورة.
ما من مسلم مؤمن باحكام القرآن ، وسنة نبيه الكريم، إلا ويستنكر ذلك التشويه المتعمد، والمقصود ، للإسلام، والذي ارتكب إثمه، جواسيس وكالة الاستخبارات المركزية من ابناء ايران يوم ٤ نوفمير ١٩٧٩ باسم الاسلام.

الحركات الارهابية باسم الاسلام
(عقب انهيار الاتحاد السوفييتي)

لجأت بعض الحركات الاسلامية حديثاً في عدد من الدول الاسلامية الى تفجير موجة من العنف ضد خصومها ، سواء كان الخصوم هم السلطة العسكرية الحاكمة ، ام منظمات اسلامية اخرى.
الحالة الاولى ، تلك التي يقودها تنظيم ما يسمى بـ «الجهاد الاسلامي» على ارض النظام العسكري المصري. وما تقوم به جماعة « جبهة الانقاذ الاسلامية » في الجزائر.
اما **الحالة الثانية** ، فهي تلك التي بدأت ، وما تزال ، في افغانستان ، بين رفاق الامس من المنظمات العسكرية الاسلامية التي قادمت حرب العصابات ضد النظام الماركسي في افغانستان قبل انهيار الاتحاد السوفييتي.

ومن الواضح جداً ، ان تصاعد حركة الارهاب والعنف من قبل التنظيمات التي تتخذ من الاسلام يافطةً لها ، ضد خصومها ، ترتبط جدلاً بانهيار الاتحاد السوفييتي ، وبالتالي ، فإنها ليست تطوراً عفوياً.
فلقد تزامنت حركة الارهاب المعارضة باسم الاسلام من قبل الجماعات المتطرفة في كل من مصر والجزائر وافغاسنتان ، مع حملة صحافية شبه عالمية ، من قبل القوى الصهيونية ، تستهدف فتح معركة حضارية ، وثقافية ، ضد الاسلام.
بل ان كتباً كثيرة صدرت في العواصم الاوروبية ، والامريكية ، **تتهم الاسلامية بالبربرية**.

ويبدو جلياً ، ان الحركة الصهيونية المتحالفة مع وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A ، قد خططتا وبشكل مسبق ، لفتح المعركة ضد الاسلام عقب انهيار الاتحاد السوفييتي مباشرة. وبحيث يبدو للعالم الرأسمالي المسيحي ، ان الاسلام هو العدو الجديد لذلك العالم الرأسمالي ، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.
ومن المؤسف حقاً ، ان انفجار موجة الارهاب من قبل المنظمات التي تحمل اليافطة الاسلامية، في كل من مصر والجزائر وافغانستان ، جاء ليؤكد تلك الحملة الصهيونية المعادية للاسلام، الداعية لتدميره.
وما قلناه سابقاً عن الصحوات الاسلامية قبل انهيار الاتحاد السوفييتي من حيث وقوعها في الدائرة الاستراتيجية لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A ، يصدق بالكامل على

وقوع الحركات التي تحمل الشعارات الاسلامية وفتجر العنف والارهاب اليوم ، في الجزائر ومصر وافغانستان . بل انها في اغفانستان ، هي تلك المنظمات التي كانت تتلقى اسلحتها علناً من وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A .

كما ان قادة المنظمات الارهابية باسم الاسلام في مصر والجزائر ، سبق لهم وتلقوا تدريباتهم العسكرية في المعسكرات التي اقامتها لهم علانية وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A في باكستان ومناطق اخرى من افغانستان.

والملاحظة التاريخة ذاتها تتكرر . وهي ان جماعات الاسلام الامريكي تتحرك دائماً داخل الانظمة العسكرية التابعة للولايات المتحدة الامريكية.

ولقد اوضح رئيس النظام العسكري المصري حسني مبارك في تصريح له في يوليو ١٩٩٣ ، بأن الشيخ عمر عبد الرحمن مؤسس تنظيم ما يسمى بـ «الجهاد الاسلامي» والمقيم في الولايات المتحدة الامريكية ، ينتمي الى وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A . بل ان حكومة الرئيس مبارك تقدمت بطلب رسمي للحكومة الامريكية لتسليمها المذكور ، بهدف محاكمته لما يقوم من تحريض لاعمال العنف في مصر باسم الاسلام. الا ان وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A رفضت الطلب المصري الرسمي . هذا بالرغم من العلاقة شبه التبعية من حكومة الرئيس المصري للحكومة الامريكية . وبالرغم من التزام حكومة النظام العسكري المصري باتفاقية الصلح مع اسرائيل.

كان المفروض ، وما يزال ، ان تكون المعركة السياسية العالمية عقب انهيار الاتحاد السوفييتي ، ضد الحركة الصهيونية ، وضد الهيمنة الامريكية.

وكان المفروض ، ان يتقدم الفكر السياسي الاسلامي في الساحة الدولية عقب انهيار الشيوعية خاصة ، بعد الضربات التاريخية التي وجهت الى الفكر السياسي المسيحي الاستعماري ؛ وحليفته الصهيونية.

وبسبب التبعية التي تعيشها منظمة المؤتمر الاسلامي وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية .C.I.A ، وللدول الرأسمالية المسيحية عموماً ، فلقد حصل العكس مما كان متوقعاً ، وانطلقت حملة الكتاب السياسيين المتحالفين مع الصهيونية ، تندد بالاسلام وتتهمه بالبربرية ، وبأنه العدو الجديد للعالم الرأسمالي المسيحي والصهيوني !!؟؟.

وفي ظل هذه الحملة العدائية للاسلام والتي ما تزال تتصاعد في هذه الايام ، فجرت الحركات التي تزعم انتماءها للاسلام ، هذه الحرب الارهابية في ساحة النظامين المصري والجزائري . الى جانب تلك الساحة المتفجرة من سنوات في افغانستان بين المنظمات الاسلامية فيما بينها بعد انهيار النظام الماركسي في كابول .

فما هو موقف الاسلام من العنف والاغتيالات السياسية ؟

موقف الاسلام

من

الإغتيالات السياسية

لا يختلف اثنان، ان الاغتيال السياسي، وهو القتل لاهداف سياسية، جريمة تعاقب الشريعة الاسلامية مرتكبها، بالقتل ، مثل اية جريمة قتل أخرى. بل ان الذي يقتل خصماً له في النظام الحاكم، لأهداف سياسية ، انما يرتكب جريمة اشد خطراً من جريمة القتل العادية. فالحق تعالى يقول " والفتنة أشد من القتل ". ومعلوم ان الإغتيال السياسي .. يحدث فتنة، وانقسامات في الصفوف، ويعرض مصالح المسلمين للخطر. فيطمع بهم اعداؤهم والمتربصون بهم. فهو من هذه الزاوية، اعتداء على أمن الجماعة الاسلامية، كما هو اعتداءٌ على النظام السياسي لها .

والاسلام إذ يحرم الاغتيال السياسي، باعتباره وسيلة خطيرة وغير مشروعة من وسائل الصراع السياسي بين السلطة ومعارضيها، فهو في الوقت ذاته، لم يأمر الجماعات الاسلامية بالطاعة المطلقة للمستبدين من حكامها . كما لم يترك الاسلام السياسي مستقبل الجماعات الاسلامية، ومستقبل النظام السياسي الاسلامي الدنيوي رهنا بالمزاج الشخصي للحاكم.
فالإسلام السياسي يرفض الحكم الاستبدادي، بذات الدرجة التي يرفض فيها اسلوب الاغتيال السياسي، للخلاص من الحاكم المستبد.

جاء الاسلام بضوابط ومبادىء ومفاهيم ، من شان تطبيقها الدقيق ، حماية النظام السياسى الوطني للجماعات الاسلامية ، ومنعه من الجنوح الى الاستبداد. وبالتالي ،لا يكون هناك مبرر للجوء الى الإغتيال السياسي.
تلك المبادىء والضوابط، والمفاهيم ، هي ما تشمله عملية الشورى، اعمالا للآية الكريمة « وشاورهم في الأمر » وقوله تعالى " وأمرهم شورى بينهم "

صحيح ان الحق تعالى يأمر الجماعة بإطاعة الحكام، ولكن ضمن خضوع الحكام انفسهم أولاً للمبادىء التي نص عليها القرآن، وتلك التي دعا اليها الرسول قولا وعملا. ومثل هذه الطاعة شرط للحياة الدنيوية، وإقامة العدل بين الناس كما حددت مبادئه آيات الكتاب، والسنة الكريمة. يقول الحق تعالى " ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها ، واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل، ان الله نعما يعظكم بها ، ان الله كان سميعا بصيرا "

وكما ان الإسلام دعا الجماعات الاسلامية الى طاعة حكامها الذين يطبقون احكام الاسلام، فإنه دعا لعدم اطاعة الحاكم المستبد. وحدد اسلوباً عمليا وقانونيا لمعالجة ظاهرة انحراف الحاكم المستبد، وهو اسلوب تقويم اعوجاج السلطة.

يقول الرسول محمد عليه أفضل الصلاة والسلام " السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره، مالم يؤمر بمعصيه فلا سمع ولا طاعة "
ويقول الرسول عليه السلام أيضا " أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر "
أي ان الرسول الكريم حدد " اسلوب الجهاد" ضد الحاكم الجائر منذ أربعة عشر قرنا ، بانه اسلوب الكلمة الحق. اي اسلوب الوعي ، والمناظرة ، والمجادلة ضد الجور والطغيان. ومثل هذا النهج، هو بكل تأكيد ، اسلوب المعارضة السياسية ، بالرد بالحجة والبرهان، لإظهار جنوح السلطان الى الظلم والجور ، بهدف وضع حد للظلم . فالظلم نقيض العدل الذي أمر الله الحكام بتطبيقه.

مقارنة بين مزايا وسلبيات

كل من

الاغتيال السياسي

و

تقويم اعوجاج السلطة

قبل البحث في خطورة عملية الاغتيال السياسي وانعكاساتها على المجتمع والنظام الاسلامي ذاته، يجدر بنا اجراء مقارنة فكرية ، وتحليلية ، لمزايا وسلبيات كل من ، الاغتيال السياسي، وتقويم اعوجاج السلطة الحاكمة. حيث تبدو مثل هذه المقارنة، مقدمة ضرورية ، للاحاطة الموضوعية الشاملة بهذه المسألة.

أولاً: الاغتيال السياسي لا يستند الى حكم قضائي

أجمعت كل الشرائع السماوية، وكافة القوانين الوضعية، على أهمية ، ان تتوفر للمتهم كافة فرص الدفاع عن نفسه. وان يكون القضاة على درجة عالية من الكفاءة. وان تتوفر للقضاة الحصانة، والاستقلالية في اعمالهم.

ولقد جاء الاسلام ليضع مبادىء خالدة في مؤسسة القضاء. الى جانب الأوامر الالهية الصريحة بضرورة تطبيق العدل على الجميع دون تمييز او تفريق، بين اسود وأبيض.

وفي التطبيق العملي، جلس الخلفاء ومنهم عمر بن الخطاب، وعلي بن ابي طالب، الى مجالس القضاء امام خصومهم.

فالبينة على من ادّعى واليمين على من أنكر.

والحق تعالى يحذر من خطورة الاتهام الجنائي . ويأمر من يقيم الدعوة الجنائية بأن يقدم ادلته الصحيحة والسليمة أولاً، وقبل بدء المحاكمة.

يقول تعالى " ياأيها الذين آمنوا اذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ".

والأمر بالآية الكريمة موجه الى القضاة، كما هو الى الناس الذين يبلغون عن الجريمة. فالحق يأمر " فتبينوا ". اي تمحيص الاتهام بحيث يكون هناك تبيان واضح . وان النتيجة الوحيدة لعدم توضيح الاتهام ، وكفاءة القضاة ، وعدم تطبيق العدالة هو ان يلحق الظلم بالمتهم ، فتكون عاقبة ذلك الندم ، كما تشير الآية صراحة.

في عملية الاغتيال السياسي، لا يخضع المغدور به لأية محاكمة. كما ان الجهة التي تصدر اوامرها باغتيال المغدور به ، ليست جهة قضائية ، وبالتالي فإن عملية الاغتيال السياسي ، هي حكم بالموت على شخص لم تصدره جهة قضائية.

بينما في عملية تقويم اعوجاج السلطة، يقوم العلماء، وأصحاب الرأي والقضاة، باظهار أوجه الاستبداد ، والفساد في ادارة الحاكم المستبد. أي انها عملية ، أكبر من عملية المحاكمة القضائية ، لكثرة القضاة فيها .

ثانياً : الاغتيال السياسي عمل فردي

تؤكد وثائق التاريخ، ان اغتيال الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن بعده سيدنا علي كرم الله وجهه ، وكل عمليات الاغتيالات السياسية التي تمت عبر التاريخ ، انما تمت بشكل فردي . وحتى لو شارك بضعة اشخاص في عملية اغتيال واحدة، مثلما تم في عملية اغتيال الرئيس المصري الراحل انور السادات ، فهذا لا يلغي الصفة الفردية لعملية اغتيال ، اذ ان مخطط العملية شخص واحد. فالمقصود بالفردي انه عمل شخصي معارض للجماعة ، او للاغلبية . وحتى لو شارك مائة شخص في عملية اغتيال سياسي ، فتظل " الفردية " صفة ملازمة لتلك العملية . فهؤلاء المائة والحالة هذه ، انما ينفذون امر شخص واحد يسيطر عليهم، وهو خارج عن نطاق المجتمع بكل تأكيد .

كما ان المقصود بالفردية في الاغتيال السياسي من جهة اخرى ، هو انها تؤكد معارضة الجماعة لها بكل تأكيد . اذ لو كان مخطط عملية الاغتيال السياسي يعتقد، ولو للحظة واحدة ان المجتمع يقبل بالفكرة ، لما كان تحمل مشقتانجاز العملية بنفسه، ولكان بإمكانه عرض مشروع العملية على الجمهور اولا وقبل التنفيذ، ليحظى عمله بالموافقة الشعبية مسبقاً .

في المقابل، نجد في تقويم اعوجاج السلطة ، عملا تشارك به قطاعات كبيرة من الشعب ، بل القطاعات الاكثر علماً وثقافة وشعوراً بالمسئولية .

ثالثاً : الاغتيال السياسي عمل سري

هذه الصفة عنصر اساسي في العملية . ذلك ان مجرد الشروع في هذا العمل ، يعرض صاحبه للعقوبة من القضاء . فضلاً عن ان الكشف عن مشروع عملية الاغتيال يعرضها للفشل من حيث المبدأ . عدا عن أن مشروع الجريمة السياسية ، يرتد على صاحبه . من حيث محاكمته وإنزال العقاب لشروعه في جريمة تهدد النظام السياسي .

بينما تقويم اعوجاج السلطة ، حسبما تقتضيه هذه العملية العقلانية والشجاعة ، وذات الصفة التمثيلية للقطاع الاكثر وعياً وعلما من قطاعات الشعب ، لا بد وان تتم علناً ، وفي وضح النهار. ان عملية تقويم اعوجاج السلطة ، تتم جهاراً نهاراً في المواجهة المباشرة مع الحاكم المستبد. وهذه الصفة هي العنصر الاساسي في هذه العملية الاسلامية المشروعة .

رابعاً : الاغتيال السياسي يستند الى تحليل سياسي خاطئ

تسيطر على مرتكب جريمة الاغتيال السياسي، فكرة سياسية ، تستند الى تحليل سياسي خاطىء لاسباب استبداد الحاكم حسب اعتقاده .

فالمجرمون، قتلة سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ، اعتقدوا ان الاسباب التي ادت الى فساد الحكم السياسي في االدولة حسب اعتقادهم هم ، انما مرجعه اسباب شخصية تتعلق بسيدنا عثمان. وبالتالي ، فقد انتهوا الى نتيجة متلازمة مع تحليلهم للازمة ، وهي ان التصفية الجسدية لسيدنا عثمان ، ستنهي الازمة ، ويعود الاسلام بخير ، حسب اعتقادهم. كما ان المجرم ابا لؤلؤة ، قاتل سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، كان اسير فكرة سيطرت عليه ، وهي ان الصفة الشخصية بسيدنا عمر ، هي التي جعلت العرب يقضون على الامبراطورية الفارسية ، والديانة الفارسية الوثنية. ولم يكن ابو لؤلؤة ، يعتقد ان المبادىء الاسلامية ،والنظام الوطني الاسلامي الجديد ، هما اللذان وحدا العرب وقضيا على الامبراطورية الفارسية.

وما يقال عن قتلة سيدنا عثمان وعمر ، يقال عن قاتل سيدنا علي . فالاخير سيطرت عليه ، فكرة حلل بها اسباب معركة صفين ، ومعركة الجمل ، والانقسامات التي شهدتها الصفوف الاسلامية في الدولة الواحدة ، بانها ترتبط بقبول سيدنا علي بالتحكيم في نزاعه مع معاوية.

يعلم ذلك القاتل ، ورفيقاه اللذان خططا لاغتيال معاوية وعمرو بن العاص ،. ان اسباب الصراع بين معسكر سيدنا علي وخصومه ، هو صراع بين الشرعية وبين الخارجين على الشرعية ، في درجة من التطور ،لم تكن قد تكرست فيها بعد ، خضوع القبائل للسلطة التشريعية ، او التنفيذية المركزية في دولة الخلافة. كما لم يكن أولئك القتلة الثلاثة ليدركوا ان

سيدنا عليٍّ بويع شرعاً بالخلافة . وبالتالي، فإن اغتياله الآثم ، هو نصر سياسي او خدمة مجانية كبرى لمعاوية. وهذا ما تم فعلاً، رغم اعتقاد قاتل سيدنا علي كرم الله وجهه ، ان العملية في الجانب الآخر منها ، تستهدف اغتيال معاوية . وحتى لو اغتيل معاوية فالذي سيرث الحكم، هو ابن معاوية اليزيد.

وفي عملية اغتيال الرئيس المصري الراحل انور السادات ، اعترف القتلة ، انهم توصلوا الى فكرة مفادها ، ان اسباب قبول السادات بالصلح مع الكيان الاسرائيلي، انما هي اسباب خاصة بالرئيس الراحل وحده. وان السادات وحده ، هو الذي سعى الى الصلح مع الكيان الاسرائيلي. وان الشعب المصري بكل فئاته يرفض الصلح مع اسرائيل . كما ان النظام السياسي المصري من طبيعة معادية للكيان الاسرائيلي ، وللصلح مع اسرائيل . وبالتالي ، فقد توصل القتلة، الى نتيجة ، ان اغتيال السادات سيترتب عليه خلاص مصر من ارتباطات معاهدة الصلح مع العدو الاسرائيلي. بل خيل للقتلة ، ان مجلس الشعب الذي عين اعضاءه الرئيس السادات ، سيجتمع فور اغتيال الرئيس ، ليعلن الغاء معاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية.

فهل كان تحليل قتلة السادات صحيحاً ؟
وهل تحققت النتيجة التي توقعها قتلة السادات من عملية اغتياله؟
ان استمرار ارتباط النظام السياسي المصري بمعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية ، بل وتطويرها المذهل في أكثر من ميدان ، ومحاولة توسيع نطاقها ، لأكبر دليل على فشل ذلك التحليل السياسي الخاطىء الذي سيطر على عقيدة القتلة.
بينما في عملية تقويم اعوجاج السلطة، يكون التحليل السياسي للعلماء وممثلي الشعب، والذين يقودون عملية التقويم ، صحيحاً مائة في المائة . ذلك ، لأنهم يواجهون الحاكم المستبد ، بالوقائع ، ويحذرونه من النتائج الاكيدة ، لو استمر على استبداده واستكباره . ويحاججونه في عدم مشروعية قرارته واساليب حكمه.

خامساً : الاغتيال السياسي يسعى الى تحقيق اهـــــداف مستحيلة

في جميع انواع الاغتيالات السياسية التي تمت عبر التاريخ ، نجد انها فشلت في تحقيق الاهداف السياسية التي سيطرت على عقيدة القتلة من منفذي جريمة الاغتيال. فلم يتحقق الهدف المستحيل لقاتل سيدنا علي كرم الله وجهه في عودة الوحدة والوئام الى صفوف المسلمين، كما خيل الى القاتل ورفيقه.

وفي عملية اغتيال الرئيس المصري انور السادات، لم يتحقق هدف القتلة بخلاص مصر من معاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية.

وفي عملية اغتيال سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، لم يتحقق هدف القاتل أبي لؤلؤة بانهيار الدولة الاسلامية وعودة أمجاد الامبراطورية الفارسية.
وفي عمليات الاغتيالات المستمرة التي قامت، وما تزال تقوم بها اسرائيل ضد المجاهدين المسلمين من الشعب الفلسطيني، وقياداته الثورية، لم يتحقق هدف اسرائيل من تلك العمليات، بوقف ثورة الشعب الفلسطيني، الرافضة للاحتلال والغزو الاستيطاني.

وهكذا يتأكد عبث الاغتيال السياسي،بأنه عمل ذو أهداف يستحيل تحققها. بل الثابت ان الاغتيال السياسي، يحقق اهدافا أخرى ، عكس تلك التي سعى اليها منفذو جريمة الاغتيال.

بينما نجد في عملية تقويم اعوجاج السلطة، انها تسعى لتحقيق اهداف ممكنة، وواقعية ، بل قابلة للنجاح الأكيد.

سادساً : يحقق الاغتيال السياسي نتائج سلبية
في
النظام الاجتماعي والسياسي

تشكل عملية الاغتيال السياسي في احد معطياتها شكلا من اشكال أخذ الحق باليد. كما انها ولجهة كونها حكما بالموت دون محاكمة ، وتصدر عن جهة غير قضائية، فإنها تمثل ظاهرة قابلة للتكرار. وعندما تسيطر مثل هذه الافكار الخطيرة على بعض القطاعات الشعبية، خاصة المعارضة للسلطة، فإن معنى ذلك، انهيار وحدة المجتمع ، والدولة معا.
كما أن الاغتيال السياسي، يدفع باهل المغدور واعمالا لعادة الثأر ، وهي. عادة متأصلة في المجتمعات العربية الاسلامية خصوصاً، تدفع بأهل المغدور به، للانتقام من القاتل، او عشيرته. وهكذا، تظهر حالات من الإنتقام ، والانتقام المضاد، وهكذا دواليك.
هل يستطيع أحد ان ينكر، مدى الانقسام الذي حصل في صفوف المجتمع الاسلامي،والدولة الاسلامية ذاتها، بعد جريمة اغتيال سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ؟

وهل يستطيع أحد ان ينكر مدى الانقسام الذي اصاب الامة ومسيرة الاسلام السياسي، والفقهي، عقب جريمة اغتيال سيدنا الامام علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ؟
وفي الانظمة القمعية الحديثة المعاصرة، فإن اغتيال رئيس النظام ، او كبار قادته، يدفع مؤسسات النظام للرد بحملات قمعية اكبر على عملية الاغتيال السياسي. فتزداد الانقسامات في الصفوف الوطنية سوءً، ويتراجع انصار دعوة الشورى والحوار الشرعي مع السلطة الاستبدادية، مما يشكل قيودا جديدة على نشاط الفقهاء ودعاة الاصلاح.
بينما في عملية تقويم اعوجاج السلطة نجد على العكس من ذلك، وجود تلاحم بين غالبية صفوف المجتمع ، خصوصا، بقيادة جماعات العلماء والفقهاء، وأهل الرأي والاجتهاد.
كما أن هدف تقويم اعوجاج السلطة المستبدة او المنحرفة عن المبادىء الاسلامية، هو إعادة التلاحم بين المجتمع ومؤسسات النظام السياسي للدولة، من خلال تقويم الاعوجاج، ونتيجة لتحقق هذا الهدف.

سابعاً : منفذو عملية الاغتيالات السياسية هم في الغالب اجانب، او مواطنون ولكن بتحريض من جهات اجنبية معادية للاســـــــــلام

فقاتل سيدنا عمر رضي الله عنه ، فارسي وغير مسلم ، وكان يجاهر بعدائه للاسلام كما تقول بعض الروايات. وقتلة سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه ، هم من المشتبه في اصلهم ودينهم . ولكن الشيء الثابت والاكيد ، انه لم يكن لأي من قبائل مكة والمدينه ، وهي مركز القبائل العربية ، ووطنها السياسي المركزي ، اية علاقة بتلك الجريمة . اي ان القتلة اجانب قياساً على جنسية عاصمة الدولة الاسلامية ، اذا ما اعتبرنا المدينة المنورة ، وهي مقر الخلافة في حينه ، عاصمة للدولة ، وللقوى السياسية ، ولقبائلها .

وكذلك المجرم الذي اغتال سيدنا الامام علي ين ابي طالب كرم الله وجهه . فهو اجنبي، بمعنى انه لم يكن من ابناء احدى القبائل العربية ذات المساهمة في دعم الدعوة الاسلامية . كما لم يكن من سكان المدينة المنورة ، مركز الخلافة ، ولا من القبائل المجاورة لها ، ولا من قبائل قريش .

وفي ايامنا المعاصرة تتأكد مصداقية هذه المسألة بشكل وثائقي . حيث تقف اسرائيل وراء اغلب عمليات الاغتيالات السياسية التي تستهدف القضاء على الشخصيات الفلسطينية المناضلة .

على العكس من ذلك ، يكون تقويم اعوجاج السلطة ، حيث نجد ان الذين يقومون بهذا العمل ، انما يكونون من اكثر الناس شهرة ، وعلماً وثقافة . كما يكونون من ممثلي قطاعات كبيرة من الشعب . فهم والحالة هذه ، قد يكونون اكثر وطنية " ومواطنة " من الحاكم نفسه .

ثامناً : الاغتيال السياسي جريمة نها عنها الخالق صراحة، وتوعـــد مرتكبها بالقتـــــل قصاصـــاً

الاغتيال السياسي ، هو جريمة قتل لنفس بغير حق ، حذر منها الخالق سبحانه . بل واعتبر الحق تعالى ، ان الذي يقتل نفساً بغير حق ، كمن قتل الناس جميعاً. يقول تعالى :
" من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفساً بغير حق او فساد في الارض فكأنما قتل الناس جميعاًومن احياها فكأنما احيا الناس جميعاً . ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ثم ان كثيراً منهم بعد ذلك في الارض لمسرفون " . بينما تشكل عملية تقويم اعوجاج السلطة ، عملاً مشروعاً . فالرسول عليه الصلاة والسلام يقول : " افضل الجهاد كلمة الحق عند سلطان جائر " ويقول عليه الصلاة والسلام " لا تجتمع امتي على ضلالة "
وسيدنا عمر رضي الله عنه يقول من على منبر المسجد ، رداً على تعقيب ذلك الاعرابي له ، حين رد الاخير على عمر ، بأن المسلمين كانوا سيقومونه بالسيف لو جنح الى الاستبداد بقول : " الحمد لله الذي جعل في امة محمد من يُقوِّمُ اعوجاج عمر " . اي ان سيدنا عمر يعتبر استعداد الناس لتقويم اعوجاج الحاكم المستبد ، ظاهرة صحية .

والرسول عليه الصلاة والسلام يقول :
" لا طاعة لمخلوق في معصية خالق "
والاستبداد انما جوهره ، ارتكاب المعاصي من الحاكم المستبد ، والذي يلجأ الى الاستبداد للتغطية على معاصيه . وطاعة الحاكم المستبد . بمثابة ارتكاب المعصية . فهل بعد هذا الوصف من تشجيع الرسول على محاربة الاستبداد ، بالعمل المشروع ، وهو تقويم اعوجاج ، دون دماء ، ودون فتنة ، من مبرر للاغتيالات السياسية؟
وهكذا ، يتضح مما سبق ، اوجه التناقض الشرعي ، في العديد من الوجوه ، بين كل من الاغتيال السياسي ، وتقويم اعوجاج السلطة . وهو تناقض يشمل ، الطبيعة ، والاهداف ، ومصدر الشرعية في كل منها . فالاغتيال السياسي ، هو اعتداء على امر الهي صريح . بينما تقويم اعوجاج السلطة ، هو عمل شرعي ، معزز بالقرآن ، والسنة ، واسلوب عمر رضي الله عنه ، وجميع العلماء والمجتهدين .

الطبيعة السياسية

لعملية تقويم اعوجاج السلطة

تستتند عملية تقويم اعوجاج السلطة ، في مشروعيتها ، بالاضافة الى السند القرآني والسنة النبوية بشكل عام ، من حيث دعوة الحكام الى العدل في حكمهم ، تستمد مشروعيتها لسياسية من نهج سيدنا ابي بكر وعمر رضي الله عنهما ، وهذا ما نجده واضحاً في خطبة ابي بكر عند مبايعته على الخلافة بعد النزاعات التي تفجرت حول منصب خليفة رسول الله في قيادة الدولة الاسلامية الاولى ، وفي امامة المسلمين في الصلاة .

فبعد ان تمت المبايعة له رضوان الله عليه ، حدد الخليفة ابو بكر الاسس الشرعية لتولي الحكم ولاستمرار الخليفة (الحاكم) في حكمه . ولقد وردت تلك المبادىء من خلال خطبته المعروفة عقب ان تمت المبايعة له ، حيث يقول في خطبته كما وردت في كتاب تاريخ الامم الاسلامية ، للعلامة الشيخ محمد الخضري .

" ايها الناس ، قد وليت عليكم ولست بخيركم فان احسنت فاعينوني وان صرفت فقوموني الصدق امانة ، والكذب خيانة ، والضعيف فيكم قوي عندي حتى اخذ له حقه ، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى اخذ الحق منه ان شاء الله . لا يدع احد منكم الجهاد الا ضربهم الله بالذل. اطيعوني ما اطعت الله ورسوله فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم قوموا الى صلاتكم يرحمكم الله » .

في تلك الخطبة ، وهي برنامج سياسي عقائدي ، نجد ان ابا بكر يحدد ولاول مرة في التاريخ الاسلامي ، مشروعية تقويم اعوجاج السلطة . فهو يقول امام الملأ ، عند مبايعته كما ورد في الخطبة " **فاذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم** " .

وهل هناك اكثر من هذا السند الشرعي لتقويم اعوجاج السلطة ؟ بل ما هو اكثر من تقويمها ؟

ولقد أسبق ابو بكر هذه القاعدة الشرعية في تقويم اعوجاج السلطة ، بقاعدة اسلامية سياسية ، اكثر خطورة على الحاكم عندما يتجه الى الاستبداد ، بقوله ،

" اطيعوني ما اطعت الله ورسوله » اي ان الاسلام السياسي يدعو بان تكون طاعة المسلمين للحاكم وان كان في ايام الخلافة الاولى ، مرتبطة ارتباطاً شرعياً ومشروطة بطاعة الحاكم اولا لله ولرسوله . فكيف الحال في هذا العصر ؟

اي ان طاعة الحاكم لله ولرسوله هي الواجبة اولا ، وليست طاعة الشعب للحاكم . بل الاخيرة لاحقة للاولى ، وترتبط بها سبباً ونتيجة .

كما ان البيان السياسي للخليفة ابي بكر ، يوضح بكل صراحة ، علاقة السببية بين طاعة الشعب للسلطة الحاكمة من جهة ، وبين طاعة السلطة الحاكمة لله ولرسوله من جهة اخرى . اي ان طاعة السلطة للدستور الوضعي ولاحكام الشريعة الاسلامية معاً ، هي سبب طاعة الشعب له .

اما عن صريح نص عملية تقويم اعوجاج السلطة الحاكمة ، فقد حددها البيان السياسي للخليفة ابي بكر بكل وضوح ، بقوله الصريح الجامع المانع في خطبته المشار اليها ذاتها :

" . . . . . . **وان صرفت فقوموني** " أي أنه يدعو الناس لحظة مبايعته، بأن يقومونه إذا استبد وابتعد عن العدل والنزاهة في حكمه وقيادته. وقد أسبق ابوبكر صريح نص حق التقويم لاعوجاج السلطة، بقوله رضوان الله عليه.

" ولست بخيركم .. فإن أحسنت فأعينوني وأن صرفت فقوموني "

فعملية تقويم اعوجاج الحاكم، إنما تستهدف تطبيق المبادىء الشرعية، ومصالح المحكومين المعيشية والدنيوية.

أي انها تستهدف السلطة التنفيذية فقط وليس السلطة التشريعية ، ولا السلطة الفقهية.

فالمواجهة العسكرية التي قادها ابوبكر رضوان الله عليه، ضد المرتدين ، أنما كان مبررها، مواجهة خروج المرتدين انفسهم، وليس السلطة ، على النظام الوطني الاسلامي بهدف تدميره. ذلك ان المرتدين رفضوا تطبيق الزكاة. بينما الزكاة ركن من اركان الاسلام.

وبعض المرتدين، ادعوا وجود انبياء جدد بيهم يخلفون الرسول محمد. وبهذا، خالفوا احد اهم اركان العقيدة الاسلامية، وهي ان محمدا خاتم الأنبياء.

إذن، فإن تقويم اعوجاج السلطة هو الذي يستهدف تقويم اعوجاج السلطة التنفيذية، وفي نطاق

اعمال الادارة، والحكومة بالمفهوم الحديث.
أما ان تظهر دعوة لرفض تطبيق ركن من اركان الاسلام فهي خروج على الاسلام، وهي بالتالي كفر، وارتداد عن الاسلام. فيجب على السلطة الحاكمة في هذه الحالة، التصدي الحازم لمثل هذه الدعوة. ومثل هذه الردة، لا تكون تعبيرا عن مبدأ رغبة الشعب، بل تكون مؤامرة على الإسلام، كما هي مؤامرة على الشعب والنظام السياسي للدولة ذاتها معاً.

ومن الناحية العملية، فإنه لا يمكن تصور حدوث استبداد للسلطة التنفيذية يستدعي تقويم الشعب لا عوجاجها، في حالة وجود السلطات الثلاث الأخرى المستقلة والمتعاونة في بينها، في النظام الوطني الاسلامي.
فعند فشل الحكومة، اي السلطة التنفيذية، او اتجاهها الى الاستبداد ، فإن السلطة التشريعية، او السلطة الفقهية، او السلطة القضائية، تتصدى لها. ويمكن للسلطة التشريعية، مجلس النواب (او مجلس الشورى)ان يسحب الثقة من الحكومة فتستقيل.

وعلى افتراض دعم السلطة التشريعية لاستبداد السلطة التنفيذية، وهذا احتمال ضعيف ويتعارض مع طبيعة الاشياء، فإن السلطة الفقهية ، وبمجلسها، تتصدى لاستبداد السلطة التنفيذية والتشريعية معا. وهي وان كانت لا تملك اقالة الحكومة ، او حل البرلمان، الا أن صدور فتوى من السلطة الفقهية بجنوح السلطة التنفيذية نحو الاستبداد يشكل الخطوة الصحيحة لعملية تقويم اعوجاج السلطة. وذلك للوزن الديني والسياسي، للسلطة الفقهية. وبذلك، تمارس السلطة الفقهية ضغطا سياسيا ودينيا على الحكومة.
وهكذا ، تتضح جدلية العلاقة بين وجود مؤسسات الشورى الاسلامية، في النظام الوطني الاسلامي، وبين عمليات الارهاب والاغتيالات السياسية.

فعندما تقوم السلطات الاربع في النظام الوطني الاسلامي، وهي تكراراً ، الفقهية، التشريعية، التنفيذية، والقضائية ، لا يمكن تصور قيام استبداد . وبالتالي، لا يمكن تصور وجود مبرر للاغتيالات السياسية والمنظمات السرية الارهابية.

والعكس صحيح. ففي غياب مؤسسات الشورى في النظام الوطني الذي يدعي حاكمه المستنبد، انه نظام اسلامي، يكون العنف والإرهاب، هو الرد على الاستبداد. كما ان الحاكم

المستبد يلجأ بدوره الى تشجيع حالات الإرهاب من المعارضين له، ضمن حالات يسيطر عليها الحاكم نفسه، وذلك بهدف ، تبرير اجراءاته القمعية ضد الشعب، بحجة محاربة الإرهاب.

ادرك قادة الصهيونية العالمية هذه العلاقة الجدلية بين غياب الشورى الاسلامية ونشاط المنظمات الارهابية في الانظمة القمعية، فراحوا يدعمون سرا، ظاهرة التطرف باسم الاسلام في الانظمة القمعية والاستبدادية الحليفة لهم، بهدف استمرار حلقة العنف والعنف المضاد بين السلطة القمعية ومعارضيها. والهدف كما هو واضح ، ابقاء التوتر في البلدان الاسلامية، وقيام حروب اسلامية - اسلامية مستمرة. وفي هذه الاحوال، ونتيجة لها، تتفرغ اسرائيل لبناء قوتها العسكرية والاستيطانية والاقتصادية. كما تتمكن، وهو الاكثر خطورة ، من الاستمرار في تشجيع هجرة يهود العالم اليها.

من هنا تبدو مصداقية قولنا ، ان وجود مؤسسات الشورى في النظام الوطني الاسلامي، شرط لزوم للقول بان النظام السياسي، نظام اسلامي شرعي. وكما أن الايمان بوحدانية الله، وان محمد خاتم الانبياء شرطان اساسيان للايمان برسالة الاسلام وكتاب الله ، فإن وجود مؤسسات الشورى في النظام السياسي الاسلامي الوطني، شرط اساسي لقيام النظام السياسي الاسلامي الوطني.

كلمة اخيرة

الى الجماعات التي تمارس الارهاب اليوم باســم الاســــــلام في مصر والجزائر

تطبيق الشريعة الاسلامية

بين

الاستراتيجية والعفوية

حتى تكون القضايا الجزئية واضحة في المنظور الاسلامي، ولتسهيل عملية مرحلية العمل الاسلامي، بهدف احقاق الحق، وازهاق الباطل. وانطلاقاً من قاعدة الأمور بمقاصدها، فان الأولوية لا بد وأن تكون للاسلوب الذي يحقق بلوغ الاهداف الشرعية بأقل الخسائر الممكنة، وبما يتلاءم مع البيئة الوطنية ، وتلك الاقليمية.

مضى على انتشار الدعوة الاسلامية في مصر أربعة عشر قرناً، بحيث شهدت مصر كل العصور، ومختلف القوى التي تولت قيادة الدولة المركزية الواحدة.

والمأزق الذي يواجهه المجتمع المصري اليوم، والذي يواجهه الحريصون على احقاق الحق، والتصدي للباطل، انما يتمثل في النظام السياسي، أولاً وقبل كل شيء.

الوسيلة الوحيدة لتطبيق الشريعة الاسلامية في مصر تتمثل في وجود نظام ديمقراطي أولاً، يعترف بحرية الأغلبية، تنظيم قواعد المجتمع على أسس اسلامية.

وعند وجود النظام الديمقراطي، تتفرغ القوى الاسلامية إلى وضع قوانين اسلامية بديلة للقوانين القائمة. بحيث تشمل النظام الاقتصادي أولاً، ثم القضائي ثانياً، ثم الادارة ثالثاً. كما يتولى العلماء وضع القوانين الاجتماعية الاسلامية والثقافية والاعلامية.

الا أن الغريب في أمر الصحوة الاسلامية المصرية المزعومة ، باستثناء تنظيم جماعة الاخوان المسلمين ذات الوعي السياسي والديني المميزين، أنها تسقط من اهتماماتها أهمية النظام

السياسي للدولة، وخطورته معاً. كما تسقط، وهذا هو الأكثر أهمية، «اسلوب» اقامة النظام الاسلامي.
وممارسات الصحوة الاسلامية تلك، تدل على أن جماعاتها تمزج مزجاً غريباً، بين الشريعة والنظام السياسي للدولة وان لم يكن اسلامياً. وتعتبر النظام والشريعة وجهان لعملة واحدة. كما أنها لا تعطي أية أهمية للاسلوب الأمثل لاقامة دولة اسلامية مصرية.

طبق معاوية بن أبي سفيان، أحكام الشريعة الاسلامية، وكان يصلي الصلوات الخمس في المسجد الاموي بدمشق، ويقود الجيش ويتفقد شئون الرعية.
ولكن النظام السياسي الذي انشأه معاوية، قام على إحتكاره هو شخصياً لكل السلطات الأربع، كما قام نظامه أساساً بالخروج على طاعة الخليفة الشرعي سيدنا علي بن أبي طالب.
هل كان نظام معاوية في اقتناء مئات الجواري البربريات والفارسيات اسلوباً اسلامياً؟ وشريعة اسلامية؟
يبدو، أن جماعة الصحوة الاسلامية الأمريكية المصرية، لا تفرق بين الهدف، وبين اسلوب العمل لتحقيق الهدف، حسب الاخلاق النبوية، ودون فتنة دموية.

فليس في مصر انسان واحد يكره مبدأ العدالة الذي نادى به الرسول محمد عليه السلام.
وليس في مصر، انسان واحد، مسلم أو قبطي، يكره مبدأ الشورى الاسلامية العظيم، الذي كرسه عمر بن الخطاب، على نهج السنة النبوية.
وليس في مصر، انسان واحد، مسلم أو قبطي، يكره الاخلاق الاسلامية، التي وضع قواعدها العامة، الاسلام.
المشكلة هي معرفة اسلوب العمل السياسي لتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية في نظام لا يطبقها. هل الاسلوب باحراق الملاهي؟ أم بوجود مؤسسات ديمقراطية تتصدى بعد قيامها، لسن القوانين الهادفة إلى تطبيق الفلسفة الاسلامية في الحكم، وفي العلاقات الاجتماعية.
ان المعنى الوحيد لاسقاط أولوية النظام السياسي الاسلامي ، أو الديمقراطي، معناه وجود معاوية جديد، أو وجود نميري جديد.

فهل هذا ما تريده الصحوة الاسلامية لجماعات الارهاب والعنف في مصر والجزائر ؟

تنويه حول المراجع والمصادر :

موضوعات هذا الجزء، هي أقرب ما تكون الى مشروع سياسي لهيكل النظام الوطني الإسلامي. فهي تعكس وجهة نظر، واجتهاد من الكاتب في الفكر السياسي الاسلامي، تجاه المسائل المطروحة محل البحث.

من هذه الزاوية، فهي – اي موضوعات هذا الكتاب – لا تحتاج الى ذكر فهرس لمصادر او مراجع، على غرار ما هو مألوف في الدراسات الاكاديمية. الا ان هذا التنويه لا يعني. عدم الاطلاع على بعض جوانب موضوعات الكتاب، وكذلك الوقائع المرتبطة بها، من كتابات مؤلفين وفقهاء، وهم ما بين مؤيد او معارض لاجتهاد الكاتب .

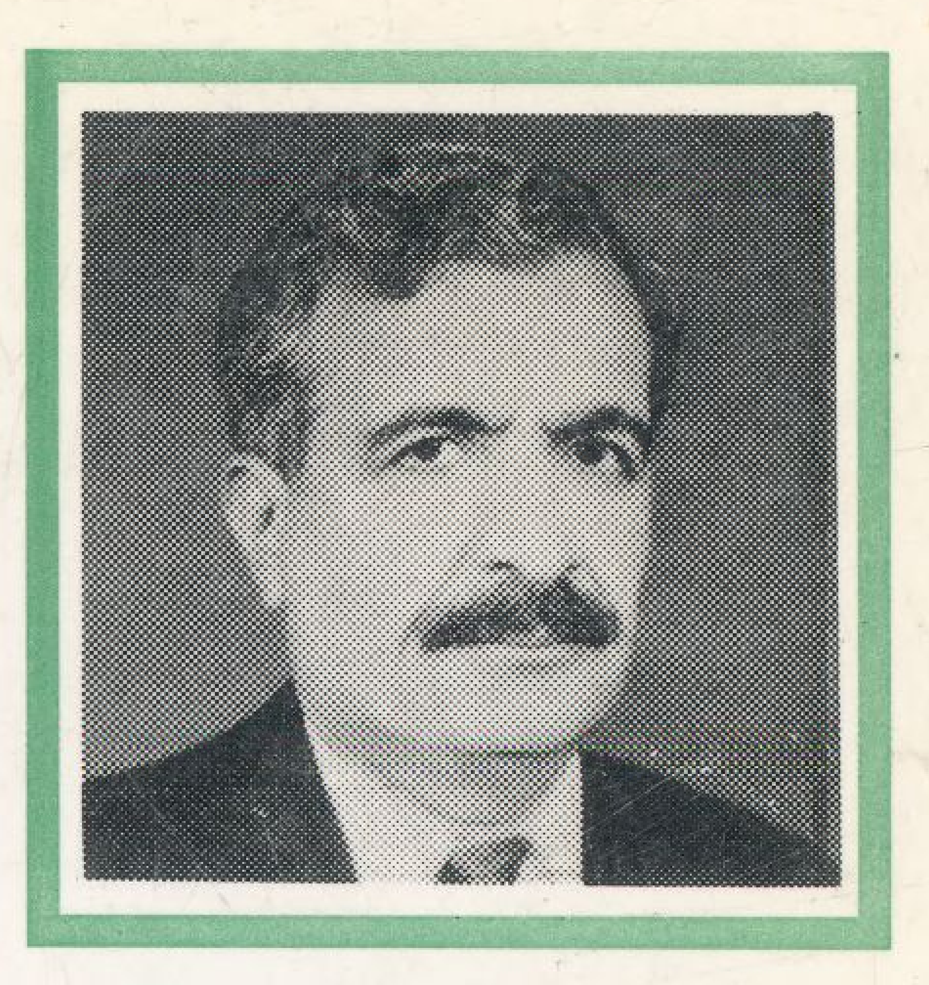
وهذا الاتجاه ذاته ينطبق على موضوع السلطات في النظام الوطني الاسلامي، حيث ان الكاتب يجتهد في مبادرة فكرية منه، الى طرح هذا الموضوع الخطير، بهدف اغناء الفكر السياسي الاسلامي. دون الانحياز الى اي من المذاهب الاسلامية السياسية المتعارف عليها تقليديا. بل بالانحياز الى القرآن والسنة مباشرة، وباسلوب التحليل الاستراتيجي للسنة النبوية.

هذا اضافة، الى ان الاسلوب الامثل لمواجهة تطرف بعض الجماعات الاسلامية ، انما يكون بالتصدي للاساس الفلسفي والفكري المشوب بالضلال لتلك الجماعات.

وعليه، **فإن بعض مراجع الجزء الأول، هي ذاتها مراجع لهذا الكتاب.**

لذا اقتضى هذا التنويه.

الفهـــرس



عثمان عبد عثمان

الدولة الإسلامية

ما هي طبيعة الأهداف التي يسعى إليها دعاة الصحوة الإسلامية ؟

هل يدعو هؤلاء إلى إقامة الدولة الإسلامية على أساس وطني أم على أساس عالمي شمولي ؟

ما هي المهمات الأساسية للدولة الإسلامية المرجوة ؟

هذه الأسئلة والأجوبة عليها تشكل جزءاً من موضوعات هذا الكتاب الهام الذي يطمح المؤلف ، من خلاله نشره ، الى الدفاع عن المبادىء الإسلامية ، وكشف عملية التخريب الكبرى التي يتعرض لها النظام السياسي الوطني الإسلامي من قبل أعداء الإسلام .

الناشر